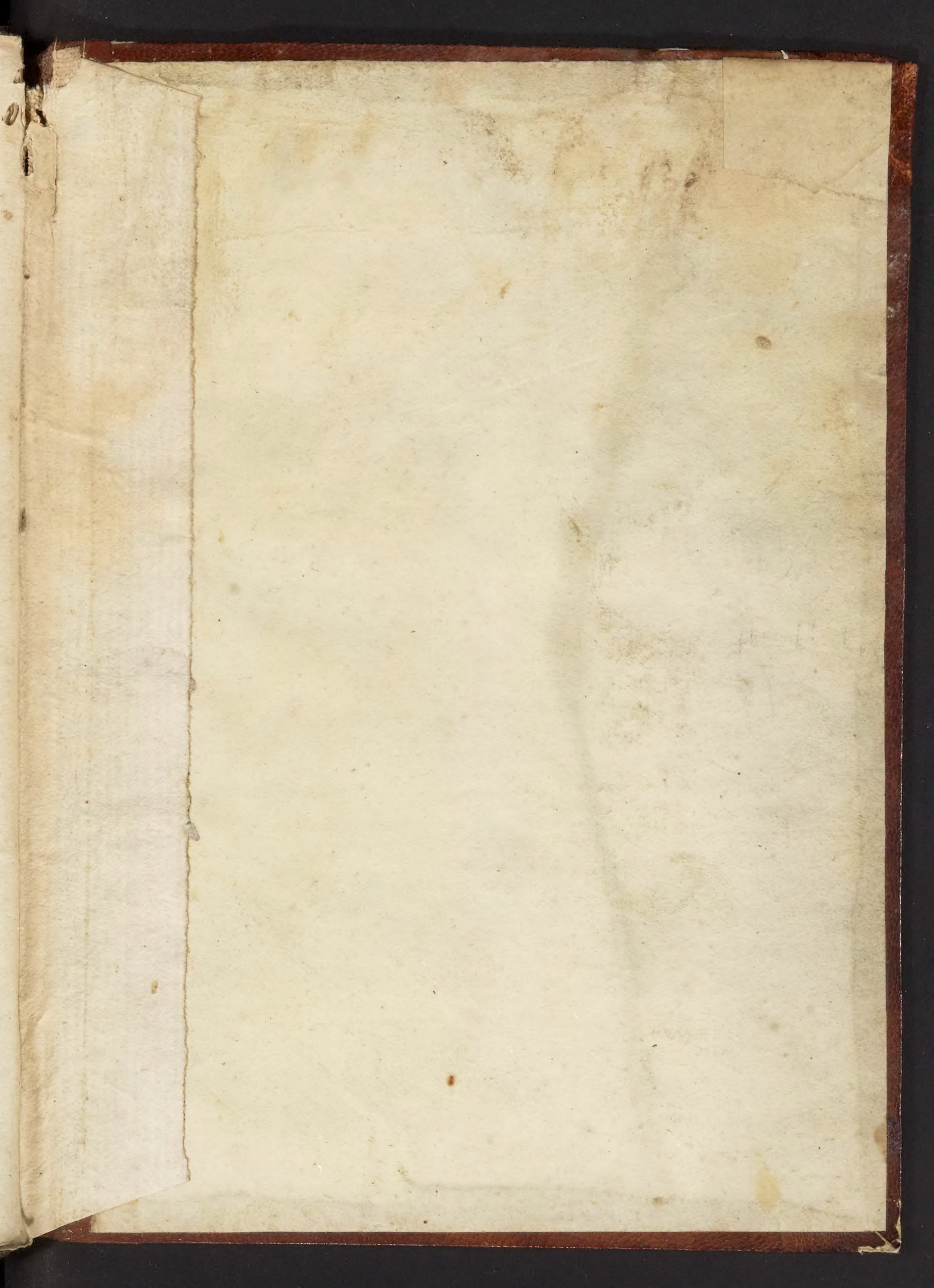

Ms
ARABE
23

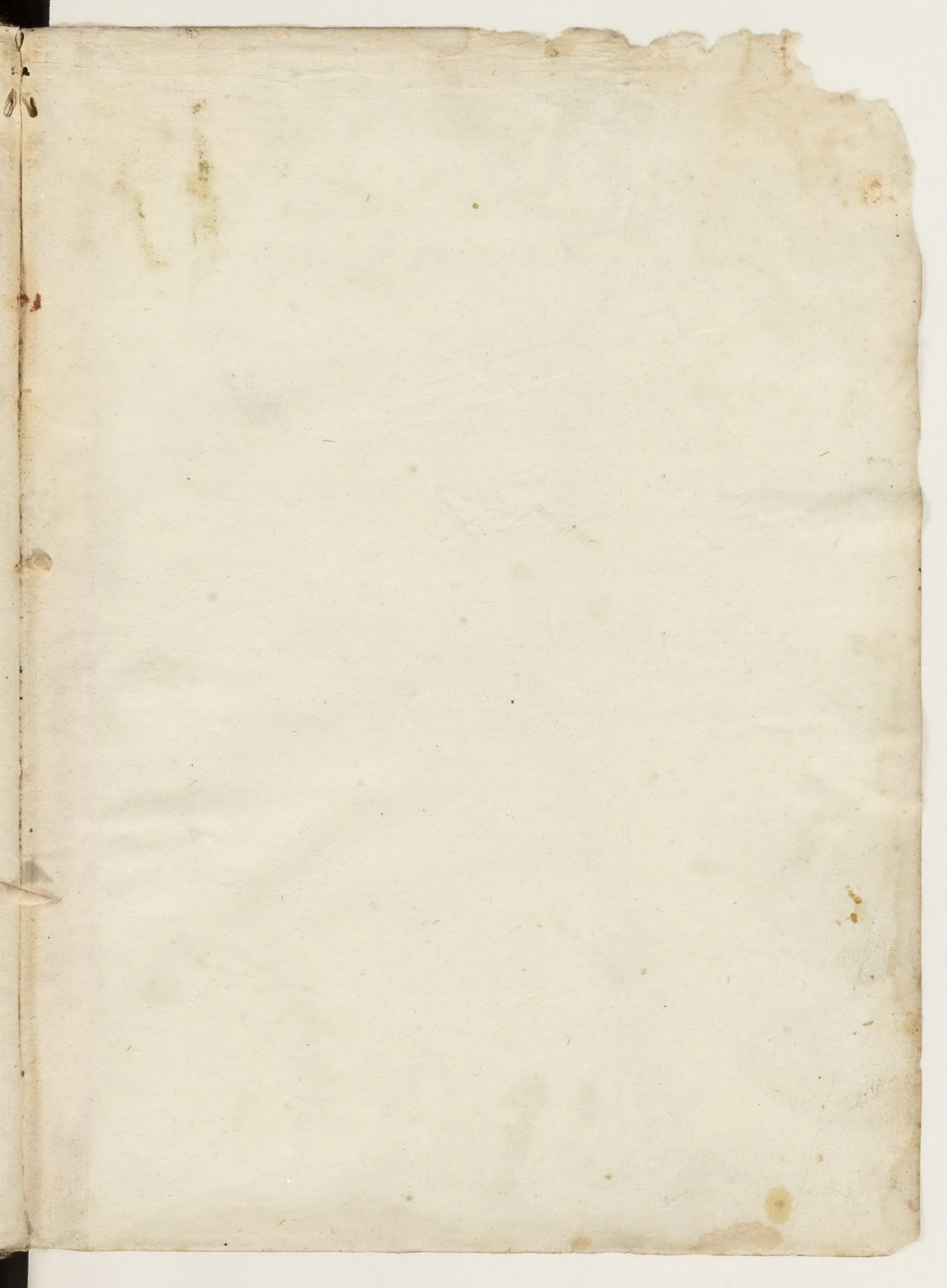


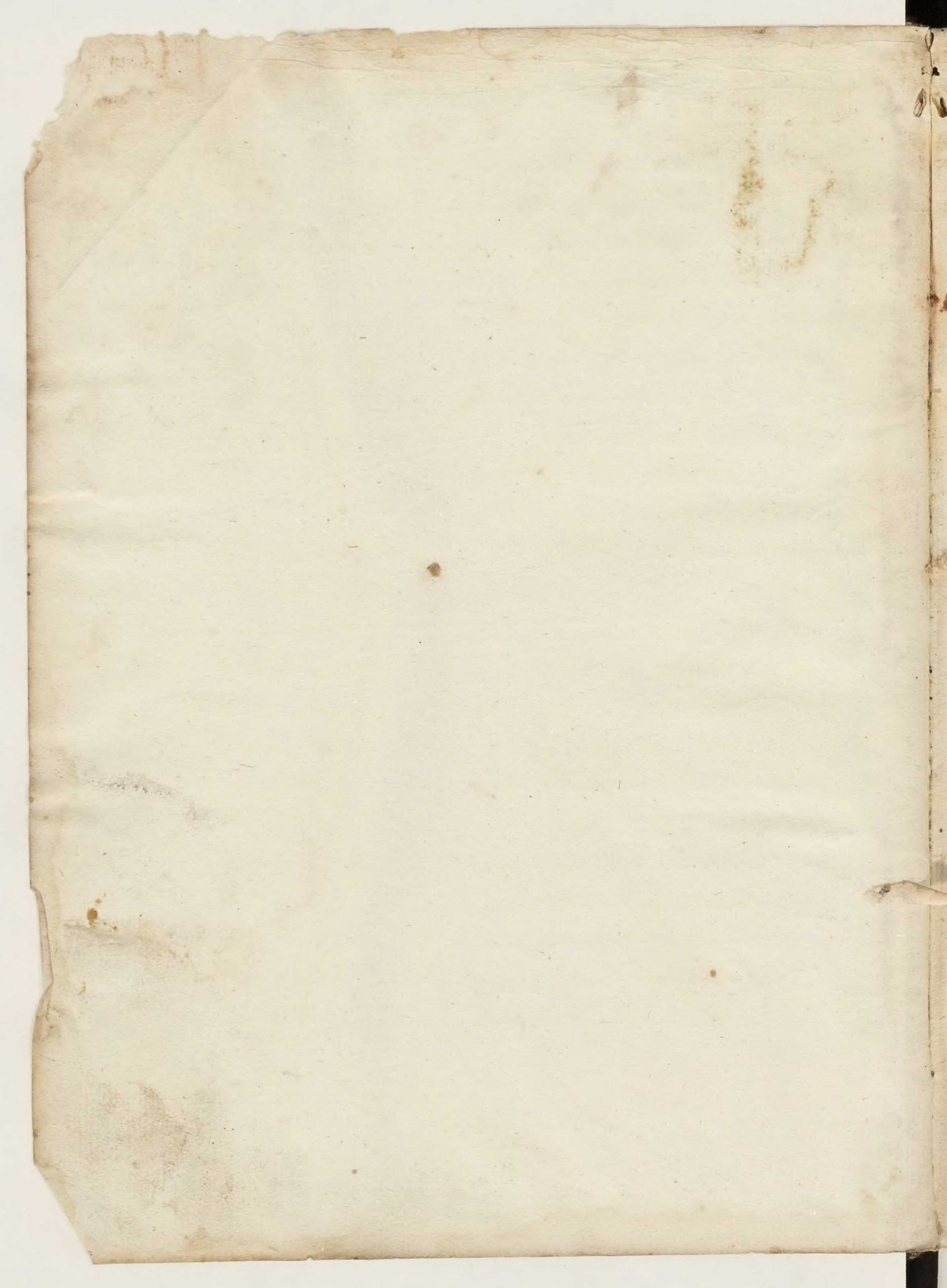


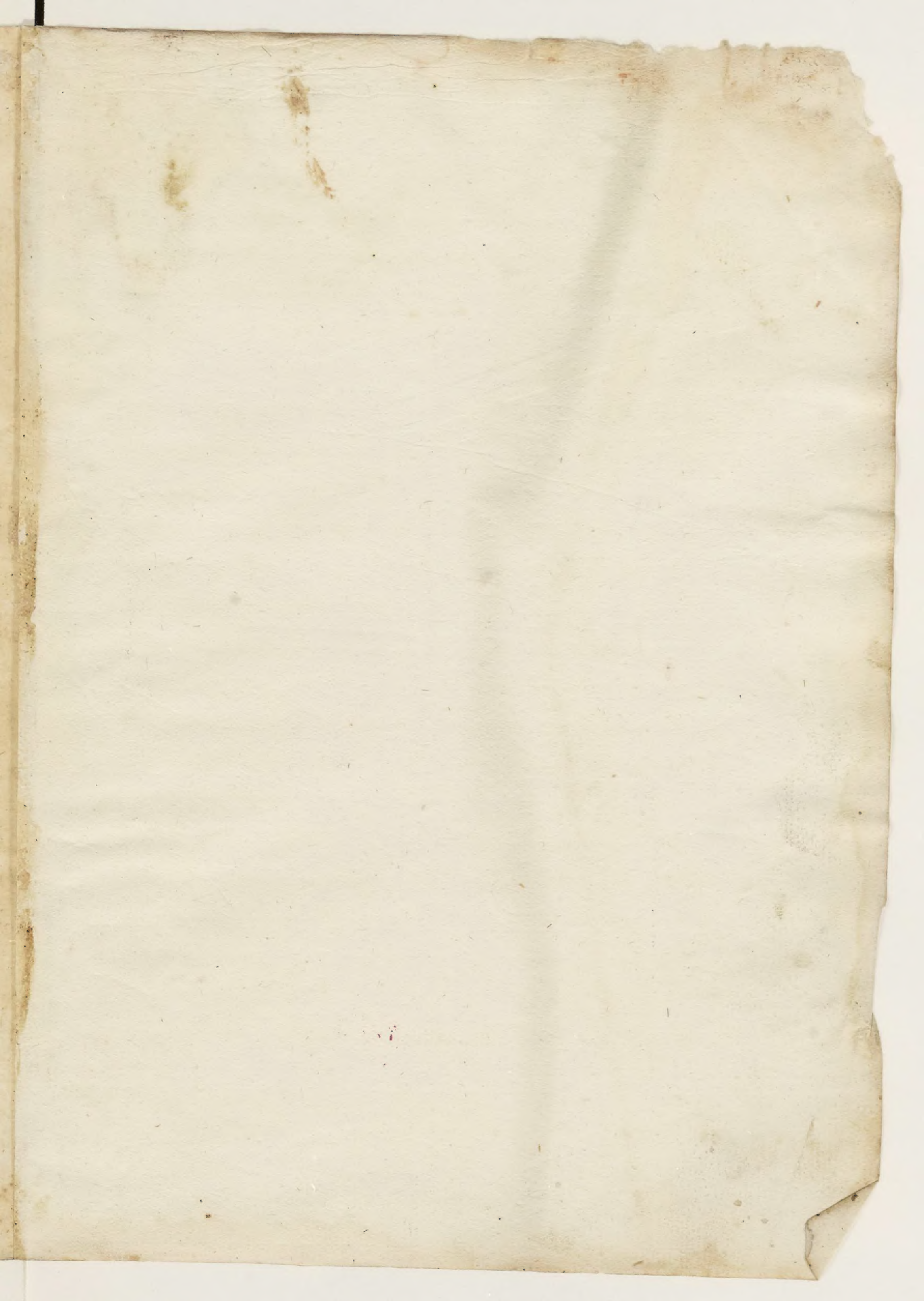
Grimm

Gramm

23
~~911~~



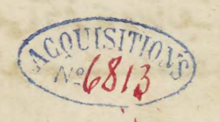




الحمد لله على ما انعم بوجود العقل ووهبه الفهم للشيء الملائم
والعلم الكامل المقول الحق نعم بعد اما بعد فقد سالني بعض الاخوان في الكلام
على اضافة النفس لنفسه لنفسه ... عن قوله تعالى كتب ربكم
على نفسه الرحمة فما معنى وعم الله في ... تعلم ما في نفسي ولا
تعالى في الحكاية ... ولا اعلم ما في نفسك فلا يستقيم
فذا الكلام باضافة النفس لنفسه والجواب عن ذلك ان الضمير
في نفسه ليس ... للنفس ... ونفس ... منه
والمفعول ... اجبناه بما ... الاثور
به عن النفس في الاية الكريمة

الجوهر في علم الشـــلود



1

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

احمد الله واشكره واستشهد به واستنصره واصلي
على افضل انبيائه ومبلغ انبائه محمد المصطفى المكرم
صلى الله عليه وسلم وبعد فهذا شرح على شذور الذهب
في معرفة كلام العرب يسهل موارده ويمهد قواعده
ويوضح مقاصده وينشر فوائده ويقيد شوارده على
وجه ينتفع به المبتدي ولا يقصر على افادته المنتهي
واسال الله تعالى ان ينفع به وان يصل اسباب الخير بسببه
وهو حسبنا ونعم الوكيل قال الشيخ رحمه الله الكلمة
قول مفرد ش قدم بيان الكلمة على بيان الكلام لانها جزؤه
والكلمة في اللغة تطلق على القول المفيد كقولهم كلمة
الشهادة واما معناها في الاصطلاح فما ذكره المصنف
بقوله قول كالجنس وهو اللفظ الدال على معنى سواء كان مفردا
كزيد او مركبا مفيدا كقام زيد او غير مفيد كان
قام زيد فيطلق على كل من الكلام والكلم والكلمة وقد
يطلق على غيرها كان قام فخرج ما لم يدل على معنى كديز
ورفعج مقلوبي زيد وجعفر فليس واحد منهما قولا
مفيدا فلا يكون في الاصطلاح كلمة كغير اللفظ وقوله
مفرد كالفصل وهو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه فخرج
المركب وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه كضربا وضربوا
فان الفعل في كل منهما كلمة والالف في الاول والواو في الثاني
كل منهما كلمة ولو سميت باحدهما كان كلمة واحدة

الكلمة

لانه

حينئذ

لانه لا يجد لاحد الجزئين منه دلالة على جزء المعنى وهو
الذات المسماة فيكون مفردا بخلافه ما قبل التسمية حيث
كان العلم دالا على المسند والضمير دالا على المسند اليه
فكان مركبا **فان قيل** يرد على تفسير المفرد والمركب
نحو ضرب واخواته من الافعال فانه مفرد بلا خلاف مع انه
داخل في تعريف المركب وخارج عن تعريف المفرد فان
الحدث مدلول حروفه المرتبة والاخبار عن ذلك
في الزمان الماضي مدلول وزنه الطارئ على حروفه والوزن
جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات
والسكنات الموضوعة وضعا معينا والحركات مما يتلفظ
به فهو حينئذ كلمة مركبة من جزئين يدل كل منهما
على جزء معناها **فالجواب** كما قال بعضهم ان المراد بالتركيب
ان يكون هناك اجزاء مترتبة مسموعة هي [illegible] وحروف
والهيئة مع المادة ليست بهذه المثابة اذ لا الجزءان
مسموعان معا فلا يلزم التركيب **تنبيهان** الاول شمل هذا
الحد الكلمة المقدرة كالضمير في قم فانه اذا نطق بها
يكون قولا مفردا اذ المراد بالقول المقول قوة وفعلا
الثاني اختار القول على اللفظ لكونه جنسا قريبا اذ اللفظ
يطلق عليه وعلى غيره **ص** وهي اسم وفعل وحرف **ش** لما
فرغ من تعريف الكلمة شرع في بيان اقسامها وهي
باجماع من يعتد به ثلاثة الاسم والفعل والحرف
ودليل الحصر انها اما ان تدل على معنى في نفسها ام لا
الثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة

ام لا الاول الفعل والثاني الاسم وهذه قسمة دائرة بين
النفي والاثبات فتكون حاصرة ولما كانت معرفة
الكلمة وسيلة الى معرفة الكلام قدم في ذكر اقسامها
الاسم لانه يتاتى الكلام من نوعه واتى بعده بالفعل لانه
يكون جزء كلام واخر الحرف لكونه لا يكون جزءا له والمعنى
ان كل واحد من هذه الثلاثة يصدق عليه انه كلمة لان
تقسيم الكلمة اليها تقسيم الكلي الى جزئياته والمراد
بالجزئي ما يدخل تحت كلي بحيث يكون ذلك الكلي خبرا عنه
نحو الانسان حيوان وليس من تقسيم الكل الى اجزائه
حتى لا تصدق الكلمة الا بالثلاث مثل ما يقال اسكنجبين
خل وعسل ولما كان المصنف في مقام بحث اقسام الكلمة
وذلك يقتضي ان لا يخل ببيان بعض اقسامها اكتفى بمعونة
المقام عن التصريح بالحصر في الاقسام الثلاثة ولو اراد
التصريح به لقال اما اسم واما فعل واما حرف او نحوه
ص فالاسم ما يقبل ال او النداء او الاسناد اليه ش
لما قسم الكلمة الى الثلاثة استدعى ذلك ذكر ما يميز كل
قسم منها عن اخويه اذ هو بحسب ذاته نوع يذكر بعد
القسمة والتمييز يحصل بالحد وبالعلامة وهو بالحد
اضبط لاطراده وانعكاسه بخلاف العلامة اذ لا تنعكس
فاذا حد الاسم بانه ما دل على معنى في نفسه غير مقترن
بزمن صح ان يقال كل ما هو كذلك فهو اسم وما ليس كذلك
فليس باسم واذا قيل يعرف بدخول ال فيقال كل ما دخلت
عليه ال فهو اسم ولا يصح كل ما لم تدخل عليه ال فليس



بالاسم وانما اختار التمييز بالعلامة دون الحد لانه في مقام
التعليم وتمييز الاقسام لمن يسر متميزة عنده وهو
بالعلامة اسهل منه بالحد اذ لا تحتاج العلامة لما
يحتاج اليه الحد من الشرح اذا علمت ذلك فالاسم
يتميز عن اخويه بعلامات كثيرة ذكر المصنف منها
ثلاثا الاولى ال والمراد بها حرف التعريف ولهذا كانت
من خواص الاسم اذ لاحظ لغيره فيه وقيل المراد اعم من
المعرفة لتدخل الموصولة وهو ظاهر اطلاق المصنف
وبهذا صرح في الشرح وغيره بان وصلها بالافعال ضرورة
واما من جوزه في الاختيار كابن مالك فيحتاج الى الاحتراز
عنها العلامة الثانية النداء وهو الدعاء بيا او احدى
اخواتها وهو من خواص الاسم لان المنادى مفعول به
والمفعول لا يكون الا اسما فالعلامة حينئذ كون الكلمة
منادات لا دخول حرف النداء لانه قد يدخل في اللفظ على
الحرف نحو يا ليتني وعلى الفعل نحو الا يا اسجدوا في
قراءة الكسائي وعلى الجملة الاسمية نحو
* يا لعنة الله والاقوام كلهم * واختلف في ذلك على
ثلاثة اقوال فقيل للنداء وقيل للتنبيه وقيل للنداء ان
وليها امر او دعاء لكثرته فيهما والا فللتنبيه وهذا
مختار ابن مالك العلامة الثالثة الاسناد اليه والاسناد
كما قال في التسهيل تعليق خبر بمخبر عنه او طلب بمطلوب
وانما كان من خواص الاسم كونه مسندا اليه لان المسند
اليه مخبر عنه في الاصل او في الحال ولا يخبر الا عن لفظ دال

على ذات في نفسه مطابقة والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا
والحرف لا يدل على معنا في نفسه وانما لم يذكر في حد الاسناد
ما ذكره في الشرح وهو ان ينسب الى الكلمة ما تحصل به
الفائدة لانه ربما يتوهم من ذكر النسبة فيه اختصاصه
بالاسناد الخبري دون الطلبي لان النسبة الى الشيء الاخبار
عنه ولذلك مثل له في الشرح الاية فان قيل فانه
يرد على حد المستقبل الاسناد في النسبة الانشائية
فليس تعلق خبر بمخبر عنه ولا طلب مطلوب فالجواب
ان الانشاء اخبار في الاصل او في الحال بل قال بعض العلماء انه
اخبار في الحال ايضا وقد يكون المسند اليه اسما صريحا
كقام زيد وقد يكون مأولا من ان والفعل نحو وان تصوموا
خير لكم وقد تحذف ان قليلا كقولهم سماعك بالمعيدي
خير من ان تراه اي ان تسمع به اي سماعك به خير من رويتك
له ص والفعل اما ماض ويعرف بقبول تاء التانيث الساكنة
كقامت ومنه نعم وبيس وعسى وليس ش لما فرغ من
ذكر علامات الاسم اخذ في ذكر علامات الفعل ولما
كان الفعل جنسا تحته ثلاثة انواع ميز كل نوع بعلامته
الخاصة به لانه ابلغ في البيان وقدم الماضي والامر على
المضارع لانهما اقعد منه في باب الفعلية اذ لم يشبها
الاسم مشابهة تلحقهما به في الاعراب بخلافه وقدم
الماضي لان علامة الامر مركبة ولان بعضهم يقول باعرابه
فله شبه بالمضارع وذكر للماضي علامة واحدة وهي
قبوله تاء التانيث الساكنة كقامت وخرجت واكلت

وشربت وقيده بالساكنة احترز به عن المتحركة كقائمة
فانها خاصة بالاسماء، وحركتها حينئذ حركة اعراب
وسمع قليلا دخولها على الحرف نحو ربت وثمت وحركتها
حينئذ حركة بناء، واختصت المتحركة بالاسماء على ما
تقدم والساكنة بالافعال لخفة الاسم وثقل الفعل طلبا
للاعتدال وهي دالة على تانيث الفاعل فلا يقدح في كون
بعض الافعال ماضيا عدم دخولها عليه لالتزام تذكير
فاعله كفعل التعجب وافعال الاستثناء كليس ولا يكون
وما خلا وما عدا **وقوله** ومنه الى اخره يعني ان بهذه
العلامة المذكورة استدل على فعلية هذه الكلمات
الاربع اما نعم وبيس فخلافا لمن قال باسميتهما واما
عسى وليس فخلافا لمن قال بحرفيتهما فمن دخولها على
نعم الحديث فبها ونعمت وعلى بيس ايضا الحديث
واعوذ بك من الخيانة فانها بيست البطانة ومما
يستدل به على فعليتهما ما حكاه الكسائي بيسوا
ونعموا فان الضمير لا يتصل الا بعامله ومما يستدل به
ايضا على فعلية عسى وليس غير قبولهما تاء التانيث
الساكنة اتصال ضماير الرفع بهما نحو ليسوا سواء أ
لست عليكم بوكيل فهل عسيتم ان توليتم فهل
عسيتم ان كتب عليكم القتال واستدل القائلون
باسمية الاولين بدخول حرف الجر عليهما في نحو ما هي
بنعم الولد وقولهم على بيس العير و اجيب بان ذلك
على تقدير القول اي بمقول فيها وعلى مقول فيه واستدل

من قال بحرفية عسى وليس بعدم دلالتهما على الحدث والزمان
وبتوقف افادة معانيهما وهو النفي والترجي على غيرهما
علما بالحروف والجواب اما دعوى عدم الدلالة على الحدث
والزمان فممنوعة واما توقف معناهما على ذكر المتعلق
بعدهما فلانهما لما اشبها الحرف في عدم التصرف اعطيا
حكمه في التوقف المذكور لان بعض الكلمات قد يعطى حكم
بعض اخر لمشابهة بينهما كالمضارع **تنبيه** قوله
ومنه الى اخر اشارة الى الخلاف في هذه الكلمات الاربع
والى الاستدلال على حرفيتها بالعلامة المذكورة كما بينا
**ص** وامر وهو ما دل على الطلب مع قبوله يا المخاطبة
كقومي ومنه هات وتعال **ش** هذا شروع في ذكر النوع
الثاني من انواع الفعل وهو الامر وفيما يميزه وهو دلالته
على الطلب مع قبوله يا المخاطبة كقومي فانه دال على
طلب القيام وفيه يا المخاطبة فلا بد فيه من الامرين
حتى اذا دلت كلمة على الطلب ولم تقبل اليا كنزال لا يكون
امرا ولكنها تكون اسم فعل امر واذا قبلت اليا ولم تدل
على الطلب كتقومين وتقعدين فلا يكون امرا ولكنها
تكون فعلا مضارعا **وقوله** ومنه هات وتعال اي ان
هاتين الكلمتين فعلا امر ومن زعم انهما اسما فعلين
فقد رد عليه بقبولهما اليا المخاطبة مع دلالتهما
على الطلب وهات اخره مكسور الا اذا اتصل بضمير جماعة
المذكرين فانه يضم فيقال هاتوا وتعال اخره مفتوح
ابدا فاذا امرت المذكر بهما يكون بناؤهما على حذف

حرف العلة كما في قوله ارم واخش وان امرت مؤنثا
يكون بناؤهما على حذف النون اذ بناء الامر على ما يجزم
به مضارعه كقولك للمؤنث ارمي واخشي **تنبيهان**
الاول افهم قوله ما دل على الطلب دلالته عليه بذاته فخرج
كولا نا كلي فانه وان كان فيه ياء المخاطبة وفهم منه
الطلب فانه باعتبار كونه متعلق الحرف الطالب وهو
لا الناهية الثاني قوله ومنه الى آخره اشارة الى الخلاف
في هاتين الكلمتين والى الاستدلال في تعيينهما بالعلامة
المذكورة كما سبق وقد تقدم مثله **ص** او مضارع وهو
ما يقبل لم كلم يشم وافتتاحه بحرف من نايت مضموم ان
كان الماضي رباعيا كدحرج واجيب مفتوح في غيره
كضرب واستخرج **ش** المضارعة في اللغة المشابهة
وسمي هذا بالمضارع لمشابهته الاسم والسبب في ذلك
اعرف وميزه الشيخ بقوله لم كلم يشم ثم ذكر انه لا بد
ان يفتتح باحد حروف نايت وهي النون والهمزة والياء
والتاء كنقوم ويقوم واقوم وتقوم والمراد همزة
المتكلم واحده واخواتها ليخرج كاكرم وتعلم ونرجس
ويرنا ولما جعل المصنف التعويل في تمييزه على لم استغنى
على التقييد المذكور ثم ذكر ان هذه الحروف الذي يبدى به
المضارعة مفتوح في الصور كلها الا صورة واحدة فتضم
فيها وهي ان يكون ماضيه رباعيا اي على اربعة احرف
سواء كانت اصولا كدحرج فيقال في مضارعه يدحرج
بضم الاول او بعضها زائدا كاجاب فان الهمزة زائدة

فتقول تجيب فتفتح اول ما كان ماضيه على ثلاثة احرف كضرب
يضرب او على اكثر من اربعة كانطلق ينطلق واستخرج
يستخرج ص والحرف ما عدا ذلك فقل وفي وثم ش
لما ميز الاسماء والافعال شرع يميز الحروف فقال والحرف ما
عدا ذلك اي ما لا يصلح معه شيء من علامات الاسماء ولا من
علامات الافعال وفيه هنا في الشرح بالمذكورة ولو حذف في
القيد لكان احسن ومثل بثلاثة امثلة اشارة الى ان الحرف
على ثلاثة انواع غير مختص بالاسم ولا بالفعل بل يدخل على
النوعين وهو هل نحو هل قام زيد وهل زيد قائم ومختص
بالاسم وهو في ومختص بالفعل وهو لم تنبيه ما اشار
اليه الشيخ هنا من ان هل تدخل على الاسماء والافعال لا ينافي
ما ذكر في توضيح الالفية وغيره في باب الاشتغال من
انه يجب النصب اذا وقع الاسم ما يختص بالفعل كهل لان
المذكور في باب الاشتغال حيث كان في حيزها الفعل فلا يجوز
دخولها على غيره نحو هل قام زيد فلا يجوز هل زيد قام اما
اذا لم يكن في حيزها فعل فتدخل على الاسماء نحو فهل انتم
شاكرون ص والكلام قول مفيد مقصود ش شرع
يبين معنى الكلام في الاصطلاح بقوله قول هو كالجنس
يشمل المفرد والمركب المفيد وغيره وقوله المفيد كالفصل
يخرج من الاقوال ما كان غير مفيد مفردا كان نحو زيدا ومركبا
نحو ان قام زيد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن
السكوت عليه قال بعضهم لان الافادة حيث وقعت قيدا
للفظ اي او القول فالمراد بها الفائدة التامة اي التركيبية

بعد
ع

اخر الامراد

6

اذ الامر اد به غير معتد بها في نظرهم وقوله مقصود
يخرج به كلام نحو النايم ويخرج به نحو جملة الخبر كقام ابوه
من قولك زيد قام ابوه فانها مقصودة لغيرها لا لذاتها
وقد يقال اذا كان المراد بالفايدة ما ذكر فيكون قوله
مقصود مستدركا لان ما يخرج به لا يحسن السكوت
عليه فلا يدخل فيما قبله وهذا هو ظاهر صنعه في الشرح
فانه اقتصر على شرح قوله مفيد ولم يشرح مقصود وكذلك
مشى على الاكتفاء بالافادة في الجامع حيث قال والكلام
قول مفيد وكذلك في توضيح الالفية وكما ان قيد الافادة
يغني عن اعتبار القصد فكذلك يغني عن اعتبار التركيب
لانه لا يفيد الفايدة المذكورة الا اذا كان مركبا اما من
اسمين كهذا زيد واما من فعل واسم كقام زيد وتمثيلنا
بهذا زيد احسن من التمثيل بزيد قايم لانه ثلاث كلمات
ولا يشترط ان يكون جزء الكلام ملفوظين بل قد يكونان
ملفوظين كما مثلنا او يكون احدهما ملفوظا والاخر
مقدرا كنعم وقف وقد يكونان معا غير ملفوظين كنعم في
جواب من قال هل زيد قام اذ الكلام هو المقدر بعدها
وعلم بذلك ضعف ما يقوله ابن عطية من ان حروف الجواب
كنعم ولا كلام هذا معنى الكلام اصطلاحا واما لغة فقال
الشيخ في الشرح انه يطلق على التعلم نحو : فالا كلامك عندا
وعلى حديث النفس نحو : ان الكلام لفي الفؤاد : وعلى
ما افاد مطلقا لفظا كان او غيره كالاشارة : نحو قوله
تعالى قال اٰيتك الا تكلم الناس الا رمزا ص وهو خبر
وطلب وانشاء. ش قسم الكلام الى ثلاثة اقسام فقال في

الشرح لانه ان احتمل التصديق والتكذيب فهو الخبر وان
لم يحتمل وتاخر وجود معناه عن وجود لفظه فهو
الطلب كاضرب ولا تضرب وان لم يتاخر بل قارن فهو
الانشاء كبعت واعتقت وذكر في شرح الزواية ان
كثيرا من النحويين وعلماء البيان على انه ينقسم الى خبر
وانشاء فقط وان المصنف على تثنية القسمة وضرب
على قوله طلب وقال انه لما كان ذكر ذلك على وجه
التسامح وان الحق التحقيق كون القسمة ثنائية وان
الطلب داخل في الانشاء لان الكلام اما ان يكون لنسبته
خارج يطابقه ام لا يكون الاول الخبر الثاني الانشاء
ثم ذكر شارح الزواية لنفسه ان تثليث القسمة كما
في المذكور ظاهر ما في التسهيل والتوضيح وانه الذي
يظهر رجحانه لان المرجع في التقسيم ان كان الاصطلاح
فلا مشاحة فيه مع ان تكثير الاقسام افيد اذ لا
يحتاج بعد ذكر المطلوب باسمه الى قرينة وان كان
المعنى فمن ثلث القسمة قال ان التمييز حصل بين الانشاء
والطلب فان الانشاء لا خارج له ولا اقتضاء فيه والطلب
فيه اقتضاء وهو واضح وله خارج لان النسبة الواقعة
بين جزئيه لا بد لها ان وجدت من زمن تقع فيه
وهو المستقبل اذ هي مطلوبة والمطلوب لا يحصل الا في
المستقبل واذا ثبت ان له خارجا ثبتت مغايرته للانشاء
ثم قال وما استدل به من ان الطلب معناه الاستدعاء
وهو حاصل في الحال ضعيف لا يعول عليه انتهى وقابل

ان يقول

7

ان يقول اما ما ذكر في التسهيل والتوضيح فلم يذكر في
موضع الكلام على ذلك وانما ذكر في شرح الجملة الموصول
بها كما صرح قوله والشيء قد يذكر في غير محله لا على وجه
التحديد اعتمادا على ما يحرر في موضعه واما المزيد
فلنا ان نختار منه الرجوع الى الاصطلاح قوله ولا مشاحة
فيه قلنا نسلم ولكن انما ينهض في تصحيح القسمة لا في
كون الاحسن تثليثها او عدمه وهو محل النزاع واما
قوله تكثير القسمة اقبح فممنوع بل ربما يكون الاقبح
تركه لما يلزم من الانتشار ولنا ان نختار منه الرجوع
الى المعنى قوله ان للطلب خارجا قلنا ممنوع اذ المراد
بالخارج ان يكون للكلام حال التكلم نسبة في الخارج موافقة
او مخالفة ولا خارج للطلب بهذا المعنى واما المطلوب
ايقاعه فليس موجودا حال التكلم بل قد لا يوجد اصلا
فكيف يكون خارجا واما تضعيف كون الطلب بمعناه
الاستدعاء فضعيف ومنعه مكابرة اذ كل عاقل يفهم
الاستدعاء من الطلب واما ما استدل به على ذلك فبعضها لا
يعول عليه والله اعلم **ص باب الاعراب** الاعراب
اثر ظاهر او مقدر يجلبه العامل في اخر الاسم المتمكن
والفعل المضارع **ش** لما فرغ من بيان اقسام الكلمة
والكلام شرع في بيان الاعراب والبناء الذي لا يخلو
اخر الكلمة عن احدهما وبدا ببيان الاعراب لشرفه
وشرف محله وهو مصدر اعرب اما بمعنى ابان واما
بمعنى تكلم بالعربية واما بمعنى ازال لانه ماخوذ من

او معربة

عربت معدة البعير اذا تغيرت فمعناه اعرب الكلمة على
هذا ازال اعرابها اي فسادها وقيل انه من قولهم امراة
عروب اذا كانت متحببة الى زوجها مستحسنة لان
الكلام اذا فهم قرب من قلب سامعه قال ابن اياز والمختار
هو الاول لان العرب لم تفصح باعراب كلمها تحسينا ولا
تغييرا هذا معناه لغة واما اصطلاحا فعرفه بما ذكره
بقوله اثر ظاهر كالجنس ومراده به الحركات والسكون
وما قام مقام ذلك من حرف او حذف وقوله ظاهرا او مقدر
ذكره ليفيد التصريح بعموم الجنس فالظاهر كما في اخر
زيد في الاحوال الثلاثة والمقدر كما في اخر الفتى ونحوه
وقوله يجلبه العامل اي اثره كالفصل يخرج حركة النقل
كحركة الدال في نحو قد افلح وحركة الاتباع كحركة النون
من ابنم والراء من امرئ في الاحوال الثلاثة فانها تابعة
لحركة الاعراب وليس شيء من ذلك اعرابا اذ لم يجلبه
العامل وقوله في اخر الاسم المتمكن والفعل المضارع
بيان لمحل الاعراب وليس احترازا عن شيء فان العامل لا يجلب
اثرا في غير الاخر وبيان لما يعرب من الكلم السابقة والذي
يعرب منها هو الاسم المتمكن والمراد به الذي سلم من
شبه الحرف المقتضي للبناء كما تقدم من المبنيات
والفعل المضارع دون غيره من الامر والماضي ولا بد في هذا
من خلوه عن نون التوكيد المباشرة وعن نون الاناث
فانه مع الاولى يبنى على الفتح ومع الثانية يبنى على
السكون كما سياتي بيان ذلك وما كان كذلك يأتي

في خلوه

في كلام المصنف استغنى عن تقييده هنا وقد فهم من
كلامه ان ما عدا ذلك يبنى وهو الحروف بجملتها والافعال
الماضية وافعال الامر بجملتها وكذلك المضارع الذي
اتصلت به نون التوكيد او ذ خلته نون الاناث كما
ذكرنا وسياتي ذلك مفصلا في ابواب البنا ان شاء الله
تعالى ص وانواعه رفع ونصب في اسم وفعل نحو زيد
يقوم وان زيدا لن يقوم وجر في اسم نحو بزيد وجزم في
فعل نحو لم يقم ش اي الاعراب الذي عرفه له انواع يختص
في كل منها وهي اربعة الرفع والنصب ويدخلان في
جميع المعربات اعني الاسماء والافعال فالرفع كما في
زيد يقوم والنصب كما في ان زيدا لن يقوم والجر ويختص
بالفعل كلم يقم ولم يدخل في الاسماء قيل لان التنوين منها
ان جزم التقا ساكنان فيه الحرف المجزوم والتنوين
فيحرك الساكن الاول فيؤدي وجود الجزم الى عدمه
وغير المنون محمول عليه واهملاء وقيل انما اختص به
ليكون فيه كالعوض من الجر الذي اختص به الاسم
وعبر المصنف تبعا للبصريين عن انواع الاعراب
بالرفع والنصب والجر والجزم وعن القاب البنا بالضم
والفتح والكسر والسكون فرقا بينهما ومراعات
للمناسبة حيث عبروا عن القاب البناء اللازم بما يدل
على الانتقال تنبيه قوله في اسم وفعل اي بعده بلا
فصل لان الحركات في الحقيقة ابعاض حروف العلة بفتح
الحروف الاتيان بعده بلا فاصل ببعض الواو وكسره

بالاسماء والجزم
ويختص

الاتيان بعده بلا فصل ببعض اليا. ونصبه الاتيان بعده
بلا فصل ببعض الالف بدليل انه اذا اشبعت الحركة صار
حرف مد تاما وصير الحرف متحركا كانت حركته الى
مخرج حرف المد وبعد ذلك سكون الحرف فالحركة
بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه
لا بعده ص والاصل كون الرفع بالضمة والنصب
بالفتحة والجر بالكسرة والجزم بالسكون وخرج عن
ذلك سبعة ابواب ش لما تقدم ان الاعراب اثر ظاهر
وان الاثر اعم من ان يكون حركة او حرفا او سكونا او
حذفا فاخذ يبين الاصل من ذلك وغير الاصل فذكر
ان الاصل في الرفع ان يكون بالضمة وفي النصب ان يكون
بالفتحة وفي الجر ان يكون بالكسرة وفي الجزم كونه
بالسكون فان جاء واحد من غير هذه الاربعة بغير ما
ذكرنا كان على خلاف الاصل وتسمى الابواب التي جاءت
على خلاف الاصل ابواب النيابة وهي سبعة كما ذكره
المصنف رحمه الله وهي باعتبار كيفية النيابة فيها
اربعة اقسام فقسم نابت فيه حركة عن حركة في بعض
الاحوال وهو بابان باب ما لا ينصرف وباب الجمع بالف
وتاء وقسم ناب فيه حرف عن حركة في جميع الاحوال
وهو ثلاثة ابواب الاسماء الستة وباب المثنى وباب
جمع المذكر السالم وهذان القسمان خاصان بالاسماء
وقسم ناب فيه حرف وحذفه عن الحركة والسكون
وهو باب الامثلة الخمسة وقسم ناب فيه حذف حرف

عن

عن السكون وهو باب الافعال المعتلة وهذان القسمان
كما ترى خاصان بالافعال ص احدهما ما لا ينصرف فانه
يجر بالفتحة نحو بافضل منه الا ان اضيف او دخلته ال نحو
بافضلهم و بالافضل شر الباب الاول من ابواب النيابة
ما لا ينصرف وهو العادي من الصرف والصرف عند المحققين
هو التنوين وحده وليس الجر داخلا في مسماه بدليل
ان الشاعر اذا اضطر الموصوف الممنوع نونه وقيل انه صرفه
لضرورة الشعر مع انه لا جر هناك وانما حذف الجر تبعا
لحذف التنوين لانه لو بقي مجرورا بعد حذف التنوين
لا لتبس بالمبني كنزال وحكمه انه يجر بالفتحة نحو
مررت بافضل منه حملا للجر على النصب ونحوه لان
الفتحة الى الكسرة اقرب منها الى الضمة مجملة على الاقرب
بوضح ذلك ما قدمناه من ان الحركات ابعاض حروف العلة
والياء الى الالف اقرب منها الى الواو وانما يمنع الاسم الصرف
اذا وجد فيه علتان من علل تسع او واحدة منها
تقوم مقامهما كما سياتي بيانه اخر الكتاب ان شاء
الله تعالى و يستثنى من جره بالفتحة مسئلتان الاولى
ان يضاف نحو مررت بافضلهم الثانية ان تدخله ال نحو
مررت بالافضل تنبيهان الاول استثناء الشيخ
لهاتين المسئلتين من جر ما لا ينصرف بالفتحة يفهم
منه انه باق على منع صرفه وهو احد الاقوال والثاني
انهما مصروفان بناء على ان الصرف هو الجر بالكسرة
والثالث وهو التحقيق انه ان زالت احدى علتيه بالاضافة

جر عبثان

او ال فمنصرف نحو مررت باحمدكم والا فغير منصرف نحو
مررت باحسنهم وهذا والمذهب الاول ابعد لانه على ان
الصرف هو التنوين والله اعلم التنبيه الثاني شمل كلامه
المعرفة نحو مررت بالاحسن والموصوفة نحو
: وما انت باليقظان ناظره اذا : نسيت بما تهواه ذكر العواقب :
والزائدة نحو : رايت الوليد بن اليزيد مباركا : وزاد
في التسهيل بدل ال وهي الالف والميم كقوله
: يبيت بليل امرمد اعماه والضحى : ص الثاني ما جمع
بالف وتاء مزيدتين كهندات فانه ينصب بالكسرة
نحو خلق الله السموات فانفروا ثبات كلام وكنتم
امواتا ورايت قضاتها والحوته اولات ش الباب
الثاني من ابواب النيابة باب المجموع بالف وتاء مزيدتين
وسنذكر في باب جمع المذكر السالم حد جمع التصحيح
الشامل له ولهذا ان شاء الله تعالى قال وهذه العبارة
احسن من عبارة من قال جمع المؤنث سالم لانها تخرج
ما مفرده مذكر كحمام وحمامات والمعنى ان الالف
والتاء زيدتا في الاسم المفرد ليدل كلاهما على الجمع
وتانيثه معا وليست الالف بانفرادها دالة على
الجمع والتاء دالة على التانيث بدليل انك اذا اسقطت
الالف لم تدل التاء على تانيث الجمع ولو اسقطت الالف
لم تدل التاء على تانيث الجمع فاذا كلا الحرفين دال على
كلا المعنيين وهذا الجمع ينصب بالكسرة نيابة
عن الفتحة واما رفعه وجره فعلى الاصل ولهذا اقتصر

المصنف

المصنف رحمه الله على قوله فانه ينصب بالكسرة كما انه
اقتصر في الباب السابق على قوله فانه يجر بالفتحة كما
كان رفعه ونصبه على الاصل لانه يتكلم في النيابة وانما
حملوا نصبه على جره قياسا على جمع المذكر السالم
فانه حمل نصبه على جره وقيل لانه لو اعرب جمع المونث
بالحركات الثلاثة لكان الفرع وهو جمع المونث اوسع مجالا من
الاصل وهو جمع المذكر وللقايل ان يقول هذه العلة ضعيفة من
حيث انها لو نفيت العلة لم يعكسوا ومنقوضة لانهم جعلوا
الجمع المونث اوسع مجالا من جهة انهم جمعوا به العاقل
كهند وهندات وغيره كشجرة وشجرات بخلاف الجمع
المذكر فانهم خصوه بالعاقل فان كانت التاء اصلية كاموات
جمع ميت نصب بالفتحة وكذلك اذا كانت الالف اصلية
كقضاة فان اصله قضية تحركت الياء وانفتح ما قبلها
فقلبت الفا نحو قوله وكنتم امواتا وكقولك رايت
قضاة والحق بهذا الجمع في النصب بالكسرة اولات
فانه اسم جمع لا جمع اذ لا واحد له تنبيهان احدهما
انه مثل بمثالين لينبه على ان ما جمع هذا الجمع بعضه
مقيس وبعضه مسموع فالمقيس نبات في جمع نبتة
يعني جماعة والمسموع سماوات في جمع سماء فلانها
ليست مما يجمع هذا الجمع بقياس كما اقتضته عبارة
التسهيل وصرح به في بعض شراحه التنبيه الثاني
استفيد من تمثيله ايضا ان المعرب الذي فيه تاء التانيث
اذا اريد جمعه بالالف والتاء فان تاءه تحذف كما في

ثبة وثبات ومسلمة ومسلمات وسجدة وسجدات
ص الثالث ذو بمعنى صاحب وما اضيف لغير اليا من اب
واخ وحم وهن وفم بغير ميم يعرب بالواو والالف واليا
والافصح في الهن النقص ش لما فرغ مما ناب فيه حركة
عن حركة اخذ يذكر ما ناب فيه الحروف عن الحركات
وهو ثلاثة ابواب كما تقدم وبدا بالاسما الستة لانه
ناب فيها عن كل حركة حرف بخلاف بابي التثنية والجمع
والاسما الستة هي ذو التي بمعنى صاحب وابوك واخوك
وحموك وفوك وهنوك ويعرب بالواو رفعا والالف
نصبا واليا جرا كما يفهم من ترتيب الحروف في الذكر على
ترتيب حركات الاعراب فيما سبق وقدم ذو لانها
لا تفارق هذا الاعراب وقيدها بان تكون بمعنى صاحب
احترازا من ذو الطائية التي هي بمعنى الذي فانها ملازمة
للواو وقد تعرب بالحروف قليلا كقوله
فاما كرام موسرون لقيتهم ⁂ فحسبي من ذي عندهم
ما كفانيا ⁂ واشترط فيما عداها الاضافة لغير
اليا ولم يشترط ذلك فيها لانها ملازمة للاضافة
الى اسم جنس ظاهر فلا حاجة لاشتراطه فخرج ما لم
يضف منها نحو هذا اب فيعرب بحركات ظاهرة وما
اضيف لليا فيعرب بحركات مقدرة نحو هذا ابي واشترط
في الفم ان يكون بغير ميم نحو هذا فوك فخرج ما اذا كان
فيها فانه يعرب بالحركات الظاهرة مع التضعيف وكونه
منقوصا نحو فم وفم وبالحركات المقدرة مقصورا نحو

فما

فما كعصا ولك تثليث فائه قصرا ونقصا واتمامها
لميمه فلهذه عشر لغات افصحها فتح فائه منقوصا
ثم ذكر في الهن لغة آخر اهي الفصحى، وهي ان يستعمل
منقوصا ويعرب بالحركات نحو هذا هنك قال في الصحاح
وهو كلمة كناية ومعناه شيء تقول هذا هنك ومعناه
شيئك انتهى وقال بعضهم وكثرت الكناية به عن الفرج
**تنبيهان** الاول يشترط ايضا في اعراب هذه الاسماء
بالحروف ان تكون مفردة لا مثناة ولا مجموعة وان
تكون مكبرة لا مصغرة وان ثنيت او جمعت اعربت
كما يعرب المثنى والمجموع وان صغرت اعربت بالحركات
نحو هذا ابيك واستغنى المصنف عن التصريح بهذين
الشرطين بنطقه بها مفردة مكبرة **التنبيه الثاني**
ما ذكره من ان اعرابها بالحروف هو المشهور عندهم
وعن سيبويه انها ليست معربة بالحروف بل بحركات
مقدرة على الحروف فاعراب المقصور لكن اتبع فيها حركات
ما قبل حروف الاعراب بحركات الاعراب ثم حذفت الضمة
للاستثقال فبقيت الواو ساكنة وحذفت الكسرة للاستثقال
فانقلبت الواو ياء لكسر ما قبلها وقلبت المفتوحة الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها قال بعضهم وهذا هو الصحيح
لانه يلزم على الاول ان يكون فم وذو مال معربين وهما حرف
واحد اذ الاعراب زائد على الكلمة وهذا لا نظير له **ص**
الرابع المثنى كالزيدان واللذان فانه يرفع بالالف
ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها

واخويه اثنان واثنتان وثنتان مطلقا وكلا وكلتا
مضافين لمضمر ش

## الباب الرابع

من ابواب
النيابة باب المثنى وهو الثالث مما ناب الحروف على
الحركات وقدمه على الجمع لجريانه في المذكر والمؤنث
والعاقل وغير العاقل ولان التثنية اسبق من الجمع
والمثنى هو الاسم الدال على اثنين بزيادة في اخره
صالح للتجريد وعطف مثله عليه كالزيدان مثنى
المذكر والهندان مثنى المؤنث فقوله الدال على اثنين
مخرج لنحو رجل ورجال وقوله بزيادة في اخره مخرج
لنحو شفع وكلا وكلتا وقوله صالح للتجريد خرج
به اثنان واثنتان وقوله وعطف مثله عليه
مخرج لنحو القمرين والعمرين فانك لا تعطف فيهما
مثلا بل غيره فتقول ابو بكر وعمر والشمس والقمر
وهو من باب التغليب وقد اقتصر في تعريفه فقال
هو ما دل على اثنين واغنى عن المتعاطفين لكنه
شامل لنحو العمرين والقمرين وشفع ولا كذلك حد
الاول فليتامل وحكم المثنى ان يرفع بالالف ويجر
وينصب بالياء وذلك الياء علامة لهما حملا للنصب
على الجر دون الرفع لاشتراكهما في كون كل منهما
فضلة مستغنى عنه ليستقل الكلام بدونه بخلاف
الرفع فانه عمدة الكلام وانما قلنا ان النصب محمول
لان حق الياء ان تكون للجر لان علامته الاصلية الكسرة
وهي بعض الياء فاخذ منها وانما حرك ما بعده علامة

التثنية

12

التثنية فرارا من التقاء الساكنين وكانت الحركة
كسرة لانها الاصلية في الفرار منه وانما فتح ما قبلها
لان الالف لا يكون قبلها الا الفتحة والبا محمولة عليها
ثم انه الحق بالمثنى في اعرابه خمسة الفاظ ثلاثة
منها بلا شرط وهي اثنان للمذكر واثنتان للمونث
في لغة اهل الحجاز وثنتان في لغة تميم والاثنان
الباقيان كلا وكلتا بشرط اضافتهما الى مضمر فان
اضيفا الى مظهر لزمهما الالف واعربا بالحركات
مقدرة وانما جعلا مع المضمر كالمثنى ومع الظاهر
بالحركات مقدرة لان الاضافة الى المضمر فرع عن الاضافة
الى الظاهر فجعلا مع الاصل والفرع مع الفرع **تنبيهان**
الاول لم يتعرض الشيخ لتعريف المثنى ولا لشروطه
المذكورة في كلا وغيره وهو الافراد والاعراب وعدم
التركيب والتنكير وقبول التثنية احترازا عما لا ثاني
له في الوجود كشمس وقمر اذا روعيت الحقيقة والاتفاق
المعنى وعدم الاستغناء عن تثنيته بتثنية غيره
وكانه والله اعلم اعتمد على قوله كالزيدان والعمران
فانهما جامعان للشروط المذكورة ومثل ذلك
كان في مقام الاختصار **التنبيه الثاني** ما درج له
من اعراب المثنى بالحروف هو مذهب طايفة من
النحويين ونسب الى الزجاج والكوفيين وهو
المشهور ومذهب سيبويه وموافقيه ان الاعراب
مقدر فيه فيقدر الضمة في الالف والفتحة والكسرة

الاصل في

في الياء وفي اعرابه مذاهب اخر ليس هنا موضع ذكرها

**التنبيه الثالث** في المثنى لغة اخرى وهو لزوم الالف في الاحوال الثلاثة وهي لغة قبائل كثيرة من العرب قال ابو القاسم وهي احسن ما يخرج عليه قراءة ان هذان لساحران

**ص** الخامس جمع المذكر السالم كالزيدون والمسلمون فانه يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها والحق به اولوا وعالمون وارضون وسنون وعشرون وبابهما واهلون وعليون ونحوه

**ش** هذا هو الباب الخامس من ابواب النيابة وهو الثالث مما نابت فيه الحروف عن الحركات وهو جمع المذكر السالم واتى به اخرها كما تقدم وهو احد مسمى جمعي التصحيح وجمع التصحيح كما قال في التسهيل جعل الاسم القابل دليل ما فوق الاثنين بزيادة في الاخر يكون انفصالها غير تعويض فقوله الاسم احترازا عن الفعل والحرف وقوله القابل يخرج به عن غير القابل كالشمس والقمر اذ لا ثاني لكل منهما في الوجود وكالمعرفة التي لا يمكن تنكيرها وكالاسماء المتلعقة الالفاظ الا ان وقع تغليب وقوله فوق اثنين يخرج به عن المثنى وقوله بزيادة في اخره يعني بها الواو والنون والياء والنون في المذكر والالف والتاء في المؤنث كما صرح به بعضهم وهي مقدرة الانفصال اذ لا يخل بها وقوله غير تعويض يخرج نحو سنين فانه ليس من هذا الجمع وان الحق به في الاعراب

الانفصال من جهة اللفظ تحذف للنسب وان النون تحذف للاضافة واخرج بذلك نحو صنوان فان الالف والنون وان زيدتا فيه للنسبة في تقدير الانفصال ...

والما

13

وانما خرج لان الواو والياء والنون وان زيدت فيه
وفي المنقوص لان واحده منقوص فمنعوا ان يجبر بالجمع
بالتكسير ليؤدي الى الاصل كما في يد ودم فلما لم تتحرز
بذلك زيدت فيه تعويضا وحكمه ان يرفع بالواو ويجر
وينصب بالياء وانما رفع بالواو ورفع المثنى بالالف
لان المثنى اكثر دورانا في الكلام لما تقدم من الاشارة
اليه والالف خفيفة والواو ثقيلة فجعل الخفيف
في الكثير والثقيل في القليل ليكثر ما يستخفونه ويقل
ما يستثقلونه قاله ابن اياز في شرح الفصول وضم
ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء ليكون حركة دالة على
شدة الامتزاج ويسلما من التغيير والانقلاب وحركة
نون الجمع فرارا من التقاء الساكنين وفتحت تخفيفا
للفرق اذ قبلها واو قبلها ضمة ويا قبلها كسرة
فلو ضمت او كسرت لثقل اللفظ جدا ثم ان ما يجمع هذا
الجمع اما ان يكون علما نحو الزيدون واما ان يكون صفة
نحو المسلمون ولا بد فيهما معا من ان يكونا لمذكر
عاقل خال من تاء التانيث وفي العلم خاصة ان يكون غير
مركب تركيبا اسناديا ولا مزجيا وفي الصفة خاصة
ان تقبل التاء او تدل على التفضيل فلا يجمع ما كان منهما
لمؤنث نحو زينب وحائض ولا ما كان منهما لما لا
يعقل نحو واشق وسابق ولا ما فيه تاء التانيث نحو
طلحة وعلامة ولا نحو برق نحره ولا نحو معدي كرب
ولا نحو جريح وصبور وسكران واحمر وقد الحق بهذا

الجمع في الاعراب وان لم يكن منه الفاظ ذكر منها الشيخ بعضها
واشار الى بعضها بقوله كذا اولوا بمعنى اصحاب وهو اسم
جمع اذ لا واحد له من لفظه ومنه عالمون وهو ايضا اسم
جمع لا جمع عالم لان العالم اعم منه كما قال الشيخ جمال الدين
ابن مالك ومنه ارضون بفتح الراء وهو جمع تكسير لارض
بسكونها ومنها سنون وهو جمع تكسير لسنة وبابه
وهو كل ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها الهاء الثانيه ولم
يكسر اولم يات على صيغة من صيغ جموع التكسير
وانما قلنا انه جمع تكسير لانه لم يسلم فيه بناء الواحد
ومنه عشرون وبابه والمراد به سائر العقود الى اخر
التسعين وهي اسماء جموع اذ لا واحد لشي منها من
لفظه ومنه اهلون ومفرده اهل وليس بعلم ولا صفة
فهو جمع تصحيح لم يستوف الشروط ومنه عليون
وهو اسم لاعلى الجنة كانه في الاصل فعيل من العلو فجمع
جمع من يعقل ثم سمي به وقوله ونحوه اشار الى نحو
عليون لبحث كل ما سمي به من زيدون ويجوز ان يريد
نحو ما تقدم لبحث كل نحو وابلون وهو في معنى اهلون
اذ مفرده وابل وليس علما ولا صفة **تنبيهات**
الاول تلخص لنا من ذلك ان الملحقات اربعة انواع اسماء
جموع وجموع تكسير وجمع تصحيح لم يستوف الشروط
وما سمي به من ذلك **التنبيه الثاني** ما صرح به
من اعراب المجموع بالحروف كما تقدم في المثنى هو
مذهب قطرب وجماعة من المتاخرين ونسب الى

يعني تكسير
يعرب بالحركات

الزجاج

14

الزجاج والكوفيين ومذهب سيبويه انه معرب بحركات مقدرة في الواو والياء. التنبيه الثالث اكتفى المصنف عن ذكر الجمع وشروطه بما ذكره من المثالين لانه اشار الى العلم المستجمع للشروط بالزيدون والى الصفة المستجمعة للشرائط بالمسلمون ويدخل في الصفة المشار اليها المصغر فان التصغير وصف في المعنى فاذا صغر نحو رجل وغلام جمع بالواو والنون فيقال رجيلون وغليمون ص السادس يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين فانها ترفع بالنون وتجزم وتنصب بحذفها وامّا نحو الخاجوى فالمحذوف نون الوقاية واما لان يعفون فالواو اصل والفعل مبني بخلاف نحو وان تعفوا اقرب للتقوى ش الباب السادس من ابواب النيابة وهو مما يختص بالافعال وقد ناب فيه الحرف وحذفه عن الحركتين والسكون وهو كل فعل مضارع اتصلت به الف اثنين سواء كانت اسما نحو الزيدان يفعلان وانتما تفعلان او حرفا نحو يفعلان الزيدان وتفعلان المراتان في لغة يتعاقبون او واو جماعة سواء كانت اسما نحو الزيدون يفعلون وانتم تفعلون او حرفا نحو يفعلون الزيدون او ياء مخاطبة اسما فقط نحو انت تفعلين وحكمها ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة لان النون اشبهت حروف العلة التي الحركات ابعاضها لانها تدغم في الياء نحو من يقنت وفي الواو نحو من واق ومن وال وتبدل

منابها الالف في الوقف نحو رايت زيدا وتبدل من النون
الخفيفة للتوكيد في الوقف نحو والله يا عمروا وجعلت
علامة للرفع دون اخويه لانه اسبق منهما ومستغنى
عنها بدليل وجوده ونصبها كما في الفاعل والمبتدا
ولا يكون الا حيث يكون ويجزم وينصب بحذفها
قال ابن اياز وحذفها علامة الجزم في الاصل والنصب
في ذلك محمول عليه لان منصوب جمع الاسم محمول في الباء
على مجروره فكذلك المنصوب هنا محمول في الجزم على
المجزوم هذا مقتضى القياس انتهى مثال المرفوع قوله
تعالى وانتم تعلمون ومثال المجزوم والمنصوب قوله
تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا **قوله** واما نحو
اتحاجوني جواب عن سوال تقديره ان يقال ان النون التي
المحذوفة من اتحاجوني هي نون الرفع فيلزم حذفها
من غير ناصب ولا جازم وهو خلاف ما قررتم ام نون
الوقاية التي التزمت لتقي الفعل من الكسر فيفوت الغرض
الذي جيء بها لاجله وتقرير الجواب ان المحذوف نون
الوقاية **قوله** فيفوت الغرض الى اخره **قلنا** ممنوع
اذ هو حاصل بنون الرفع فتامل **قوله** واما الا ان يعفون
دفع لسوال يتوهم وروده على ما قرره من ان نصب
هذه الافعال بحذف النون فيقال ان ان ناصبة اذ هي
المصدرية والفعل الذي دخلت عليه منصوب بها
مع ان نونه ثابتة لم تحذف في النصب ووجه الدفع
ان هذه الواو والنون المتصلتين بهذا الفعل ليستا واو

الجماعة

الجماعة ونون الرفع فهذه الواو من نفس الفعل وهي لامه
وهذه النون ضمير النسوة والفعل غير معرب بل هو مبني
لمباشرة نون الاناث له ووزنه يفعلن بخلاف وان تعفوا
خطابا للرجال في وان تعفوا اقرب للتقوى فان الواو ضمير
الجماعة والنون للرفع وهذا حذفت للناصب واصله
يعفوون الواو الاولى لام الفعل والثانية ضمير الجماعة
محذوفة الاولى لالتقاء الساكنين بعد حذف حركتها
لاستثقالها بعد ضمة الفاء فصار وزنه يفعون والله
اعلم **تنبيه** قوله وهي تعلان الى اخره يفهم منه اعتبار
الالف والواو اسماء حرفا كما ذكرنا وتقديمه الجزم على
النصب في قوله وتجزم وتنصب حذفها فقد يفهم
منه اصالة الجزم وان النصب محمول عليه كما ذكرنا والله
اعلم **ص** السابع الفعل المعتل الاخر كيغزوا ويخشى ويرمي
فانه يجزم بحذفه وخواته من يتقي ويصبر فهو ول
**ش** الباب السابع من ابواب النيابة وهو كما تقدم
الفعل المعتل الاخر وهو ما اخره الف وواو وياء وجزمه
بحذف الاخر الذي هو حرف العلة نحو لم يغز ولم يخش
ولم يرم لان حروف العلة قد ضعفت وقربت بسكونها
من الحركات فلذلك تسلط عليها الجازم وتسلطه
عليها بحذفها كما يحذف الحركات **و** قوله وخواته
جواب سوال يرد على ما قرره من ان جزم المعتل بحذف
حرف العلة بان يقال ان يتقي مجزوم بدليل عطف يصبر
عليه مع ان حرف العلة ثابت فيه او يقال ان يتقي مرفوعا

بل لابد ثبوت الياء في اخره فحينئذ عطف عليه يصبر بالسكون
وان كان مجزوما بدليل عطف يصبر عليه فحينئذ تثبت الياء
فيه وتقرير الجواب عن ذلك ان الاية على هذه القراءة
مؤولة وذلك باحدها اما بان يتقي مجزوم كما ذكر السائل
وهذه الياء تولدت عن اشباع حركة القاف الباقية
بعد حذف الياء للجزم او انه عومل معاملة الصحيح في
جزمه بحذف الحركة وهي لغة لبعض العرب حيث يراعي
الحركة المقدرة فيحذفها للجازم كما يحذف الملفوظة كما
في قول الشاعر « الم ياتيك والانباء تنمي « بما لاقت لبون
بني زياد « وكما في قوله « الم تهجوا ولم تدع « والى
هذه اللغة اشار في التسهيل بقوله وقد يقدر جزم
المعتل في السعة واما بان يتقي مرفوع وتسكين راء
يصبر ليس جزما وانما هو للفرار من توالي حركات الباء
والراء والفاء والهمزة او لاجراء الوصل مجرى الوقف او
عطفا على المعنى لان من الموصولة في معنى الشرطية لعمومها
وابهامها ولذلك ياتي بعدها الفاء والله اعلم ص فصل
تقدر الحركات الثلاث في نحو غلامي ونحو الفتى ويسمى
مقصورا والضمة والكسرة في نحو القاضي ويسمى منقوصا
والضمة والفتحة في نحو يخشى والضمة في نحو يدعو ويرمي
ش لما فرغ من احد نوعي المعرب وهو ما كان اعرابه
ظاهرا سواء كان بالاصالة او بالنيابة واراد بيان
النوع الثاني منه وهو ما كان اعرابه تقديريا ترجم
له بالفصل اذا علمت ذلك فنقول الاعراب بالحركات

المقدرة

المقدرة يجري في الاسماء والافعال وهو في كل منهما على
قسمين لان المقدر اما جميع حركات اعراب ذلك المعرب
او بعضها فاما القسم الاول من الاسماء وهو ما تقدر فيه
حركات اعرابه كلها فهو شيئان الشيء الاول المضاف
الى ياء المتكلم وهو ما اشار اليه بنحو غلامي فان رفعه
ونصبه وجره بحركات مقدرة فيما قبل الياء منع من
ظهورها اشتغاله بكسرة مناسبة الياء الشيء
الثاني المقصور وهو ما كان اخره الفا لازمة قبلها
فتحة وهو ما اشار اليه بقوله ونحو الفتى وقدرت
الثلاث فيه لتعذر تحريك الالف واما القسم الثاني
من الاسماء وهو ما يقدر فيه بعض حركات اعرابه فهو
المنقوص واليه اشار بقوله نحو القاضي والمراد به كل
اسم معرب اخره ياء لازمة قبلها كسرة فانه يقدر
فيه الضمة والكسرة لثقلهما على الياء فتقول جاء القاضي
ومررت بالقاضي وتظهر الفتحة لخفتها رايت القاضي
واما الافعال فالقسم الاول منها اعني ما تقدر فيه
جميع حركاته هو الفعل المعتل بالالف فانه يقدر
فيه الضمة والفتحة لتعذر تحريكها كما تقدم فتقول
هو يخشى ولن يخشى بضمة وفتحة مقدرة على الالف
والقسم الثاني منها اعني ما تقدر فيه بعض حركاته
هو الفعل المعتل بالواو والياء فانه تقدر فيهما
الضمة لثقلها عليها وتظهر الفتحة فيهما لخفتها
فتقول هو يدعو ويرمي بضمة مقدرة فيهما ولن

ولن يدعو ولن يرمي بفتحة ظاهرة فيهما **تنبيهات**
الاول فهم من قوله وتقدر الحركات خروج المثنى والمجموع
على حده المضافين الى ياء المتكلم على القول بان اعرابهما
بالحروف اذ هما معربان على هذا القول بالالف والواو رفعا
وبالياء جرا ونصبا وخالف ابن مالك وابن الحاجب رحمهما
الله تعالى في المجموع حالة الرفع حينئذ فقالا انه معرب
تقديرا لعدم وجود الواو ورد عليهما بانها موجودة
وانما قلبت لموجب الاعلال وكذلك يفهم من كلامه خروجهما
على القول المنسوب لسيبويه في اعرابهما وهو انه معرب
بالحركات المقدرة لان تقدير الحركات على ذلك القول للتعذر
او للاستثقال سواء اضيفا ام لم يضافا **التنبيه الثاني**
سيأتي في كلام المصنف في المبنيات ان المبهم المضاف لمبني
يجوز بناؤه واعرابه ومن جملة المبنيات ياء المتكلم فالمبهم
المضاف اليها ان قدر مبنيا فواضح كونه مما ليس يقدر فيه
وان قدر معربا فاعرابه تقديري كالواجب الاعراب وهذا
لا بد منه وان لم يصرح به فيما علمت فينبغي حمل كلام
المصنف على وجه يعمه **التنبيه الثالث** ظاهر قوله
في نحو غلامي شمول المنقوص المضاف الى الياء فتقدر فيه
الحركات الثلاث حالة اضافته للياء وقد ذكر في كلامه في
الشرح على استثقاله واستثناؤه ظاهر حال الرفع والجر
لان الحركة فيه مقدرة حينئذ ولو لم يضف للاستثقال
فالتقدير فيه ليس من حيثية الاضافة ومشكل حال
النصب لان الحركة الاعرابية كانت فيه ظاهرة قبل الاضافة

ثم قدرت لاجل لفظها هو ظاهر اصلا فيقع ولكن ان تقول ما المانع
في جعله حال النصب معربا بالفتحة الظاهرة وان زالت لمقتضي
الادغام لعدم كسرة المناسبة المتروكة للاستثقال
التنبيه الرابع قوله ونحو الفتى يحذر فيه ما كان منه
مضافا الى اليا فتقدر فيه الحركات لكونه مقصورا لا لكونه
مضافا الى اليا وانما اعاد لفظة نحو مع الفتى ليحصر قوله
وفيما مقصورا به التنبيه الخامس ما ذكره من ان
كون المضاف لليا معربا في الاحوال الثلاثة هو مذهب
الجمهور خلافا لمن زعم انه مبني مطلقا كابن الخباز والخشاب
وغيرهما ولمن زعم انه لا معرب ولا مبني كابن جني واختار
ابن مالك في التسهيل انه معرب في الرفع والنصب بحركة
وفي الجر بالحركة الظاهرة التنبيه الثالث هذا على
معنى تقرر ان ما قبل يا المتكلم من المضاف اليها واجب
الكسر لمناسبتها ويستثنى من ذلك المقصور والمنقوص
والمثنى والمجموع على حده لان الالف والمدغم لا يقبلان
الحركة التنبيه السابع وهو خاص بعبارة الشرح
قال فيه الثاني مما تقدر فيه الحركات الثلاث ما اضيف
الى يا المتكلم وليس مثنى ولا جمع مذكر سالما ولا منقوصا
ولا مقصورا ثم قال واحترزت بقولي وليس مثنى ولا جمع
مذكر سالما من نحو غلاماي ومسلمي فان اليا تثبت
فيهما جرا ونصبا مدغمة في يا المتكلم والالف تثبت
في المثنى رفعا وليس شيء من الالف ولا من الحرف المدغم
قابلا للحركة وقولي ولا منقوصا لان يا المنقوص تدغم

في ياء المتكلم فيكون في المثنى والمجموع جرا ونصبا وفي وفي ولاه
مقصور الا ان المقصور تثبت الفه قبل الياء والالف لا تقبل
الحركة فلعل في المثنى رفعا انتهى وظاهر كلامه الاول
استثناء هذه المذكورات من وجوب تقدير الحركات الثلاث
في المضاف الى الياء وقد علمت صحة ذلك وتعليله بالنسبة
لما عدا المنقوص حالة النصب وظاهر كلامه الثاني انهما
انما هي مستثناة من وجوب كسر اخرها لمناسبة ياء المتكلم
فان الذي تحصل من كلامه في تعليل استثنائها ان الالف والمدغم
لا يقبلان الحركة وهذا انما يناسب انتفاء كسرة المناسبة
لا انتفاء تقدير حركات الاعراب كما لا يخفى وبالجملة فاول
كلامه التالي و اخره ظاهر انه اجمع الاسهم الا ان يحمل كلامه
الثاني على انه تفسير للمراد بكلامه الاول وفيه ما فيه فتامل

التنبيه الثامن قوله والضمة والفتحة في نحو يخشى
والضمة في نحو يدعو ويرمي هو مذهب سيبويه وغيره لا
يرى الضمة والفتحة مقدرة قال الشيخ في بعض كتبه ان النحويين
اختلفوا في الحروف الثلاثة الواو والالف فقط حالة النصب
والياء في الافعال المعتلة حالة الرفع وفي الالف فقط حالة
النصب هل الفتحة والضمة مقدرة فيهن ام لا وحكي عن
سيبويه ومن تبعه انها مقدرة كما يقدر رفع موسى
وعن غيره كابن السراج ومن تبعه انها ليست مقدرة
قالوا لانا انما قدرنا في موسى لان الاعراب في الاسم اصل فيجب
المحافظة عليه وفي الفعل فرع فلا حاجة لتقديره اذا لم
يوجد وابنا على هذا النظر فيهن حالة الجزم ثم قال فعلى

قول سيبويه كما ذكر الجازم حذفت الضمة المقدرة واكتفى
بالفاعل لما صارت صورة المرفوع والمجزوم واحدة فرقوا بينهما
بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به وعلى
قول غيره الجازم حذف حرف العلة بنفسه وصاحب هذا المذهب
يقول الجازم في المستقبل ان وجد فيه حركة حذفها والا حذف من
قوة البدن ثم قال والتحقيق قول سيبويه وانشد
اذا قالت حذام فصدقوها ☙ فان القول ما قالت حذام ☙
انتهى وقد تقدم ان من يقول بالتقدير يقول ان الجزم ليس
بحذف الاخر بل بحذف الحركة وحذف الاخر للفرق ومن يقول
بعدم التقدير يقول ان الجزم بحذف حرف العلة فقوله هنا
بالتقدير لا يناسبه قوله في جزم هذه الافعال انه بحذف
الاخر الا بضرب من المجاز لما بينهما من التلازم وانما
يناسب من يقول بعدم التقدير فليتأمل ذلك والله اعلم
ص باب البنا ضد الاعراب والمبني اما ان يكون فيه
السكون وهو المضارع المتصل بنون الاناث نحو يتربصن
والماضي المتصل بضمير رفع متحرك كضربت وضربنا زيدا
ش لما انتهى الكلام على الاعراب بقسميه
المقدر والملفوظ اخذ يتكلم في البنا لانهما متقابلان
ولذلك قال البنا ضد الاعراب فافاد ان التقابل بينهما
تقابل الضد والبنا في اللغة وضع شيء على شيء على جهة
يراد بها الثبوت واما في الاصطلاح فقال المصنف رحمه
الله وكما ذكرت ان البنا ضد الاعراب فكان حد البنا
لزوم اخر الكلمة حالا واحدا لفظا او تقديرا انتهى

وكانه اراد بقوله تقديرا نحو سيبويه من الاعلام المبنية
اذا كانت منادات فان ضمة النداء وهي حركة بناء مقدرة
للحكي قوله نزوع الى اخره ليس مناسبا لما ذكر في تفسير
الاعراب من انه اثر ظاهر الى اخره كما لا يخفى وانما يناسب
من تفسيره تغيير اواخر الكلم الى اخره كما لا يخفى فكان الانسب
على ما ذكره في الاعراب ان يقول في البناء نحو ما قاله في التسهيل
انه ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من حركة او حرف او
سكون او حذف وليس حكاية ولا نقلا ولا اتباعا ولا
تخلصا من سكونين ثم ان المبني ينقسم على ما ذكره المصنف
الى مبني على السكون كمن بعض او عليه او على نائبه
كقم وقوما والى مبني على الفتح كخمسة عشر او عليه او على
نائبه كلا رجل ولا رجلين والى مبني على الكسر كسيبويه
ونزال او عليه او على نائبه والى مبني على الضم كحيث او عليه
او على نائبه كيا زيد ويا مسلمون والى ما ليس له قاعدة
مستقرة كمذ واين وامس ومنذ فاقسامه المفصلة
تسعة وهو تقسيم حاصر الا ان القسم السادس وهو المبني
على الكسر او نائبه لم يوجد له مثال في كلامهم وان
اقتضته القسمة اذا علم ذلك فالقسم الاول ما لزم البناء
على السكون وهو شيئان الاول الفعل المضارع الذي اتصل به
ضمير النسوة نحو النسوة يقمن ويكرمن ويدحرجن
ويستخرجن وانما بني المضارع في هذه الحالة لانه انما اعرب
لشبهه بالاسم فلما اتصلت به النون التي لا تتصل الا بالفعل
رجح جانب الفعلية فرد الى ما هو اصل الفعل وهو البناء وانما

بني

19

بني على السكون لانه الاصل الثاني من المبني على السكون
الفعل الماضي الذي اتصل به ضمير الرفع المتحرك كضربتُ وضربتَ
وضربتِ وضربنا زيدا وضربن وخرج بضمير الرفع ضمير النصب
كضربك وضربه ونحوهما فانه مفتوح معهما على الاصل
وبالمتحرك ضمير الرفع الساكن كضربا وضربوا فانه مفتوح مع
الاول مضموم مع الثاني كما سياتي وانما بني على السكون في ذلك
لكراهة توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة
والله اعلم ص او السكون او نائبه وهو الامر نحو اضرب
واضربا واضربوا واضربي واغز واخش وارم ش القسم
الثاني من المبنيات ما لزم البناء على السكون او نائبه
وهو شيء واحد وهو فعل الامر فهو مبني على ما يجزم به
مضارعه وقد عرفت ان الفعل المضارع على ثلاثة اقسام
قسم يجزم بالسكون وهو الصحيح الذي لم يتصل باخره شيء
وقسم يجزم بحذف النون وهو المضارع الذي اتصل به الف
الاثنين او واو الجماعة او ياء المؤنثة المخاطبة وقسم
يجزم بحذف اخره وهو الفعل المعتل ففعل الامر الصحيح
الذي لم يتصل باخره شيء يبنى على السكون كاضرب وقم
كما ان مضارعه يجزم بالسكون نحو لم يضرب ولم يقم والامر
الذي اتصل به الف الاثنين كقوما او واو الجماعة كقوموا
او ياء المخاطبة كقومي مبني على حذف النون كما ان مضارعه
مجزوم بحذفها نحو لم يقوما ولم يقوموا ولم تقومي والامر
المعتل مبني على حذف حرف العلة كاغز واخش وارم
كما ان مضارعه يجزم بحذفه نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم

واما بناؤه فلانه الاصل في الفعل واما كونه على صورة المضارع المجزوم
فلان الحركة والنونات علامة الاعراب فينافي البناء ولاجل ذلك
لم يحذف من الامر نون النسوة نحو اضربن لانها ليست علامة
الاعراب ص او الفتح وهو سبعة الماضي المجرد كضرب
وضربك وضربنا ش القسم الثالث من المبنيات ما لزم
البناء على الفتح وهو سبعة الاول الماضي المجرد اي من ضمير
الرفع المتحرك المتقدم ذكره اذ لا يتناول من الخلاف المجرد
في الاصطلاح الا ذلك اما بان لم يتصل به شيء اصلا كضرب
او اتصل به ضمير المفعول كضربك او اتصل به ضمير رفع ساكن
غير الواو كضربا فهو في كل ذلك مبني على الفتح اما البناء فلانه
الاصل في الفعل واما الحركة فلانه اشبه الاسم مشابهة ما
في وقوعه موقعه نحو زيد ضرب وزيد ضارب واما الفتح
فلخفته ص والمضارع الذي باشرته نون التوكيد نحو ليسجنن
وليكونن بخلاف لتبلون ولا يصدنك ش الثاني من الامور
السبعة المبنية على الفتح الفعل المضارع الذي اتصلت به
نون التوكيد وباشرته اي لم يفصل بينها وبينه فاصل
سواء كانت النون ثقيلة نحو ليسجنن او خفيفة نحو
وليكونن والتفصيل في البناء بين المباشرة وغيرها مذهب
ابن مالك وجماعة وعلة البناء عندهم ان الفعل والنون لما
ركبا اشبها نحو خمسة عشر فبني بناؤهما وغيرهم
لم يفرق في البناء بين المباشرة وغيرها وجعل دخولها على
الفعل مقتضيا لبنائه وعلة البناء عنده الرد الى الاصل
في الفعل وهو البناء لما اتصل به ما لا يتصل الا بالفعل واما الفتح

فلخفته

فليخشنه و قوله بخلاف لتبلون ولا يصدنك اي فان النون لم
تباشر فيهما اما لتبلون فلان الواو فاصلة بين الفعل والنون
حسا لانها ليست لام الفعل بل هي واو الجمع حركت لاجل
التقاء الساكنين لان اصله لتبلوون بواوين لام الفعل لانه
من بلوته اي خبرته استثقلت الضمة على لام الفعل التي هي
الواو الاولى فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الواو لالتقاء
الساكنين الاول فصار لتبلون فلما دخلت نون التوكيد الثقيلة
صار لتبلوننّ فتوالت الامثال اي النونات الثلاث فحذفت
نون الرفع فالتقى ساكنان فحرك الساكن الاول وجعلت
حركته ضمة دليلا على المحذوف فصار لتبلونّ فان قلت
فلم لم تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالجواب
ان الحركة عارضة في الواو ولاجل ذلك لا يجوز همزها مع
انضمامها ولو كانت اصلية لجاز ذلك واما ولا يصدنك فلان
الواو فاصلة تقديرا لان اصلها يصدونك فحذفت لالتقاء
الساكنين واما من يجعله مع نون التوكيد مبنيا مطلقا
فانه يقول لما دخلت نون التوكيد صار يصدوننك
فتوالت الامثال فاستثقلت فحذفت نون الرفع فالتقى
ساكنان فحذفت الواو التي هي ضمير الجماعة اذ هي الساكن
الاول فصار يصدنك والله اعلم ص وما ركب من الاعداد
والظروف والاحوال والاعلام كخمسة عشر وهو ياتينا
صباح مسا وبعض القوم يسقط بين بين وكخمسة عشر جاري
بيت بيت اي ملاصقا وكبعلبك في لغية ش الثالث
من الامور المبنيات على الفتح المركب العددي ومثله

باحد عشر والمراد بنحو ما بعده الى تسعة عشر فتذكر
العشرة في المذكر وتونثها في المونث وعكسه فيما
دونها فكلها مبنية الجزئين على الفتح الا الاثني عشر
والاثنتي عشرة فان الجزئين لا يبنيان بل الجزء الاول معرب
بالحروف والجزء الثاني مبني على الفتح وانما بني الجزءان في نحو
احد عشر لان اصل ثلاثة عشر مثلا ثلاثة وعشرة ثم
حذفت الواو وقصد المزج للاسمين وتركيبهما فبني
الاول لافتقاره الى الثاني والثاني لتضمنه الواو العاطفة
وانما كان بناوهما على الحركة لا السكون الذي هو الاصل في
البناء للدلالة على ان لهما اصلا في الاعراب وان البناء فيهما
عارض وانما كانت فتحة قصد التخفيف الثقل الحاصل من
التركيب **فان قيل** فلم لم يمزج الاسمان في نحو لا رجل وامراة
ولا اب وابنا **فالجواب** لان الثلاثة والعشرة عبارة عن
عدد واحد كعشرة ومائة بخلاف لا اب وابنا واما
الاثني عشر والاثنتا عشرة فانما بني الجزء الاخير منهما
دون الاول لان علة بناء الاخير منهما وهي تضمن حرف العطف
موجودة واما الاول منهما فلانهم اعربوه لوقوع العجز منه
موقع النون وما قبل النون محل اعراب لا بناء. الرابع من الامور
المبنية على الفتح ما الحق بالاعداد باعتبار التركيب من
الظروف الزمانية والمكانية والاحوال وبناء هذا النوع
ليس واجبا وانما هو جائز فيجوز اضافة اول الجزئين الى ثانيهما
وانما لم يجب بناء هذا النوع كما وجب بناء التركيب العددي
لظهور علة البناء في العددي وهو تضمن معنى الحرف بدون

الاحوال

الاحوال والظروف لانه يحتمل ان يكون بتقدير الحرف وان لا يكون
وقوله كفوبا نبينا الى اخره امثلة للمركبات المذكورة فمثال
ظرف الزمان كفوبا تبينا صباح مساء ومثال ظرف المكان
بعض القوم يسقط بين بين ومثال الحال كفوجاري بيت بيت
وقوله اي ملاصقا تفسير وبيان للحال فهذه الامثلة وما
اشبهها يحتمل تقدير الحرف فيها وهي جهة البناء وعدم
تقدير الحرف وهي جهة الاعراب واذا قدرنا الحرف فلنا
معناه صباحا فمساء او وسطا فوسطا وبيتا فبيتا وان
لم يقدر حرف العطف فالمعنا صباحا بعد مساء ووسطا
بعد وسط وبيتا مع بيت ونحو ذلك والله اعلم الخامس
العلم المركب تركيب مزج في لغية الافصح خلافها والى ذلك
اشار بقوله في لغية بالتصغير وعلة البناء فيه تشبيهه
بالمركب العددي واللغة الفصحا فيه ان يفتح جزؤه الاول
ان لم يكن اخره يا ساكنة كبعلبك وان كان يا ساكنة
بقيت على سكونها كمعدي كرب ويعرب جزؤه الثاني باعراب
ما لا ينصرف ان لم يكن كلمة ويه فان كان فيبنى على الكسر
كسيبويه وعمرويه ونحوهما ص والزمن المبهم المضاف
لجملة واعرابه مرجوح قبل الفعل المبني نحو على حين عاتبت
راجح قبل غيره نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم
ش السادس من الامور المبنية على الفتح اسم الزمان
المبهم اي الذي لا يدل على زمن معين بل بعينه وهو قسمان قسم
بمعنى اذا لما يستقبل وقسم بمعنى اذ لما مضى ويجوز فيهما
معا البناء والاعراب اذا اضيفا الى جملة سواء كانت اسمية

او فعلية فعلها معرب او مبني اما الاعراب فلانه الاصل في
الاسماء واما البناء فحملا على ما هما بمعناه اعني اذ واذا واختير
الفتح لخفته ثم انه قد يترجح البناء على الاعراب وذلك فيما
اذا اضيف لفعل مبني اما ماض او مضارع اتصلت به احدى
النونين فالاول نحو قوله ۞ على حين عاتبت المشيب على الصبا ۞
وقلت الما اصح والشيب وازع ۞ والثاني نحو قوله
۞ على حين يستصبين كل حليم ۞ وقد يترجح الاعراب على
البناء وذلك اذا كانت الجملة اسمية او فعلية فعلها معرب
نحو هذا زمن الحاج قادم وهذا زمن يقدم الحاج وانما
ترجح البناء قبل المبني والاعراب قبل المعرب لطلب المناسبة
تنبيه ما ذكره المصنف من رجحان الاعراب مع الجملة
الاسمية والفعلية التي فعلها معرب هو مذهب الكوفيين
واما البصريون فانهم يوجبون الاعراب وانتصر المصنف
لمذهب الكوفيين بقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين
صدقهم بالفتح في قراءة نافع وبقول الشاعر
۞ على حين التواصل غير داني ۞ شر والمبهم نحو ومن خزي
يومئذ ومنا دون ذلك لقد تقطع بينكم ونحو انه
نحو مثل ما انكم تنطقون ويجوز اعرابه شر السابع مما بني
على الفتح جوازا ايضا المبهم المضاف لمبني وهو ما لا يتضح
معناه الا بالمضاف اليه وسواء كان زمانا او غيره وانما
بني هذا النوع لانه لما اضيف الى المبني اكتسب من بنايه
ونظيره النكرة المضافة الى معرفة حيث اكتسبت التعريف
من المضاف اليه واختير الفتح لخفته تنبيهات

الاول

الاول مثل الشيخ بالايات المذكورة على قراءة من قرا فيها
بالفتح وذكر اربعة امثلة مثالين لما لا تحتمل الفتحة فيه
ان تكون فتحة اعراب ومثالين لما تحتمل الفتحة فيه ان تكون
فتحة اعراب وهما الاخيران فالاول منهما تحتمل الفتحة فيه
ان تكون اعرابا اما على انه ظرف او صفة لمحذوف والثاني كذلك
على انه حال او معمول لفعل محذوف كما قيل بكل من ذلك
التنبيه الثاني اعاد لفظة نحو مع المثال الاخير ولعله
ليفيد ان العلة عنده في بنائه اذا بني هي الاضافة الى المبني
لا كونه مركبا مع ما كما قيل فيه التنبيه الثالث
يوجد في بعض نسخ المتن عدد المبنيات على الفتح خمسة
وهو واضح ووجهه جعل المركبات جميعها قسما واحدا
والله اعلم ص او الفتح او نائبه وهو اسم لا النافية للجنس
اذا كان مفردا نحو لا رجل ولا رجال ولا رجلين ولا قائمين
ولا قائمات وفتح نحو قائمات ارجح من كسره ش القسم
الرابع من المبنيات ما بني على الفتح او نائب الفتح وقد
تقدم انه ينوب عنه الياء والكسرة والالف لكن الالف
لا يوجد مع المبني لان شرط البناء ان لا يكون مضافا والالف
لا يكون بدلا عن الفتحة الا في مضاف كما تقدم اذا علم
ذلك فالمبني على الفتح او نائبه الذي هو الياء او الكسرة
هو اسم لا النافية للجنس على سبيل التنصيص اذا كان
مفردا والمراد بالمفرد هنا كما في باب النداء ما ليس مضافا
ولا شبيها به فخرج نحو لا غلام سفر ولا طالعا جبلا
ولا يبنى واحد منهما ودخل المفرد وجمع التكسير

والمثنى والمجموع على حده وجمع المؤنث السالم نحو لا رجل ولا رجلين ولا قائمين ولا قائمات فاما رجل ورجال فيبنيان
على الفتح لان نصبهما به واما رجلين وقائمين فيبنيان
معهما على اليا لان نصبهما بها واما قائمات فيبنى على
الكسر او الفتح والفتح فيه ارجح من الكسر والتحقيق في علة
بناء الاسم لا انه تضمن معنا من لان قولك لا رجل بمنزلة لا من
رجل ونظيره ما جاني من رجل فانه نص في الاستغراق بخلاف
ما جاني رجل ويدل على تضمن معنا من ظهورها في قوله
فقام يذود الناس عنها بسيفه وقال الا لا من سبيل
الى هند وانما بنيت النكرة على الفتح ليكون البنا على ما
استحقته النكرة في الاصل قبل البنا وانما لم يبن المضاف
والشبيه به لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فترد
الاسم شبيهها الى ما يستحقه في الاصل فان قيل
قد بني نحو خمسة عشر مع اضافته الى الضمير فلم لا رد
الى اصله وهو الاعراب فالجواب ان هذا نادر لا يلتفت اليه
واما بنا جمع المؤنث السالم على الكسر فهو قياس الباب
لانها حركة النصب وعلى هذا فبعضهم ينونه حينئذ
نظرا الى التنوين للمقابلة لا للتمكين والجمهور يترك
تنوينه نظرا الى مشابهته لتنوين التمكين واما
بناؤه على الفتح بلا تنوين محذرا من مخالفته لسائر
المبنيات بعد لا في حركة البنا ولاجل ذلك رجحه المصنف
ص وكذا في الثاني من نحو لا رجل ظريف ولا ماء ماء باردا
النصب والرفع والفتح وكذا الثاني من نحو لا حول ولا قوة

الا بالله

الا بالله ان فتحت الاول فان رفعته امتنع النصب وان
فصل النعت او كان هو او المنعوت غير مفرد امتنع الفتح
لما فرغ من الكلام على اسم لا اخذ يتكلم على حكم نعته
وحكم المعطوف عليه فاما النعت فان كان لاسم لا المفرد
وكان مفردا متصلا به نحو لا رجل ظريفا عندنا ولا ماء
ماء باردا عندنا جاز فيه ثلاثة اوجه الرفع والنصب
والفتح فالنصب على محل النكرة لان محلها النصب لان لا عاملة
عمل ان والبنا عارض واما الرفع فعلى محل لا مع اسمها لانها
في موضع المبتدا واما الفتح فعلى التركيب اي تركيب النعت
مع المنعوت فلك قول لا خمسة عشر وان فصل نحو لا رجل
في الدار ظريفا او كان غير مفرد نحو لا رجل طالعا جبلا او كان
اسم لا غير مفرد نحو لا غلام سفر ظريف جاز في النعت الرفع
والنصب على ما تقدم وامتنع الفتح لامتناع التركيب
اذ لا يتاتى مع الفاصل ولا بين اكثر من شيئين واما
العطف فان كان مع تكرار لا نحو لا رجل ولا امراة ومثله
لا حول ولا قوة الا بالله فكذا فيما بعد لا الثانية ثلاثة
اوجه الفتح على تركيبه معها والرفع اما على محل لا مع اسمها
واما على الغاء عاملة عمل ليس والنصب على العطف على محل
اسم لا كما تقدم وان لم تتكرر لا امتنع الفتح وجاز الرفع
والنصب نحو لا رجل وامراة على ما تقدم وهذه الحالة لم
يذكرها المصنف وهذا كله اذا كان الاول مفتوحا فان
كان مرفوعا جاز في الثاني الرفع والفتح ان كررت لا وامتنع
فيه النصب وهذا معنى قوله فان رفعته امتنع النصب

اي لانه وقف امتنع النصب في الثاني **تنبيه** يلوح مما سبق
ان في لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه فتح الاسمين ور
رفعهما وفتح الاول ورفع الثاني ورفع الاول وفتح الثاني
وفتح الاول ونصب الثاني والله اعلم **ص** والكسر وهو
اربعة العلم المختوم بويه كسيبويه والجرمي يجيز منع
صرفه وفعال في الامر كنزال وبنو اسد تفتحه وفعال
سبا للمؤنث كفساق وخباث ويختص هذا بالنداء وبفعال
يقولون ان من فعال ثلاثي تام **ش** الخامس من المبنيات ما
المبني على الكسر وهو انواع الاول العلم المركب تركيب المزج
اذا كان مختوما بويه وبناؤه على الكسر وهو اللغة الفصحى.
والعلة فيه طلب التخفيف تشبيها في الاصوات كما
ذكره بعضهم في امس بل هذا ادخل في الشبه بذلك منه
وغير الفصحى فيه ان يعرب ايضا اعراب ما لا ينصرف للعلمية
والتركيب وهو مذهب الجرمي ومن تبعه الثاني فعال في
الامر اي ان ما كان من اسماء الافعال على وزن فعال كنزال وتراك
وحذار فيبنى على الكسر في اكثر اللغات لوقوعه موقع
المبني وكونه بمعناه ولغة بني اسد فتحه الثالث مما
بني على الكسر فعال سبا لمؤنث اذا كان مناديا كخباث
وفساق ويا خباث وان ورد في غير الندا فهو كقوله
« اطوف ما اطوف ثم اوي » الى بيت قعيدته لكاع «
فهو ضرورة وعلة بنائه شبهه بفعال في الامر في الزنة
والعدل لانهم يعدلونه عن فاسقة وخابثة
واختلف النحويون في هذين النوعين اعني فعال في الامر

وفعال

24

وفعال في النداء سبا للمؤنث هل هما مقيسان او مسموعان
فذهب المبرد الى انهما سماعيان لا يجوز خلعهما القياس وذهب
الجمهور الى انهما مقيسان من كل فعل ثلاثي مجرد مخرج نحو
دحرج تام مخرج لكان واخواتها متصرف مخرج لنحو نعم
وبئس واستغنى المصنف عن التصريح بقيد التصرف بقوله
وينقاس فعال من كل فعل والله اعلم ص وفعال علما
لمؤنث كحذام في لغة اهل الحجاز وبحذف امس عندهم
اذا اريد به معين واكثر بني تميم يوافقهم في نحو سفار ووبار
مطلقا وفي امس في النصب والجر ويمنع الصرف في الباقي
ش الرابع مما يبنى على الكسر فعال لمؤنث كحذام وقطام
في لغة اهل الحجاز سواء كان مختوما بوجه بالراء او بغيرها
من الحروف تشبيها له بنحو نزال قال الشاعر
اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام
وهو عند بني تميم معرب اعراب ما لا ينصرف اما للعلمية
والعدل عن فاعلة كما قال سيبويه واما للعلمية والتانيث
المعنوي كزينب كما قال المبرد ولذا تقول هذا اولى لانه
لا يعدل الى العدل الا اذا لم يوجد علة غيره وقد صح اعتبار
التانيث فلا يعدل عنه هذا ان لم يختم بالراء فان ختم
بها فجمهورهم يبنيه على الكسر وبعضهم يعربه بغير
الخامس مما يبنى على الكسر امس في لغة الحجازيين ايضا
وعلة بنائه عندهم تضمن معنى اللام بشرط ان يراد به
اليوم الذي قبل يومك بليه يومك وان لا يضاف ولا يصحب
الالف واللام ولبني تميم فيه والحالة هذه لغتان فبعضهم

يعربه اعراب ما لا ينصرف ويصيره معدولا عن الامس فيكون
فيه العلمية والعدل وجمهورهم يجعل اعرابه بحالة الرفع
ويبنيه في غير ذلك فان فقد شرط من الشروط المذكورة
اعرب مصروفا اجماعا **تنبيهات** الاول يوخذ اعتبار
الشروط المذكورة في امس من حكاية عدم الصرف لا يجتمع
مع فقد شيء منها وكان المصنف استغنى بذلك عن التصريح
بذكرها والله اعلم **الثاني** جعل في المتن المبنيات على
الكسر اربعة انواع فلم يدخل امس في العدد بل ذكره على
سبيل الاستطراد فانه لما ذكر لغة الحجازيين في حذام
استطرد بذكر لغتهم ولغة غيرهم في امس وعدها في الشرح
خمسة فجعل امس مقصودا بالعد **الثالث** شرط منع
الصرف في امس عند من اعتبره ان لا يقع ظرفا فان وقع
ظرفا بني بالاجماع **ص** او الضم وهو اربعة ما قطع عن الاضافة
لفظا لا معنى من الظروف المبهمة كقبل وبعد واول واسماء
الجهات **ش** لما فرغ من المبنيات على الكسر وكان المبني
على الضم الكسر او نائبه لم يوجد شرع شرع في المبني على
الضم وذكر انه على اربعة انواع النوع الاول الظروف المبهمة
التي لا يتضح معناها الا بذكر المضاف اليه وذلك كقبل وبعد
واول واسماء الجهات وهي يمين وشمال وامام ووراء
وفوق وتحت فانها تبنى اذا قطعت عن الاضافة لفظا
لا معنى بان ينوى معنى المضاف اليه دون لفظه واحترز
عما اذا صرح بالمضاف اليه كجئتك بعد المغرب وقبل
العشاء او حذف المضاف اليه ونوي ثبوت لفظه فيبقى

الاعراب لكن يترك التنوين لوجود المعارض له وهو الاضافة
وعملا اذا حذف المضاف اليه ولم ينو شي فانه يبقى الاعراب
وكانت ضمة لانها اقوى الحركات فجبرت بهذه الكلمات
بالبنا عليها لما لحقها من الوهن بحذف المضاف والله اعلم
ص وما الحق بها وهو ليس غير ش الثاني من المبني على الضم
ما الحق بالظروف المذكورة الواقعة بعد ليس اذا حذف ما
اضيفت اليه لفظا كقبضت عشرة ليس غير والمعنى ليس
غيرها وبقيت بنا الظروف المذكورة لا تشترط فيها الابهام
قال في الشرح ولا يحذف ما اضيفت اليه غير الا بعد ليس
واما ما يقع في عبارات الفقهاء من قولهم لا غير فلم تتكلم
به العرب انتهى وفيه نظر فقد قال الشاعر • جوابا به
تنجو اعتمد فوربنا • لعن عمل اسلفت لا غير تسال •
حكاه ابن مالك وغيره ص وعل ش الثالث من المبنيات
على الضم عل بشرط ان يراد به معين كقوله
• واتيت نحو بني كليب من عل • اي من فوقهم ولو اريد
بها غير معين اعربت كقوله • كجلمود صخر حطه السيل من عل
اي من مكان عال وافاد عطف المصنف لها على ليس غير انها
مبنية تشبيها بقبل وبعد ومنه يوخذ اشتراط كونها
لمعين ثم ان عل لا يضاف خلافا لما وقع للجوهري واقتضاه
كلام ابن مالك ولا تستعمل الا مضافة كما مثلنا ص واي
الموصولة اذا اضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا
نحو ايهم اشد وبعضهم يعربها مطلقا ش الرابع من المبنيات
على الضم اي الموصولة وذلك اذا اضيفت وكان صدر صلتها

العلما

المبتدا ضميرا محذوفا نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم
اشد وقول الشاعر • فسلم على ايهم افضل • واحترز بقوله
اذا اضيفت عما اذا لم تضف سواء ذكر صدر صلتها كا يعجبني
ايهم هو قايم او لم يذكر كا يعجبني اي قايم وكذا صدر صلتها
عما اذا ذكر كا يعجبني ايهم هو قايم فانها معربة في هذه
الحالات الثلاث وبعضهم اعرب ايا في الحالة الاولى ايضا
كما قرئت الاية بالنصب وروي البيت بالجر ولهذا قال
الشيخ وبعضهم يعربها مطلقا وانما اعربت اي في الحالات
الثلاث المذكورة وبنيت في الحال الاولى لان قياسها البنا
كاخواتها واعرابها على خلاف القياس فلما نقصت صلتها
التي هي مبينة لها وموضحة رجعت الى ما عليه اخواتها
من البنا وكانت حركة بنايها ضمة تشبيها بقبل
وبعد ولهذه العلة يشير عطف المصنف لها على قبل وبعد
كما نبهنا عليه فيما قبلها **فان قيل** فلم لم تبن عند
حذف الصدر اذا كانت غير مضافة نحو لاضربن ايا افضل
لنقص صلتها كما قرر في المبنية **فالجواب** لئلا يجتمع
عليها تغييران تغيير البنا وتغيير حذف المضاف اليه
بخلاف المضافة فانه ليس فيها الا تغيير البنا فقط والله
اعلم **ص** او الضم او نايبه وهو الالف والواو وهو
نوع واحد وهو المنادى المفرد المعرفة نحو يا زيد ويا
زيدان ويا زيدون **ش** الثامن ما يبني على الضم او نايبه
الذي هو الالف والواو وقد تقدم انهما ينوبان عنه
وهذا المبني نوع واحد لا غير ويجب ان يبنا على ما يرفع

به لو كان معربا وهو المنادى والمنادى هو المطلوب اقباله
بحرف نائب مناب ادعوا فخرج بالقيد قولك اطلب اقبال
زيد فانه ليس بحرف وليس كل منادى يبنى بل المنادى الذي
اجتمع فيه امران الامر الاول الافراد ونعني به ان لا يكون
مضافا ولا شبيها به كما مر في باب لا النافية فيدخل فيه
المركب المزجي نحو يا معدي كرب والمثنى نحو يا زيدان
والمجموع على حده نحو يا زيدون ويا مسلمون وجمع
المونث السالم نحو يا هندات ويخرج المضاف نحو يا غلام زيد
والشبيه به وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه نحو يا طالعا
جبلا وبالقيد الثاني النكرة التي ليست مقصودة كقول
الاعمى يا رجلا خذ بيدي فهو معرب بالنصب كما
سنذكره في المنصوبات وانما بني المنادى المفرد على
المعرفة لشبهه بالمضمر لفظا ومعنى اما في اللفظ فلانه
مفرد واما في المعنى فلانه مخاطب وبني على حركة اعلاما
بان له قدما في الاعراب وان بناءه غير اصل وكانت ضمة
تنبيها على قوته وتمكنه في الاصل قبل عروض النداء
والضمة اقوى الحركات وهي علامة العمد لا الفضلات
وقيل انما بني على الضم فرقا بين حركتي المنادى والمعرب نحو
يا قومنا ويا قومي والمنادى المبني نحو يا قوم كما
فعلوا ذلك في نحو قبلك ومن قبلك ومن قبل ص
وامان لا يختص شيء بعينه والقول في حروف كقبل وثم
وحيث ومنذ تم هذا الباب التاسع من المبنيات
وتقدم انه يذكر فيه ما يبنى لقاعدة مستقرة

وهو مراده بقوله لا يختص بشيء فقد اشار الى ان المبنيات
المذكورة في هذا الباب لا تختص بشيء من انواع البناء كما
في الابواب السابقة حيث اختص كل نوع منها بنوع من
انواع البناء بل تتعاقب عليها انواع البناء على ما ياتي
ان شاء الله تعالى ثم ان هذا البناء تارة في الحروف وتارة
في الاسماء وبدا المصنف بالحروف لان الاصل فيها
جميعها البناء بالاجماع اذ ليس فيها مقتضي للاعراب
فانها لا تتصرف ولا تتعاقب عليها من المعاني ما
يحتاج للاعراب اذا علمت ذلك فالاصل في البناء سواء
كان في حرف او في غيره ان يكون بالسكون لانه اخف
فلا يعدل عنه الا لسبب يقتضي العدول وحينئذ
فاذا جاء شيء مما الاصل فيه البناء كالحروف وكذا الافعال
مبنيا على السكون فلا سوال عنه لانه جاء على اصله في
الحالين وان جاء مبنيا على حركة سئل فيه سوالان
كان يقال ما سبب العدول الى الحركة ولم كانت كذا
وان جاء شيء مما الاصل فيه الاعراب وهو الاسماء مبنيا
على السكون سئل عنه سوال واحد وهو انه لم بني لانه
خرج بالبناء عن اصله وان جاء مبنيا على حركة سئل عنه
بثلاثة اسولة سوال عن سبب بنائه وسوال عن
سبب العدول الى الحركة ولم كانت الحركة كذا ثم
مثل للحرف باربعة امثلة هل وهو مبني على السكون
وثم وهو مبني على الفتح فرارا من التقاء الساكنين
وطلبا للتخفيف وجير وهو مبني على الكسر فرارا من

التقاء

الفاء الساكنين وكونه اصله في التخلص منه ومنذ
او في لغة من جر بها وهذا فيه لكونها حرفا لا لكونها
مبنية على الضم فانها مبنية عليه سواء كانت حرفا
ام اسما وانما بنيت حالة كونها اسما لموافقتها
الحرفية لفظا ومعنا وكان بناؤها على الحركة لاجل
النون الساكنة وكانت ضمة تشبيها بالغايات
كقبل وبعد اذ هو على ثلاثة احرف ثانيهما ساكن
او اتباعا للضمة الميم والله اعلم ص وبقية الاسماء
غير المتمكنة وهي سبعة اسماء الافعال نحو صه
وهيهات وايه وكيف ش لما فرغ من الكلام على
النوع الاول مما لا يدخل بناؤه تحت قاعدة مستقرة
وهو الحروف اخذ يتكلم على النوع الثاني من ذلك وهي
الاسماء التي ليست متمكنة وهي سبعة وبيان
ذلك ان الاسم ان اشبه الحرف شبها قويا بلا معارض
سمي مبنيا وغير متمكن وان لم يشبه الحرف الشبه
المذكور سمي معربا ومتمكنا وهذه الابواب
السبعة مبنية وغير متمكنة لشبهها بالحرف
شبها قويا بلا معارض كما سنبينه ان شاء الله
تعالى في كل منها فاولها اسماء الافعال والمقتضي
لبنائها شبهها بالحرف في انها تنوب عن الفعل ولا
يدخل عليها عامل فتنوب به الا نزاز صه وهيهات
وهيهات وايه كل واحد منها بمعنا الفعل ولا يدخل
عليها عامل فيؤثر فيها فصه بمعنا اسكت وهيهات

بمعنا استجب وايه بمعنا امض وحيهل وهيت بمعنا
تهيأت ولا يدخل عليها شي من العوامل فتتأثر به فاشبهت
ليت ولعل مثلا فانهما نائبان عن اتمنى وارتجي ولا يدخل
عليهما عامل فيؤثر فيهما واحترز بانتفاء التأثير من
المصدر النائب عن فعله نحو ضربا زيدا في نحو قولك ضربا
زيدا اذ انه نائب عن اضرب ولكنه يتأثر بالعوامل تقول
اعجبني ضرب زيد وكرهت ضرب عمرو وعجبت من ضرب
عمرو فيكون معربا وبنيت هيهات على الفتح فرارا من التقاء
الساكنين بالاصالة ونزال المكسورة كذلك ومنذ
بناها على الضم بعد شبهها بحيث ص والمضمرات كقومي
وقمت وقمت وقمت ش الباب الثاني من الابواب
السبعة المبنية المضمرات وبنيت لشبهها بالحرف
في الوضع لان اكثرها على حرف واحد او حرفين فاشبهت
باء الجر ولامه وواو العطف وفاءه وقد وبل وهل
ونحو ذلك من الحروف وما كان منها على اكثر من ذلك
محمول على ما كان على حرفين وقيل اشبهت الحروف في
الافتقار الى غيرها لان الضماير لا تتضح دلالتها على معانيها
الا بقرينة من مشاهدة او غيرها وقيل اشبهت الحروف
اذ لا تثنى ولا تصغر ولا تجمع وقيل بنيت للاستغناء
عن اعرابها باختلاف صيغها لاختلاف معانيها
وما بعد الوجه الاول اعم منه وحركة التاء لكونها
على حرف واحد ثم لما كانت تاء المتكلم اعرف من تاء المخاطب
خصت بالضمة التي هي اقوى الحركات ولاصالة المذكر

بالنسبة

بالنسبة الى المؤنث خص بالفتحة التي هي اخف الحركات
ولم يبق الا الكسرة فاعطيتها تاء المخاطبة ص
والاشارة كذي وثم وهؤلاء وهؤلاء ش الباب الثالث
من مبنيات الاسماء اسماء الاشارة والسبب في بنائها
شبهها بالحرف في المعنى لانها اخذت معنى من المعاني
وهو الاشارة والمعاني حقها ان تؤدى بالحروف فاذا ادى
اسم من الاسماء معنى من المعاني بني سواء وضع لذلك المعنى
حرف كالشرط مثلا ام لم يوضع له حرف كالاشارة ثم ان
اسماء الاشارة ما ضعف السبب فيه اعرب كهذان
وهاتان كما سيذكره المصنف في الباب الاتي وفتح ثم
تخلصا من التقاء الساكنين باخف الحركات وكسرت
هؤلاء في اللغة المشهورة للتخلص منه بالحركة الاصلية
فيه ومن ضم فقد راعى حركة الاول ص والموصولات
كالذي والذين والالاء فيمن مده وكذاك فيمن بناه الاذين
وتين واللذين واللتين فكالمثنى ش الباب الرابع
من مبنيات الاسماء الموصولات جميعها الا ما استثناه
المصنف وموجب بنائها شبهها بالحرف في الاستعمال
لانها مفتقرة افتقارا متاصلا الى جملة الا ترى انك
تقول جاء الذي فلا يتم معناه حتى تقول قام ابوه ونحوه
من الصلات واحترز باصالة الافتقار من نحو هذا يوم
ينفع الصادقين صدقهم فيوم مفتقر الى ما بعده
لكنه افتقار عارض في بعض التراكيب دون بعض بدليل
انك تقول صمت يوما وسرت يوما فلا تحتاج الى شيء

واحترز بذكر الجملة من نحو سبحان وعند فانهما مفتقران
بالاضافة لكن الى مفرد لا الى جملة واستثنا المصنف للفظين
من اسماء الاشارة وهما هذان وتان واللفظين من
الموصولات وهما اللذان واللتان فانهما معربة اعراب
المثنى لما عارض سبب البنا من مجيئهما على صورة التثنية
التي هي من خصائص الاسماء. تنبيه فهم علم مما تقدم ان
ايا الموصولة حيث اعربت تكون مستثناة ولهذا
لم يصرح هنا كما قال باستثنائها مع ما استثناه
وانما اخر استثنا اللفظين الاشارة الى هنا وان كان
بابهما تقدم مراعاة للاختصار ولاشتراكهما في
الموجب لضعف الشبه ولا يخفى استثناء الاربعة
المذكورة انما هو عند من يقول انها معربة واما من
يقول كابن الحاجب وجماعة انها صيغ موضوعة
للمرفوع والمنصوب وهي مبنية لقيام علة البنا فلا
وقوله والاولاء فيمن مده احترز به عن لغة القصر
فانه حينئذ لا يقبل حركة وقوله وذات فيمن بناه
احترز به عما اذا اعربت وهي لغة قليلة حكاها
بعضهم فلا يصح التمثيل بها حينئذ ولا يخفى عليك
بعد معرفة ما تقدم وجه التحريك في هذه المتحركات
دون بعض والله اعلم ص واسماء الشروط والاستفهام
كمن وما واين الا ايا فيهما وبعض الظروف كاذ والان
وامس وحيث مثلثا ش ذكر المصنف في هذا البناء
بقية الابواب السبعة المبنية من الاسماء وهي ثلاثة

اسماء

اسماء الشروط واسماء الاستفهام وبعض الظروف
فاما اسماء الشروط والاستفهام فبنيت لشبههما
بالحرف في المعنى كما تقدم فالكلمات الثلاث الاول
تصلح للشرط والاستفهام فمثالها في الشرط ان تقول
من يقم اقم معه ومن يفعل يجز به واين تجلس اجلس
ومثالها في الاستفهام من قام وما فعلت واين
بيتك واستثنى المصنف من المبنيين ايا فانها معربة
وان اشبهت المعنى بان استعملت شرطا نحو ايما الاجلين
قضيت او استفهاما نحو فاي الفريقين احق لضعف
الشبه فيها بما عارضته من كونها ملازمة للاضافة
التي هي من خصائص الاسماء ولا يخفى وجه الفتح في اين
واما بعض الظروف فاشار المصنف الى انه ليس داخلا
تحت ضابط بقوله كاذ والان الى اخره والمعنى ان
بعض الظروف بني لشبهه بالحرف وان اختلف وجه
الشبه بان كان في بعض الافراد غير ما في البعض الاخر
فاما اذ وحيث فوجه بنائهما افتقارهما افتقارا
متاصلا الى جملة كالموصولات لانك تقول جئتك
اذ او حيث فلا يتم المعنى فيهما حتى تقول جاء زيد
ونحوه واما الان فلتضمنه معنى اللام كما قدمنا
وكسر على اصل التقاء الساكنين وتثليث ثاء حيث
حركت بالحركات الثلاث لكثرة الاستعمال صح

باب الاسم نكرة وهو ما يقبل ال المعرفة وهي
امثلة ثم الاسم ينقسم الى نكرة ومعرفة فالنكرة

هي الاصل ولذلك قدمها المصنف والمعرفة فرع عنها
قال ابن ابان قدمها والدليل على اصالة النكرة انك لا تجد
اسم معرفة الا وله اسم نكرة وتجد كثيرا من النكرات
لا معرفة له والمستعمل اولى بالاصالة وايضا فان الشيء
اول وجوده تلزمه الاسماء العامة ثم تعرض بعد ذلك
الاسماء الخاصة الا ترى ان الادمي اذا ولد يسمى ذكرا
او انثى او انسانا او مولودا او رضيعا وبعد ذلك يوضع
له الاسم والكنية واللقب انتهى وقد ذكر للمعرفة
والنكرة حدود كثيرة والاحسن كما ذكره بعض
المحققين ان يقال في حد المعرفة هي ما اشير به الى خارج
مختص اشارة وضعية وفي حد النكرة هي ما لم يشر
به الى خارج مختص اشارة وضعية فدخل في النكرة
بعض الضماير مما مرجعه غير مختص نحو رجل قايم ابوه
وربه رجلا وبئس رجلا زيد ونعم رجلا ورب رجل واخيه
**فهذه** الضماير كلها نكرات اذ لم يتبين اختصاص
مرجعها ولهذا يدخل غلبها كما ذكر في الامثلة
بخلاف ما اختص مرجعه بحكم فانه داخل في حد المعرفة
لان الضمير يصير معرفة برجوعه الى نكرة مختصة بصفة
نحو كل سوداء وسكلتها بدرهم وجاء رجل كريم
واخوه ولهذا لا يجوز دخول رب على شيء منهما انتهى
وكلام المصنف يوافق هذا فانه ذكر ان علامة النكرة
دخول رب عليها وكانه اكتفى بما ذكره في النكرة
عن ذكر مقابله في المعرفة لتقابلهما او اكتفى عن
ذلك بعده لانواعها وشرح كل نوع منها وبالعلامة

المذكورة

30

المذكورة للنكرة استدل على تنكير من وما الواقعتين
في نحو قول الشاعر • ربما تكره النفوس من الامر
• ماله فرجة كحل العقال وقوله رب من انضجت غيظا قلبه
• قد تمنى لي موتا لم يطع وقوله وهي ستة يعني ان
المعرفة ستة انواع والعلم سابعا وهو المنادى المقصود
وكانه استغنى بذكره في باب المبني على الضم او نائبه
او استغنى بذكر الضمير عن ذكره لكونه فرعا عنه
اذ تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب وهي الضمير
والعلم واسم الاشارة والموصول والمحلى بالالف واللام
والمضاف الى واحد من هذه وترتيب المصنف ابوابها
الاتية على هذا الترتيب يفهم منه ان ترتيبها في التعريف
كذلك ويؤيده قوله وبدأت بالضمير لانه اعرفها
وفي ترتيبها في التعريف اختلاف كثير والذي اختاره
الشيخ جمال الدين بن مالك في التسهيل ان اعرفها ضمير
المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم
عن الابهام ثم اسم الاشارة والمنادى في رتبة واحدة
ثم الموصول وذو الاداة في رتبة واحدة والمضاف
بحسب المضاف اليه ص احدها الضمير وهو ما دل على
متكلم او مخاطب او غائب معلوم نحو انا انزلناه او
متقدم مطلقا نحو والقمر قدرناه او لفظا نحو واذ
ابتلى ابراهيم ربه او رتبة نحو فاوجس في نفسه
خيفة موسى او مؤخر مطلقا في نحو قل هو الله احد
وقالوا ما هي الا حياتنا الدنيا ونعم رجلا وربه

رجلا وقائما وقعد اخواك وضربته زيدا ونحو
جزاء ربه عني عدي بن حاتم • والاصح ان هذا ضرورة
ش الباب الاول من ابواب المعارف باب الضمير ويقال
المضمر ايضا فهما اسمان لما وضع لمتكلم كانا او لمخاطب
كانت او لغايب كهو كذا عرفه المصنف في بعض
كتبه وعرفه هنا بقوله ما دل الى اخره والمقصود
بهما واحد اذ المراد بالدلالة الدلالة من حيث الوضع
والاولى على قوله ما دل الى اخره زيد فيما اذا قال
من اسمه زيد زيد فعل كذا او قيل يا زيد افعل
كذا او قيل عن غايب اسمه زيد زيد فعل فان زيدا في
الامثلة المذكورة دال على متكلم ومخاطب وغايب للقرينة
لا من حيث الوضع ثم ان ما وضع للغايب من الضمير
لابد له من مفسر ومفسره اما معلوم واما مذكور
متقدم اي معقول في الذهن وان لم يتقدم له ذكر
كقوله تعالى انا انزلناه فالضمير في انزلناه للقران
وهو معلوم واما مذكور متقدم مطلقا اي لفظا
ورتبة نحو والقمر قدرناه فالقمر هو المفسر للضمير
كما هو متقدم لفظا لا رتبة فهو متقدم رتبة لانه
مبتدا او متقدم لفظا لا رتبة نحو واذ ابتلى ابراهيم
ربه فضمير ربه يعود على ابراهيم وهو متقدم
لفظا متاخر رتبة لان الفاعل رتبته التقدم على
المفعول او متقدم رتبة لا لفظا كقوله تعالى فاوجس
في نفسه خيفة موسى فالضمير في نفسه يعود على

موسى

موضع وهو متقدم رتبة متاخر لفظا او متاخر مطلقا
او قد يكون مفسر الضمير متاخرا لفظا ورتبة وذلك
نوعان لان المفسر اما جملة او مفرد فاما النوع الاول فهو
مفسر ضمير الشان وذلك ان العرب تقدم قبل الجملة
الاسمية او الفعلية ضميرا تكون الجملة خبرا عنه ومفسرة
له ويوحد الضمير لانه بمعنى الشان او الحديث ولا يفعلون
ذلك الا في التعظيم نحو قل هو الله احد ولا يكون هذا
الضمير مونثا الا اذا كان في الكلام مونث نحو قوله تعالى
فانها لا تعمى الابصار وحينئذ يسمى ضمير القصة **واما**
النوع الثاني وهو المفرد فمنه ان يكون خبرا عن الضمير
نحو وقالوا ما هي الا حياتنا الدنيا ومنها ان يكون عدم
الضمير نحو نعم رجلا زيد وبئس للظالمين بدلا فرجلا
وبدلا يفسران الضمير في نعم وبئس والتقدير نعم الرجل
رجلا وبئس البدل بدلا ومنها ان يكون مميز الضمير
المجرور برب نحو ربه رجلا فان رجلا مفسر الضمير في ربه
ومنه نحو قاما وقعد اخواك من باب التنازع اذا اعملنا
الثاني واحتاج الاول الى مرفوع فان البصريين يضمرونه لانه
يمتنع حذف العمدة فلا اضمار قبل الذكر اسقط منه لوقوعه
في غير ما موضع ومنه المفعول المؤخر الذي اتصل
بالفاعل ضميره نحو قوله تعالى جزا ربه عني عدي بن حاتم
جزاء الكلاب العاويات وقد فعل فعدي هو المفعول
المؤخر وهو مفسر الضمير الذي اتصل بالفاعل وهو متاخر
لفظا ورتبة وصحح المصنف تبعا للجمهور ان هذا ضرورة

خلافا لابن مالك رحمه الله حيث جوزه تبعا لابن جني
وجماعة لكثرة ما ورد عن العرب منه **تتمة** في الكلام
على شيء من اقسام الضمير مما لابد منه فنقول ينقسم
الضمير الى بارز ومستتر لانه اما ان يكون له صورة في
اللفظ ام لا الاول البارز كتاء قمت والثاني المستتر
كالمقدر في قم والبارز ينقسم الى منفصل ومتصل لانه
اما ان يفتتح به النطق ويقع بعد الا ام لا الاول المنفصل
كانا واياك والثاني المتصل كالياء من ابني والتاء من قمت
والضماير ترتقي الى ستين ضميرا لان كلا من المنفصل
والمتصل في الاصل اما مرفوع او منصوب او مجرور صارت
ستة اقسام سقط منها المجرور المنفصل حتى لا يلزم
تقديم المجرور على الجار بقيت خمسة مرفوع منفصل
ومتصل ومنصوب كذلك ومجرور متصل وكل واحد من
هذه الخمسة يحتمل في العقل ثمانية عشر وجها ستة
في الغيبة وستة في الخطاب وستة في المتكلم لان
كلا من المتكلم والمخاطب والغايب انما هو واحد مذكر
او مونث او مثنى مذكر او مونث او مجموع مذكر
او مونث واكتفي في الخطاب والغيبة بخمسة الفاظ
وجعل اللفظ الدال على المثنى واحدا مشتركا بين
المذكر والمونث لقلة استعمال المثنى دون غيره
وفي المتكلم بلفظين لان المتكلم يرى في اكثر الاحوال
او يعلم بالصوت انه مذكر او مونث فبقي اثنا عشر
نوعا وذلك ستون وتضم البقايا. المخاطبة

فتحير

32

فتصير احدى وستين ضميرا والله اعلم ص الثاني العلم
وهو اما شخصي ان عين مسماه مطلقا كزيد ش الباب
الثاني من ابواب المعارف باب العلم وهو نوعان جنسي
وسياتي في كلام المصنف وشخصي وهو المذكور هنا
واشار الى تعريفه بقوله ان عين الى اخره يعني ان العلم
الشخصي ما عين مسماه تعيينا مطلقا فخرج بالتعيين
النكرات فانها لا تعين مسماها وخرج بالاطلاق غير
العلم من المعارف فان تعيينها لمسمياتها تعيينا
مقيدا مثل المحلى بالالف واللام لا يعين مسماه الا ما
دامت ال موجودة فيه فاذا زالت منه زال التعيين
وكذلك الموصول لا يعين الا اذا وجدت الصلة فاذا
فارقته فيه الصلة فارقه التعيين وخرج به ايضا
العلم الجنسي فان تعيينه مقيد بمشابهة ذي الاداة
تنبيه قد يعرض في العلم اشتراك كزيد مثلا تضعه
شخصا على ولدك واخر كذلك وهلم جرا فلا تعيين
حينئذ لتردده بين اشخاص كثيرة وهذا لا يرد على
المصنف لان المراد بالتعيين انما هو باعتبار وضع
واحد وهذه اوضاع متعددة ص وجنسي ان خص بذاته
على ذي الماهية تارة وعلى الحاضر اخرى كاسامة
ش لما فرغ من تمييز العلم الشخصي اخذ في تعيين
العلم الجنسي وهو ما يعين مسماه بغير قيد تعيين ذي
الاداة الجنسية كقولك اسامة اجرأ من ثعالة واشار الى
هذا بقوله دل على ذي الماهية او تعيين ذي الاداة

الحضورية كقولك هذا اسامة مقبلا واليه اشار بقوله
وعلى الحاضر اخرى فالعلم الجنسي حينئذ بمعنى اسم الجنس
المعرف بالالف واللام **فان قيل** ما الفرق من حيث
المعنى بينه وبين اسم الجنس النكرة كاسد وهو الذي
يعبر عنه بالنكرة في عرف النحاة وبالمطلق في عرف
الاصوليين **فالجواب** ان اسدا ونحوه وضع ليدل على
شخص وذلك الشخص لا يمتنع ان يوجد منه امثال
يوضع على السباع في جملتها ووضع اسامة بمعنى
الاسدية المعقولية التي لا يمكن ان يوجد خارج الذهن
بل هي موجودة في النفس ولا يمكن ان يوجد منها اثنان
اصلا في الذهن ثم صار اسامة يقع على الاشخاص لوجود
ذلك المعنى الكلي في الاشخاص وقيل في الفرق غير هذا
وهو ان اسم الجنس موضوع للحقيقة الذهنية وعلم
الجنس موضوع لها من حيث حضورها الذهني وذكر
بعض شراح الالفية ان هذا هو التحقيق دون الاول
ويوافقه كلام جماعة من الاصوليين حيث فرقوا بينهما
بذلك وزادوا انه اذا اريد به الفرد فهو حقيقة لما في
الفرد من الماهية وسمعت من بعض الاشياخ المحققين
رحمه الله ان التحقيق هو الاول لثلاثة اوجه احدها
ان الثاني يلزم عليه ان رجلا اذا استعمل في الشخص يكون
مجازا لانه مستعمل في غير ما وضع له ثانيها ان الاصل
عدم اعتبار الواضع الحضور الذهني في علم الجنس ثالثها
انه يلزم عليه ان رجلا ونحوه لا يستعمل في حقيقة الا

بل

33

في القضايا الطبيعية اعني الحقيقة نحو الرجل خير من
المراة ولمن فوق الثاني ان يجيب عن الاول والاخير من
تلك الثلاثة من كلام الاصوليين السابق ص ومن العلم
الكنية واللقب ويؤخر عن الاسم تابعا له معطوفا
او مخفوضا باضافته اليه اعرف لما فرغ من تمييز
نوعي العلم اخذ يذكر ما هو من اقسامه سواء كان
شخصيا او جنسيا وهو الكنية واللقب فالكنية
ما صدرت باب او ام كابي بكر وام كلثوم وابي المضا
وام عريط واللقب ما اشعر برفعة في المسمى او ضعة
فيه كزين العابدين وقفة وقوله ويؤخر عن
الاسم يريد به ان اللقب اذا اجتمع مع الاسم الخاص
اعني ما ليس بكنية ولا لقب من الاعلام كزيد وعمرو فانه
يؤخر عن الاسم وجوبا وفهم من ذلك انه لا ترتيب بين
الكنية وبين الاسم واللقب وفي هاتين الحالتين بين المعرفتين
وغيرهما واما الحالة الاولى فاذا اخر اللقب عن الاسم
فلم يكونا مفردين فان كانا مركبين كعبد الله زين
العابدين او الاسم مركبا واللقب مفردا كعبد الله كرز
او بالعكس كمحمد زين العابدين امتنعت اضافة الاول
الى الثاني وجاز اتباعه له بدلا او عطف بيان وان كانا مفردين
كسعيد كرز فانه يجوز عند المصنف وجماعة من
المحققين ذلك ووجه اخر وهو اضافة الاول مرادا به
المسمى الى الثاني مرادا به الاسم ومن اوجب الاضافة في
مثل هذا اخذا من اقتصار سيبويه على ذكرها فقد
رد عليه بان سيبويه انما اقتصر عليه لكونه على خلاف

الاصل فتوهم امتناعه فاراد ان ينص على جوازه ولا يلزم من
اقتصاره عليه عدم جواز غيره الذي هو الاصل تنبيه
كما يجوز الاتباع فيما ذكرنا يجوز القطع فيه بالرفع خبر
المبتدا محذوف او بالنصب مفعولا لفعل محذوف ولم
يذكره في المتن اكتفاء بما سياتي في التوابع وفهم كلامه
بعضهم ان من اقسام العلم الاسم الخاص فلم يحتج الى التصريح
بذلك ولو صرح به لحسن موقع قوله ويوخر عن الاسم
والضمير في قوله ويوخر عايد على اللقب و قوله ان افردا
شرط لجواز الاضافة والله اعلم ص الثالث الاشارة وهي
ذا وذان في التذكير وذي وتي وتان في التانيث واولاء
فيهما ش الباب الثالث من ابواب المعارف اسماء الاشارة
والاشارة الفاظها محصورة بالعدد فلذلك استغنى
المصنف عن حدها وحدها في التسهيل بقوله ما وضع
لمسمى واشارة اليه والاشارة اما لمفرد مذكر او مونث
او لمثنى مذكر او مونث او لجمع مذكر او مونث فللمفرد
المذكر ذا وللمونث الفاظ كثيرة منها ذي وتي وللتثنية
المذكر ذان في الرفع وذين في الجر والنصب وللتثنية
المونث تان رفعا وتين جرا ونصبا ولم يبنوا لخوف
الالتباس وجمع المونث والمذكر اولاء فقط وفيه
لغتان المد وهو لغة اهل الحجاز والقصر وهو لغة تميم
فالاقسام الوضعية خمسة والعقلية ستة تنبيه
قوله الثالث الاشارة اي اسماء الاشارة على حذف مضاف
ولذلك قال وهي الى اخره واقتصر في تثنية المذكر
والمونث على المرفوع ولم يذكر المنصوب والمجرور فيهما

لعلمه

34

للعلم

بذلك مقالة معه وذكر تثنية كل معرف معه ايثارا
للاختصار وقوله في التذكير ذا المعرف المذكر وذان
للمثنى المذكر وقوله في التانيث او ذي وتي للمعرف
المونث وتان للمثنى المونث و قوله واولا فيهما اي
في التذكير والتانيث او في المذكر والمونث المفهومين
منهما ص وتلحقه في البعد كاف حرفية مجردة من
اللام مطلقا او مقرونة بها الا في المثنى وفي الجمع في
لغة من مده وهي الفصحى. وفيما سبقته ها التنبيه
ش يعني ان المشار اليه اذا كان بعيدا لحقت اسم الاشارة
كاف تدل على بعده سواء كان معها لام ام لا وهذا
منه تصريح بانه ليس للاشارة وله مرتبتان قربا وبعدا
وهي طريقة ابن مالك وغيره من المحققين لكن الجمهور
على ان لها ثلاث مراتب قربا وهي المجردة من اللام
والكاف وبعدا وهي المقرونة بهما ووسطا وهي التي
بالكاف وحدها و قوله حرفية يعني ان الكاف المذكورة
حرف وليست اسما وان كانت تتصرف تصرف الكاف
الاسمية من فتحها للمذكر وكسرها للمونث واتصالها
بميم والف للمثنى مطلقا وبميم لجمع المذكر السالم وبنون
لجمع المونث كذلك وذلك وذلكما وذلكم وذلكن
والدليل على حرفية الكاف المذكورة انه ليس لها محل
من الاعراب اما الرفع والنصب فلانتفاء الرافع والناصب
واما الجر فلانه اما بالحرف ولا حرف او بالاضافة
واسماء الاشارة لا تضاف لانها لا تقبل الكسر وقوله

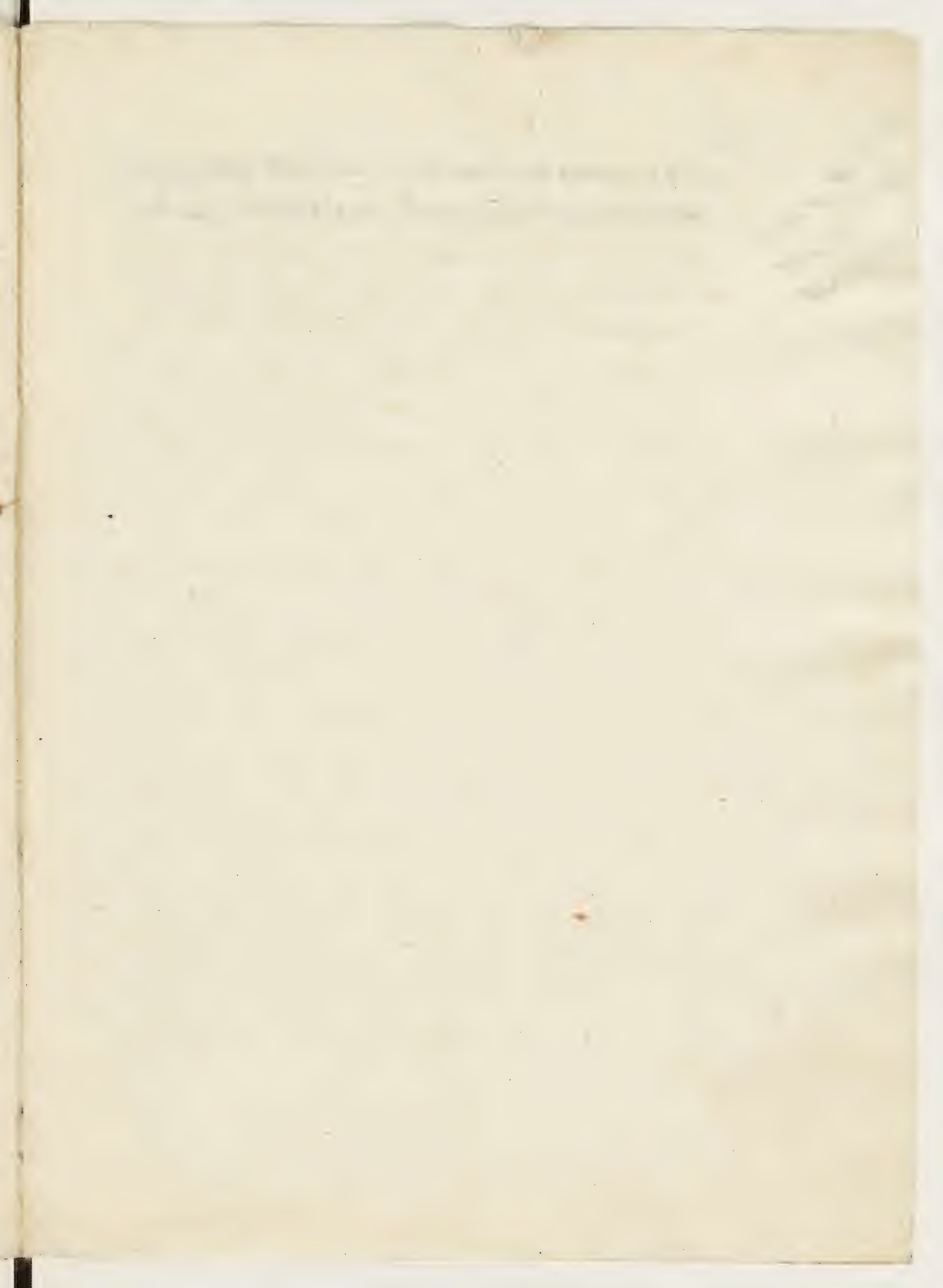
مطلقا يعني ان الكاف وحدها تدخل على جميع اسماء الاشارة
وقد علمت ان اسماء الاشارة خمسة وان الكاف تتصرف
على خمسة اوجه فيجتمع من ذلك خمسة وعشرون
صورة خمسة في المفرد المذكر وقد ذكرناها وخمسة
في المفرد المؤنث تقول تاك تاك تاكما تاكم تاكن
وخمسة في مثنى المذكر تقول ذانك ذانك ذانكما ذانكم
ذانكن وخمسة في مثنى المؤنث تقول تانك وتانك
وتانكما وتانكم وتانكن وخمسة في الجمع تقول اولاك
اولئك واولائكما واولائكم واولائكن وان اعتبرت
المجرور والمنصوب ومعه الفاظ المؤنث ودخول اللام
وعدمه تكثرت الصور وفيما ذكرناه كفاية فيقاس
به غيره و قوله الا في المثنى يعني ان اللام لا تدخل مع الكاف
على اسم الاشارة في ثلاث مسائل الاولى المثنى مطلقا
اي سواء كان تثنية مذكر كذانك او مؤنث كتانك
فلا يقال ذالنك ولا تالنك **المسئلة الثانية** الجمع
في لغة من مده ونقدم انها لغة اهل الحجاز وهي الفصيحة
كما ذكره الشيخ فلا يقال اولالك وتقول اولاك او
اولالك اذا قصرت **المسئلة الثالثة** ما سبقه ها
التنبيه نحو هذا فلا يقال هذالك والله اعلم **ص**
الرابع الموصول **ش** الرابع من المعارف الموصول والمراد
به الاسمي لانه المتبادر عند الاطلاق والظاهر ان
اطلاقه على الحرفي مجاز بدليل لزوم التقييد ولم يسلم
اطلاقه عليهما على السواء بقرينة ذكره في المعارف

التي هي احد قسمي الاسما. ترجح ارادة الاسمي دون الحرفي
ولهذا اخذه فيما يختص بالاسمي حيث قال ص وهو ما افتقر
افتقر الى الوصل بجملة خبرية او ظرف او مجرور تامين
او وصف صريح والى عايد او خلفه شر وهذا الحد يشمل
نوعي الاسمي اي النص والمشترك فان كلا منهما مفتقر
لما ذكره من الصلة والعايد فالصلة اما ان تكون جملة
او ظرفا او مجرورا او صفة فان كانت جملة فسواء كانت
اسمية او فعلية وشرطها ان تكون خبرية فلا يصح الوصل
بالجملة الانشايية وان تكون معهودة حتى يتميز بها
الموصول عند المخاطب الا ان يكون ذلك في مقام التفخيم
فيحسن ان تكون مبهمة نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم
وان كانت ظرفا او مجرورا فلا بد ان تكون تامة اي
مفيدة بان يحسن السكوت عليها نحو جاء الذي عندك
او الذي في الدار فخرج ما لا يكون كذلك ويجب ان
يكون متعلقهما فعلا محذوفا كاستقر ونحوه ولا
يجوز تقديره كمستقر ونحوه لكونه مفردا والصفة
لا بد ان تكون صريحة اي خالصة للوصفية وتختص
هذه بالالف واللام كالضارب والمضروب بخلاف ما غلبت
عليه الاسمية كالابطح والاجرع والصاحب ووصلها
بالفعل المضارع كقوله . ما انت بالحكم الترضى حكومته
او بالظرف كقوله . من لا يزال شاكرا علي المعه .
او بالجملة الاسمية كقوله . من القوم الرسول الله منهم
قليل او ضرورة واما العايد فهو ضمير مطابق للموصول

في الافراد والتثنية والجمع لتشتمل عليه الصلة المذكورة
غالبا وقد يقوم مقامه الظاهر وهو قليل وعليه حمل قو
سعاد التي اضناك حب سعادا واعراضها عنك استمر وزادا
اي اضناك حبها فاقام الظاهر مقام الضمير **تنبيه**
لا بد من تأخر الصلة على الموصول وان لا يفصل بينهما وبينه
فاصل بمعمول ضربت سوطها الذي قام ابوه ولا يجوز ضربت
سوطها اقام ابوه الذي ويؤخذ ذلك من قوله فهو ما
افتقر الى الوصل بجملة ولم يصرح المصنف باشتمال الصلة
على العائد لانه امر غالب كما ذكرنا لا لازم لان جملة
الصلة قد لا تشتمل على الضمير بل يكون المشتمل عليه
جملة اخرى معطوفة عليها بالفاء نحو قولك جاء الذي
يقوم زيد فيغضب فيقوم زيد هو جملة الصلة ولم
يشتمل على الضمير بل المشتمل عليه جملة فيغضب اي
الضمير فيها عائد على الموصول وصرح في باب العطف
بذلك حيث قال الفاء تختص بان تعطف ما يصح ان يكون
صلة على ما لا يصح ان يكون صلة اي لولا العطف المذكور
وبالعكس اي يعطف على الصلة ما لا يصح كونه صلة اي
لولا العطف المذكور ايضا كقولك جاء الذي يغضب فيقوم
زيد فان جملة يقوم زيد لا يصح كونها صلة لولا العطف
**ص** وهو الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما والاولا
والذين واللتي واللئي **ش** قد علمت ان الموصول الاسمي
قسمان نص ومشترك فذكر الاول هنا والمراد به ما
وضع لمعنى واحد فالموضوع للمفرد المذكر الذي وللمؤنث

36

التي وفيهما لغات اثبات الياء ساكنة ومشددة و
مكسورة مطلقا وجارية بوجوه الاعراب وحذفها



وقوله وأي أي من الموصولات المشتركة أي وقال في
ذلك ثعلب ويرد عليه قول الشاعر فسلم على أيهم أفضل
أي على الذي هو أفضل ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم
خلافا للبصريين وقد قال الكسائي في جواب لمن سأله
لم لا يعمل فيها الماضي أي كذا خلقت وهذا جواب
اقناعي والجواب أن أيا مبهمة والمضارع مبهم ففيه
مناسبة لها بخلاف الماضي فلا إبهام فيه فتنافيا
خارج الباب وقد تقدم الكلام في إعرابها وبنائها
في الباب السابق وقوله وأل أي من الموصولات المشتركة
أل في نحو الضارب أي في اسم الفاعل نحو إن المصدقين
والمصدقات وفي نحو المضروب أي في اسم المفعول نحو
والسقف المرفوع وليس موصولا حرفيا لعود الضمير
عليها ولأنها لا تؤول مع صلتها بمصدر ولا حرف تعريف
لأنه لا يتقدم عليها معمول مدخولها فلا تقول زيد عمرا
الضارب تنبيه لم يذكر المصنف الشرط الأول في موصولية
ذا أعني أن لا تكون للإشارة لتنافي المعنيين فلا يصح
أحدهما حيث يصح الآخر ص الخامس المحلى بأل العهدية
كجاء القاضي ونحو فيها مصباح المصباح الآية أو الجنسية
نحو وخلق الإنسان ضعيفا ونحو ذلك الكتاب لا ريب
فيه ونحو وجعلنا من الماء كل شيء حي ش الباب الخامس
من أبواب المعارف المحلى بأل أي المعرف بها ومذهب الخليل
أن حرف التعريف أل والهمزة أصلية وهي همزة قطع
وصلت لكثرة الاستعمال وكان يعبر عنها بأل كهل

ولا يقول الالف واللام وسيبويه يوافقه على ان حرف
التعريف يقول ولكن يخالفه في اصالة الهمزة ويقول
بزيادتها فهي عنده زايدة معتد بها في الوضع
هكذا نقل المذهبين الشيخ جمال الدين ابن مالك في
شرح التسهيل وقال ان مذهب الخليل اولا لسلامته
من دعوى زيادة ونقل في شرح الكافية عن سيبويه
ان اللام وحدها هي المعرفة اذا علمت ذلك
فهي على قسمين عهدية وهي التي عهد مصحوبها
اما ذهنا نحو جاء القاضي او ذكرا نحو مصباح المصباح في
زجاجة الزجاجة ومنها ما عهد مصحوبها بالحضور
نحو اليوم اكملت لكم دينكم ونحو القرطاس لمن سدد سهما
وجنسية وهي التي لم يعهد مصحوبها بوجه من
الوجوه السابقة وحينئذ اما ان تخلفها كل حقيقة
او مجازا او لا تخلفها اصلا فان خلفتها كل حقيقة
فهي لاستغراق الافراد نحو وخلق الانسان ضعيفا
ونحو ان الانسان لفي خسر وهي لشمول الافراد وان
خلفتها مجازا فهي لشمول خصايص الجنس مبالغة
نحو ذلك الكتاب اي هو كل كتاب في صفة المدح ومثله
انت الرجل علما اي انت كل رجل في هذه وان لم تخلفها
كل اصلا فهي لبيان الحقيقة نحو وجعلنا من الماء كل
شيء حي ص ويجب ثبوتها في فاعلي نعم وبئس في
المظهرين نحو نعم العبد وبئس مثل القوم ونعم ابن
اخت القوم ش لما فرغ من تقسيم المعرفة شرع

بتقسيم

يتكلم على احكامهما ومن احكامهما وجوب ثبوتهما ووجوب
حذفهما فبدا بالكلام على ثبوتهما وذلك في مسئلتين
المسئلة الاولى وهي ما ذكره في هذا الكلام فاعلا نعم
وبئس اذا كانا ظاهرين لا مضمرين فيجب اقترانهما
بال او اضافتهما الى مقترن بها او الى مضاف الى مقترن بها
ومثل للاول بنعم العبد وللثاني بئس مثل القوم وللثالث
بنعم ابن اخت القوم ولما كان الفاعل في المثل الثلاثة
مرجع تعريفه ال على ما لا يخفى قال ويجب ثبوتها
في فاعلي نعم وبئس ومثل بالامثلة الثلاثة ص
فاما المضمر فمستتر مفسر بتمييز نحو نعم امرءا هرم
ومنه فنعما هي ش لما ذكر فاعل نعم وبئس الظاهر
استطرد الى ذكر فاعلهما المضمر وان لم يكن من باب
ال في شيء ويجب ان يكون مفردا وان يستتر وجوبا
وان يفسر بتمييز نحو نعم امرءا هرم فامرءا تمييز
مفسر للضمير المستتر وجوبا في نعم رجلا زيد ونعم
رجلين ونعم رجالا الزيدون ففاعل نعم في المثل
الثلاثة ضمير مفرد تقديره هو ومنه قوله تعالى
فنعما هي على احد الرايين المرجح عنده بجزمه به
وعدم حكاية مقابله في ان ما تمييز فتكون نكرة
واما على الراي الاخر وهو ان فاعل فتكون ما معرفة
تنبيه استغنى الشيخ بافراد الضمير بذكر الاستتار
لان الماضي لا يستتر فيه الضمير الا اذا كان مفردا
ص وفي نعتي الاشارة مطلقا واو في النكرا نحو

يا ايها الانسان ما لهذا الكتاب وقد يقال يا اي هذا

ش المسألة الثانية مما يجب ثبوت ال فيه نعت اسم
الاشارة مطلقا اي سواء كان في النداء نحو يا هذا الرجل
او في غيره نحو هذا الرجل فعل كذا نحو يا ايها الرجل
ويا ايها الانسان وقوله وقد يقال يشير به الى ان ايا قد
تنعت باسم الاشارة نحو يا ايهذا الرجل يا اي هذا افعل
كذا وكما ينعت باسم الاشارة فكذلك ينعت بموصول
مبدو بال نحو يا ايها الذي فعل كذا وانما وجب في نعت
اي ما ذكر لانها مبهمة ولانها وصلة الى نداء ما فيه ال

تنبيهان الاول قوله وقد يقال يا اي هذا يؤخذ منه
ان اسم الاشارة حيث وقع نعتا لاي لا يجب نعته بمعرف
بال وهو المرجح عند ابن مالك تبعا لابن عصفور وعليه
جاء قول الشاعر: يا ايهذان كلا زاديكما: الثاني
ما ذكره من وجوب ثبوت ال في نعت اسم الاشارة هو
فيما اذا كان وصلة لنداء ما فيه ال بان لا يستغنى عنه
اما اذا لم يكن كذا فيجوز حينئذ ان يستغنى عن
التابع ويقال يا هذا وان يتبع بالمضاف نحو يا هذا
اخا زيد والله اعلم ص ويجب حذفها في السعة
من المنادى الا من اسم الله تعالى والجملة المسمى بها ومن
المضاف الا ان كان صفة معرفة بال قروف او مضافة
الى ما عرف بال ش لما فرغ مما يجب فيه ثبوت ال
شرع فيما يجب حذفها منه وذكر انها تحذف
في موضعين الموضع الاول المنادى والسبب في ذلك

طرالقبة

39

كراهية اجتماع تعريفين في كلمة واحدة فلا تقل يا الرجل
الا في ضرورة الشعر وعن ذلك احترز بقوله في السعة
اجتماع تعريفين ويستثنا اسم الله تعالى فيدخل عليه
حرف النداء وان كان مبدوا بال نحو يا الله وكان الاكثر
فيه حذف حرف النداء وتعويض الميم المشددة اخره
نحو اللهم ولا يجمعون بين الميم وحرف النداء الا في ضرورة
ويستثنا ايضا الجملة المسمى بها اذا كانت مبدوة
بال نحو يا المنطلق زيد وبعضهم استثنا المبدو بال
من اسماء الاجناس المبدو بها نحو يا كليمي هيبة
والموصول المبدو بال نحو الذي والتي والجمهور على
خلافه الموضع الثاني مما يجب فيه حذف ال المضاف
ويستثنا موضعان تدخل فيهما ال عليه احدهما ان
يكون المضاف صفة معربة بالحروف اي مثناة او مجموعة
نحو الضاربا زيد والضاربوا زيد ثانيهما ان يكون
المضاف صفة والمضاف اليه معمولا لها وهو بالالف
واللام من ذلك ما هو مضاف الى ما هي فيه كالضارب
راس الرجل او مضاف الى ضمير ما هي فيه نحو الود انت
المستحقة صفوه فدخلت ال في المستحقة لاضافته
الى مضاف الى ضمير ما هي فيه وهو الود تنبيهات
الاول انما يجرد المضاف في اغلب احواله عن الالف
واللام فتكون الاضافة كتحصيل الحاصل والى المنكر
تخصيص المضاف وفي المضاف المعرف التخصيص وزيادة
وهي التعيين الثاني لم يذكر في المتن اعتبار كون
المضاف اليه معمولا للمضاف فيخرج نحو مضارع

مصر ومضروب عمرو ومعالم تضف فيه الصفة الى معمولها
لبد ومثل كذلك الثالث اقتصر في المتن والشرح على
كون المضاف اليه بالالف واللام ولم يذكر ما اضيف الى
مصحوبها او الى ضميره اما لانه في معنى ما ذكره او لقلته
بالنسبة لما ذكره ص السادس المضاف لمعرفة كغلامي
وغلام زيد شر السادس من المعارف المضاف لمعرفة
اي معرفة كانت ومثل بالمضاف الى الضمير كغلامي والى
العلم كغلام زيد وقد تقدم ان المضاف في رتبة المضاف
اليه وان المضاف الى الضمير في رتبة العلم وسياتي في
باب الاضافة ان المضاف اذا كان صفة مضافة الى
معمولها لم تفد الاضافة تعريفا ولا تخصيصا كضارب
زيد ومعطي الدينار وانه اذا كان شديد التوغل في
الابهام كغير ومثل لا يتعرف ايضا فيخص به عموم
قوله المضاف لمعرفة ص باب المرفوعات عشرة
شر لما ذكر فيما سبق الاعراب ومحاله اخذ يذكرها
تفصيلا وبدا بالمرفوعات لكون المرفوعات عمدة
الكلام كالفاعل والمبتدا والخبر والمنصوب في الاصل
فضلة وان وقع النصب في بعض العمد تشبيها له
بالفضلات كاسم ان وخبر كان ونحوه والفضلة مؤخرة
عن العمدة والمجرورات في اللفظ والمحل فاخرت عنها

ص احدها الفاعل
وهو ما قدم الفعل
او شبهه عليه
واسند اليه على
جهة قيامه به
او وقوعه منه كقام زيد
ومات بكر وضرب عمرو
ومختلف الوانه شر

شر بدا من المرفوعات بالفاعل لان عامله لفظي
وعامل المبتدا معنوي ولان رفعه للفرق بينه وبين
المفعول وقال غيره من المحققين ينبغي ان يعلل تقديمه
بكون الرفع في الاصل له وغيره محمول عليه وقد ذكر

المصنف

المصنف مثل ذلك في تقديم المفعول ونحوه بقوله ما
الى اخره فقوله ما اي اسم فهو كالجنس وقوله قدم
الفعل الى اخره كالفصول مخرج بقيد تقديم الفعل
او شبهه عليه المبتدا في نحو زيد قام وزيد قائم
لانه وان اسند الفعل او شبهه فيهما الى زيد لكنه
لم يتقدم عليه فهو مبتدا لا فاعل و قوله واسند
اي الفعل او شبهه اليه اي الى الفاعل مخرج المفعول
من نحو ضربت زيدا وانا ضارب زيدا لانه يصدق عليه
انه قدم عليه فعل او شبهه لكن لم يسند الفعل
او شبهه اليه و قوله على جهة قيامه به او وقوعه
منه فيه احتراز عن المفعول الذي لم يسم فاعله فانه
على جهة وقوعه عليه لا على جهة قيامه به او وقوعه
منه وفيه ايضا تنويع للفاعل الى نوعين نوع
يكون المسند وشبهه قايما به كقام زيد ومات
بكر ومنه مختلف الوانه ونوع يكون المسند وشبهه
واقعا منه كضرب عمرو ومنه زيد ضارب ابوه عمرا
والمراد بشبه الفعل اسم الفاعل والصفة المشبهة
به والمصدر واسمه وافعل التفضيل وغير ذلك مما
يعمل عمل الفعل فان قيل يدخل في هذا الحد المبتدا
في نحو قولك قائم زيد لان المسند قدم عليه
فالجواب فهو مؤخر تقديرا وتقديمه كلا تقديم
ص الثاني نائبه وهو ما حذف فاعله واقيم هو
مقامه وغير عامله الى صيغة فُعِل او يُفعَل او مفعول

ش الثاني من المرفوعات نايب الفاعل واهذا جعله تلوه في الترتيب وهو الذي يعبر عنه بالمفعول الذي لم يسم فاعله واستحسن المصنف العبارة الاولى على الثانية لوجهين الاول انه قد يكون غير مفعول من ظرف او مصدر او مجرور الثاني صدق النيابة على دينارا من قولك اعطي زيد دينارا وهو ليس بنايب انتهى وكلا الوجهين معاينا زع فيه وذلك لان المفعول الذي لم يسم فاعله صار علما بالغلبة في عرفهم على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول او غيره بحيث لو اطلقوه فهم منه ذلك ولا يخرج عنه شيء ولا يدخل فيه غيره فلبناه لو حده بقوله وهو ما الى اخره فقوله ما كالجنس وقوله حذف فاعله يخرج المفعول الذي ذكر فاعله كضربت زيدا وقوله واقيم هو مقامه يخرج ما حذف فاعله ولم يقم مقامه كدرهما من قولك اعطي زيد درهما فانه حذف فاعله لكنه لم يقم مقامه ومقتضى قوله وغير عامله الى اخره تتميم للحد والظاهر تمامه بدونه فان الفرض بيان ماهية النايب وهو حاصل بدون ذلك وتغيير الفعل انما هو شرط لانابته وليس لنا ما ينوب عن الفاعل بعد حذفه مع عدم تغيير الفعل له حتى يحترز عنه فاذا لا حاجة اليه لا للادخال ولا للاخراج لان النايب لا يكون فعله الا كذلك ففيه مزيد ايضاح اذا علمت ذلك فحذف الفاعل قد يكون للجهل به

كسر والمتاع او لغرض لفظي كتصحيح النظم او معنوي وهو
الخوف عليه او تعظيمه او تحقيره والتغيير الحاصل في الفعل
بعد حذف الفاعل يكون في الماضي بضم اوله وكسر ما
قبل اخره فيدخل في ذلك الثلاثي المجرد والمزيد فيه
والرباعي المجرد والمزيد فيه نحو فعل كضرب وافعل
كاخرج وافتعل كاقتدر واستفعل كاستخرج
وفعل كعلم وفوعل كقوبل وفعلل كدحرج وتفعلل
كتدحرج وبه يكون في المضارع بضم اوله وفتح ما
قبل اخره فيدخل فيه ما كان من الثلاثي المجرد كيضرب
والمزيد كيقتدر ويستخرج والرباعي المجرد كيدحرج
وامثال ذلك واشار الى نوعي التغيير المذكور بقوله
الى صيغة فعل او يفعل وكانه قال ان كان ماضيا فضم
اوله واكسر ما قبل اخره كفعل وخص الثلاثي بالذكر
لكونه اصلا و قوله او مفعول يبنى به اي رافع النايب
كما يكون فعلا كذلك يكون شبه الفعل كمفعول
ولفظ مفعول في قوله او مفعول معطوف على فعل بغير
شبه الفعل الذي هو العامل في النايب الى صيغة مفعول
فيعم ذلك ما كان من الثلاثي المجرد كمفعول وما كان
من المزيد كمستخرج وما كان من الرباعي كمدحرج
او المزيد كمتدحرج والله اعلم ص وهو المفعول
به نحو قضي الامر فان فقد فالمصدر نحو فاذا نفخ
في الصور نفخة واحدة فمن عفي له من اخيه شيء
او الظرف نحو صيم رمضان وجلس امامك والمجرور

نحو غير المغضوب عليهم ومنه لا يؤخذ منها شيء او النايب
عن الفاعل بالاصالة هو المفعول به نحو قضي الامر
فان اصله قضى الله الامر فانيب المفعول الذي هو الامر
عن الفاعل بعد حذفه في رفعه بعد ان كان منصوبا
وعمديته بعد ان كان فضلة واستحقاق الاتصال بالفعل
بعد ان كان حقه الانفصال منه وتانيث الفعل فان
فقد المفعول به انيب عن الفاعل احد هذه المذكورات
اعني المصدر المختص نحو فاذا نفخ في الصور نفخة
واحدة اذ المصدر فيها مختص ونحو فمن عفي له
من اخيه شيء لان تقديره كما قال المصنف فمن عفي
له عفو ما من جهة اخيه او ظرف الزمان نحو صيم
رمضان او المكان نحو جلس امامك والجار والمجرور
مثل له بقوله تعالى غير المغضوب عليهم فعليهم
هو النايب عن الفاعل ومنه لا يؤخذ منها فمنها
نايب عن الفاعل مرفوع بيؤخذ وانما قال الشيخ ومنه
لان هذا الاعراب خلاف المتبادر الى الفهم من ظاهر
الاية اذ ظاهرها يقتضي ان يكون النايب ضميرا
مستترا في يؤخذ وهو ايضا صحيح اي او لا يؤخذ
بفعل ولاجل هذا عدل عنه المصنف تنبيهات
الاول قوله فقد صريح في انه لا ينوب بعض الاشياء
مع وجود المفعول به وهو مذهب جمهور البصريين
ومذهب الاخفش والكوفيين جواز ذلك مطلقا
ونقل عن الاخفش ايضا انه انما يجوز ذلك اذا تقدم

النايب

42

النائب ورجح ابن مالك مذهب الكوفيين قال بورود
السماع بذلك كقراءة ابي جعفر ليجزي قوما بما كانوا
يكسبون وغير ذلك الثاني قوله فالمصدر او الظرف
او المجرور انه لا اولوية لشيء منها على غيره وقال
بعضهم المجرور اولى ونقل عن الشيخ ابي حيان اولوية
ظرف المكان الثالث استغنا بما ذكره من
امثلة هذه الاشياء عن ذكر شروطها فيشترط
في كل من المصدر والظرف الاختصاص والتصرف
وان يكون ملفوظا به وفي المجرور ان لا يلزم الحرف
الجار وجها واحدا في الاستعمال كمنذ ورب
والكاف وما خص بقسم او استثناء فلا ينوب شيء
من ذلك كما لا تنوب الظروف غير المتصرفة ص
ولا يحذفان بل يستتران ش لما فرغ من ذكر
حد الفاعل ونائبه شرع يبين احكاما اشتركا
فيها فالاول منها انه لا يجوز حذف واحد
منهما لانهما عمدتان والعمدة لا يجوز حذفها
وخالف في هذا الحكم بعض النحويين فجوز حذفهما
متمسكا في الفاعل بنحو اضرب وزدت وقياسا للنائب
عليه فمما تمسك به في حذف الفاعل قوله عليه
الصلاة والسلام لا يزني الزاني حين يزني وهو مومن
ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مومن وليس ذلك
مرادا بل المراد ان الشارب للخمر لا يباشر شربها
وهو مومن كما ان الزاني لا يباشر الزنى وهو مومن

وجعل الجمهور فاعل يشرب ضميرا مستترا فيه عايدا
على الشارب المفهوم من الشرب مثل اعدلوا هو اقرب
للتقوى اي العدل المفهوم من اعدلوا والى هذا يشير
قول المصنف بل يستتر ان ص ويحذف عاملهما
جوازا نحو زيد لمن قال من قام او من ضرب ووجوبا
نحو اذا السماء انشقت واذنت لربها وحقت
واذا الارض مدت ش الحكم الثاني مما اشترك فيه
الفاعل ونايبه ان عاملهما قد يحذف لقرينة تدل
عليه وذلك على قسمين جايز وواجب فالجايز كان
يقع جوابا لسوال نحو هل قرا احد وهل قام احد
وهل ضرب احد فتقول زيد اي قرا زيد وقام زيد
وضرب زيد و قوله زيد لمن قال من قام او من ضرب
ذكره مثالا لما حذف عامله منهما فزيد في جواب
من قام فاعل وفي جواب من ضرب فاعل نايب عن
الفاعل او ضرب زيد وكذا مثل ابن الحاجب والظاهر
في مثل هذا المثال ان زيدا مبتدا لا فاعل والتقدير
زيد القايم وزيد المضروب ليطابق السوال الجواب
اذ السوال جملة اسمية فليكن الجواب كذلك
فالانسب فينبغي ان تغير السوال بهل قرا احد
ليطابقه في السوال قرا زيد فيكون ان فعليتين
كما قررنا والواجب ما فسره فعل اسند الى ضمير
الفاعل او نايبه مثال الاول بقوله اذا السماء انشقت
فانشقت مفسر للفعل المحذوف والتقدير اذا

انشقت

43

انشقت السماء انشقت ومثال الثاني واذا الارض مدت
والتقدير اذا مدت الارض مدت ولا يجوز فيهما
اظهار هذا العامل لامتناع اجتماع العوض والمعوض
منه ص ولا يكونان جملة ونحو وتبين لكم كيف
فعلنا بهم وعلى اضمار التبيين ونحو واذا قيل ان وعد
الله حق فعلى الاسناد اللفظي ش الحكم الثالث مما
اشترك فيه الفاعل ونائبه ان كلا منهما لا يكون
جملة بل مفردا فان جاء ما ظاهره ان الفاعل او نائبه
فيه جملة فمن الاول قوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا
بهم فان ظاهره ان جملة كيف فعلنا بهم فاعل تبين
وتاويله من وجهين الاول ان الفاعل ضمير يعود
على مصدر مفهوم من الفعل المذكور وتقديره وتبين
لكم هو اي التبيين والى هذا اشار المصنف بقوله على
اضمار التبيين الثاني انه ضمير يعود على معلوم من
سياق الكلام اي تبين لكم هو اي حالهم ومما توهم
ان الجملة نائبة فيه عن الفاعل قوله تعالى واذا قيل
ان وعد الله حق فان ظاهره ان جملة ان وعد الله
حق نائبة عن الفاعل وجوابه انه ليس من الاسناد
المعنوي الذي الكلام فيه وانما هو من الاسناد
اللفظي والاسناد اللفظي يجري في جميع الالفاظ
ص ويؤنث فعلهما لتانيثهما وجوبا نحو الشمس
طلعت وقامت هند والهندات او الهندات
وجوازا رجحا في نحو طلعت الشمس ومنه

قامت الرجال او النساء او الهنود وحضرت القاضي امراة
ومثل قامت النساء نعمت المراة هند ومرجوحا في
نحو ما قام الا هند وقيل ضرورة ثم الحكم الرابع مما
اشترط فيه تانيث الفعل بتاء التانيث الساكنة
في اخر الماضي وبتاء المضارعة في اول المضارع لاجل
تانيثهما وهو ان يكون واجبا او راجحا او مرجوحا
القسم الاول الواجب وهو في مسئلتين الاولى ان يكون
الفاعل او نائبه ضمير مونث سواء كان تانيث
مفسره حقيقيا نحو هند قامت او تقوم وهند
ضربت او تضرب او مجازيا نحو الشمس طلعت او تطلع
واطلعت او تطلع والى هذا اشار المصنف بقوله في نحو
الشمس طلعت الثانية ان يكون حقيقي التانيث
متصلا بالفعل نحو قامت هند او تقوم هند وضربت
هند او تضرب هند والى هذا اشار بقوله قامت هند
والتزمت التاء في فعل المثنى والمجموع المونث الذي
واحده حقيقي التانيث نحو قامت الهندان والهندات
لسلامة نظم واحده وهو ما اشار اليه المصنف رحمه
الله حيث مثل للمسئلة الثانية من مسئلتي وجوب
التانيث بقوله وقامت هند والهندان والهندات
القسم الثاني الراجح التانيث وهو ايضا في مسئلتين
المسئلة الاولى ان يكون الفاعل مجازي التانيث نحو
طلعت الشمس او تطلع الشمس واطلعت الشمس
او تطلع الشمس والى هذه المسئلة اشار بقوله

في نحو

في نحو طلعت الشمس ومن جملة الصيغة الدالة على
الجمع سوا. كانت صيغة جمع تكسير للمذكر كالرجال
او المونث كالهنود او اسم جمع كالنسا. او اسم جنس
كلبق او جمع تصحيح لم يسلم فيه بنا. الواحد كبنون
فانه يجوز تانيث الفعل باعتبار الجماعة وتذكيره
باعتبار الجمع واما جمع المذكر السالم فيه بنا. الواحد
فيتعين فيه التذكير لاجل سلامة نظم الواحد
والذكر قال الشيخ ومنه الى اخره وسكت عنه
المسئلة الثالثة ان يكون منفصلا من فعله بفاصل
غير الا فانه لا يجب فيه تانيث الفعل وان كان حقيقي
التانيث واشار المصنف الى هذه المسئلة بقوله حضر
القاضي امراة فيجوز ترك التانيث فيه للفصل بين
الفعل وفاعله بالمفعول الذي هو القاضي وقوله
مثل قامت النساء نعمت المراة هند اي ان فاعل نعم
وان كان حقيقي التانيث كنعمت المراة هند ومن
معناه فاعل بئس كبئست المراة هند يعطي حكم
جمع التكسير وما الحق به في سقوط التا. وثبوتها
من فعله فتقول نعم المراة هند ونعمت المراة
هند وبئست المراة هند وبئس المراة هند وان
كان الفاعل حقيقي التانيث لان الجنس مقصود بفاعل
نعم وبئس على سبيل المبالغة في المدح والذم القسم
الثالث المرجوح التانيث وهو ان يكون الفاعل
مفصولا من فعله بالا نحو ما قام الا هند لان مع

الفصل بالا يكون الفعل مسندا في المعنى الى مذكر
فجعل على المعنى غالبا وترك التانيث وقد يونث قليلا
نظرا الى اللفظ نحو قامت الا هند وقيل ان التانيث
لا يجوز وان ورد منه من كلام العرب شي حمل على
الضرورة والله اعلم ص ولا تلحقه علامة تثنية
ولا جمع وشذ نحو اكلوني البراغيث ش الحكم الخامس
مما اشترك فيه الفاعل ونايبه ان الفعل المسند
الى واحد منهما لا تلحقه علامة تثنية ان كان
مثنى نحو ضرب الزيدان عمرا وضرب الزيدان ولا
علامة جمع ان كان مجموعا نحو قام الزيدون وقام
الرجال وضرب الزيدون والرجال ونحو قامت الهندات
ومن العرب من يلحق بالفعل مع الاثنين الفا ومع الجمع
المذكر واوا ومع جمع المونث نونا فمما جاء من
ذلك مما اتصلت به الالف قوله الفيتا عيناك
عند القفا ومما اتصلت به الواو قولهم اكلوني
البراغيث وقوله يلومونني في اشتراء النخيل اهلي
ومما اتصلت به النون قوله تنجح الربيع محاسنا
الحقنها غر السحايب واختلف النحويون في
ذلك ونحوه فمن قايل ان هذه اللواحق حروف دالة
على تثنية الفاعل وجمعه كما الحقت تاء التانيث
دالة على تانيثه ومن قايل انها ضماير وانها الفاعل
والمرفوع بعدها اما مبتدا موخر واما بدلا
منها وهذا الثاني ضعيف لان ايمة اللغة والنحو

نقلوا

نقلوا ان اتصال هذه الاحرف بهذه الافعال لغة لقوم
معينين من العرب وهم طي وغيرهم تقديم الخبر
او الابدال من الضمير سائغ عندهم قبل الجميع وان
ادوا الى الاضمار قبل الذكر فان قيل فلم كان
الفصيح الدلالة على تانيث الفاعل وعدم الدلالة
على تثنيته وجمعه وما الفرق فالجواب ان
تثنية الفاعل وجمعه يعلمان من لفظه وتانيثه
قد لا يعلم من لفظه بان يكون مقدر التانيث
تنبيه يوخذ من قوله وشذ الى اخره ان هذه
اللواحق للافعال على هذه اللغة حروف دلوا
بها على التثنية والجمع اذ لو كانت ضماير وكانت
الظواهر بعدها ابدالا او مبتدءات لما صح
الحكم على ذلك بالشذوذ والخروج عن غالب
اللغات لما تقدم من ان تقديم الخبر على المبتدا
والابدال لا يختصان باحد والله اعلم ص
الثالث المبتدا وهو المجرد عن العوامل اللفظية
مخبر عنه او وصف رافع لمكتفى به ش الثالث
من المرفوعات المبتدا وهو قسمان مبتدا
له خبر وهو الاكثر ومبتدا ليس له خبر البتة
وانما له ما يغني عنه وبها عدة الكلام على ما سنبين
ولاجل كونه قسمين اتى المصنف في حده له
باو الدالة على التقسيم فيه وكان حده هذا في
قوة حدين فكانه قال القسم الاول هو المجرد

الى اخره والقسم الثاني هو الوصف الى اخره فقوله
المجرد من العوامل اللفظية اي النواسخ للابتداء التي
هي ان وكان وكاد وظن وما واخواتها فلا منها
وغير النواسخ وسنوضح ذلك عند شرح الامثلة وقوله
مخبر عنه يخرج الاسماء التي لم تركب فانه يصدق عليها
انها مجردة عن العوامل اللفظية فيخرج الاخبار
خرجت وقوله او وصف الى اخره اشار الى القسم الثاني
يعني ان المبتدا يكون مجردا عن العوامل اللفظية
وهو وصف رافع والمراد بالوصف اسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة ومرفوع الظاهر
كقولك اقائم الزيدان او الضمير كقولك بعد ذكر
الزيدين اقائم هما وبالمكتفى به فاعله الذي
تم به معه الفائدة فان المرفوع بالوصف في
هذا المثال هو المبتدا والوصف خبره ص فالاول
كزيد قائم وان تصوموا خير لكم وهل من خالق
غير الله والثاني وشرطه تقدم نفي او استفهام
نحو اقائم الزيدان وما مضروب العمران ش
ذكر في هذا الكلام امثلة قسمي المبتدا فمثل
للقسم الاول بثلاثة امثلة الاول زيد قائم
وهو مثال للاسم الصريح والثاني نحو وان تصوموا
في تاويل صيامكم والمبتدا في المثالين مجرد
عن العوامل اللفظية والثالث نحو هل من خالق
غير الله وهذا مثال ما هو بمنزلة المجرد من

العوامل

العوامل اللفظية وان لم يكن في اللفظ مجردا الا في
وجود الحرف الزائد وهو من في المثال المذكور
فلا وجود له و قوله والثاني نحو اقائم اخواك الى اخره
ذكر له مثالين وفصل بجملة اعتراضية افادت بها
شرط المبتدا في القسم الثاني وهو ان يتقدمه نفي
اما بحرف نحو ما مضروب العمران وهو مثال المصنف
او بفعل نحو ليس قائم العمران او باسم نحو غير قائم
زيد او استفهام اما بحرف نحو اقائم الزيدان
وهو ما مثل به المصنف او باسم نحو كيف قائم
العمران **تنبيهات** الاول جعلهم نحو هل من
خالق غير الله من المبتدا وقولهم انه بمنزلة
المجرد يدل على ان المراد بالعوامل اللفظية
اعم من النواسخ كما قدمنا وهو الظاهر كما
قال بعض المحققين خلافا لمن قصره على النواسخ
وتصريح المصنف انه من القسم الاول من قسمي المبتدا
هو احد الوجهين في اعرابه وعليه فالخبر اما
غير الله واما محذوف اي لكم او للاشياء وغير صفة
وثانيهما انه من القسم الثاني وغير الله هو فاعله
والله اعلم **الثاني** احترز باللفظية عن العامل
المعنوي وهو الابتداء الذي هو التجرد للاسناد
فان الصحيح انه العامل في المبتدا **الثالث** قوله
او وصف صريح في انه لا خبر له البتة كما قدمنا
لانه جعله في مقابلة المخبر عنه واما ما في هذا

النوع من المبتدا الا خبر له اصلا لانه في المعنى كالفعل
والفعل لا خبر له وانما قلنا انه في المعنى كالفعل لانه قصد
به ما يقصد بالفعل اذ قيل ايقوم الزيدان الرابع
جزمه باشتراط تقدم النفي او الاستفهام هو
مذهب جمهور البصريين ومذهب الاخفش و
والكوفيين انه لا يشترط ذلك واستدلوا عليه
بما لا تقوم به الحجة والله اعلم ص ولا يبتدا بنكرة
الا ان عمت نحو ما رجل في الدار او خصت نحو رجل
صالح جاءني وعليهما نحو ولعبد مومن خير ش
لما فرغ من الكلام على تعريف المبتدا اخذ يذكر
ما هو كالشرط له فقال انه لا يكون نكرة غير
مفيدة وذلك لان الغرض من الاخبار الافادة واذا
كان المبتدا نكرة غير معلومة امتنع الحكم عليها
لعدم الفايدة في الاخبار عنها وقد يفيد الاخبار
عن النكرة فيصح الابتداء بها حينئذ وذلك في
مواضع متعددة ضابطها حصول الفايدة كما
علمت الا ان النحويين حاولوا تفصيل تلك المواضع
وتعيينها فاوردوا لذلك صورا وذكر بعضهم ان ما
اوردوه من ذلك يرجع الى شيئين لا غير وهما
التعميم والتخصيص وهذا هو كلام المصنف
في المتن اعتمادا ذلك لقوله ان عمت او خصت
وفي الشرح تضعيفه لتعبيره فيه بزعم ومثل
للعموم بقوله ما رجل في الدار لان النكرة في سياق

النفي

النفي تعم ومثل المخصوص برجل صالح جاءني لان الوصف
يخصص الموصوف النكرة فتحصل به فائدة لنسبة للرجل
الذي يوصف وقوله وعليهما والعبد مومن خير
اوان الابتداء في هذه الاية بعبد سوغه التخصيص
بالوصف بمومن والتعميم في كل عبد مومن لان
الغرض المستفاد منها الحكم بخيرية كل فرد من
افراد المومنين او كل عبد اتصف بالايمان فهو
خير من مشرك وهذا ايضا بخلاف قولك رجل صالح جاءني
فان الغرض المستفاد منه الحكم بمجيء شخص ما هو
موصوف بالصلاح فلا عموم فيه وقال في شرح الزوايد
قوله وعليهما الخ وعلى انحصار المسوغات في التخصيص
والتعميم ورجوع الصور كلها اليهما صح الابتداء
بالنكرة في الاية لما في ذلك من التخصيص بالوصف
انتهى وبعد ان عرفت ما قررناه لا يخفى عليك
ما فيه والله اعلم ص الرابع الخبر وهو ما تحصل
به الفائدة مع مبتدا غير الوصف المذكور ولا
يكون زمانا والمبتدا اسم ذات ونحو الليلة الهلال
مؤول ش لما فرغ من المبتدا شرع يبين خبره
وهو رابع المرفوعات وحده بقوله ما تحصل به
الفائدة كالجنس يدخل فيه مع الخبر الفاعل بقسميه
او مرفوع الفعل ومرفوع الوصف وقوله مع مبتدا
فصل يخرج به مرفوع الفعل فانه ليس مع المبتدا
وقوله غير الوصف يخرج مرفوع الوصف فانه ليس

بخبر وان كان مع مبتدا اذ ذاك المبتدا هو الوصف بل هو
فاعل و قوله ولا يكون الى اخره بين به ان الخبر يمتنع
ان يكون اسم زمان في صورة واحدة وهي ان يكون
المبتدا اسم ذات كزيد وعمرو فلا يقال زيد اليوم
ولا عمرو غدا والسفر غدا فلا يمتنع وهذا بخلاف
اسم المكان فانه يخبر به عن الذات نحو زيد امامك
وعن المعنى نحو العلم عندك و قوله ونحو الهلال الليلة
متاول يشير به الى انه اذا ورد من كلامهم ما ظاهره
انه خبر فيه عن الذات باسم الزمان نحو الهلال الليلة
وقول امرئ القيس اليوم خمر وغدا امر يؤول وتاويله
ان يقدر اسم معنى مضافا الى اسم الذات ويكون ذلك
المقدر هو المبتدا في الحقيقة كرؤية الهلال
الليلة وشرب الخمر اليوم فيرجع الى الاخبار عن اسم
المعنى بالتاويل وهذا مذهب البصريين وذهب ابن
مالك تبعا لطائفة الى ان نحو الهلال الليلة لا يقدر
فيه مضاف لان الهلال يشبه اسم المعنى من جهة انه
يحدث في وقت دون آخر فيجوز الاخبار بنفسه
بالزمان **تنبيه** افهم كلامه حيث اقتصر على منع
هذه الصورة فقط صحة الاخبار بما عدا ذلك فيجوز
ان يكون الخبر مفردا جامدا كهذا زيد ومشتقا
كزيد قائم وشبيه بالمشتق كزيد اسد اي شجاع
وان يكون جملة اسمية كزيد ابوه قائم وفعلية
كزيد قام ابوه وجارا ومجرورا كزيد في الدار

وظرفا

وظرف مكان نحو زيد امامك وفي اسم الذات والعلم عندك في اسم المعنى وظرف الزمان اذا كان المبتدا اسم معنى نحو الرحيل غدا ص الخامس اسم كان واخواتها وهي امسى واصبح واضحى وظل وبات وصار وليس مطلقا وتالية لنفي اوشبهه زال ماضي يزال وبرح وفتئ وانفك وصلة لما الوقتية دام نحو ما دمت حيا شرح خامس المرفوعات ما رفعته كان واخواتها تشبيها بالفاعل ويسمى اسمها ونسبة الرفع الى هذه الافعال هو مذهب البصريين واما الكوفيون فانهم لا يجعلون لهذه الافعال عملا الا في الخبر لان الاسم لم يتغير عما كان عليه ويحتج للبصريين امران الاول ان كل فعل يرفع وقد ينصب وقد لا ينصب واما انه ينصب ولا يرفع فلا والثاني اتصاله بها اذا كان ضميرا نحو كنا نوالهم الظالمين والضمير بالاستقراء لا يتصل الا بعامله وهذه الثلاثة عشر ثلاثة اقسام قسم يعمل هذا العمل من غير شرط واليه اشار بقوله مطلقا وهو الثمانية الاول منها وقسم لا يعمله الا بشرط ان يتقدمه نفي او نهي او دعاء واليه اشار بقوله وتالية لنفي او شبهه فاراد بشبهه النهي والدعاء وهي الاربعة التالية للثمانية المذكورة زال الماضي يزال لا ماضي يزول ولا ماضي يزيل فانهما فعلان تامان والاول منهما قاصر والثاني متعد الى واحد وبرح وفتئ وانفك فالنفي نحو

ولا يزالون مختلفين والنهي نحو قول الشاعر «
صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت « والدعاء نحو
ولا زال منهلا بجرعائك القطر » القسم الثالث ما يعمل
هذا العمل بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية واليه
اشار بقوله وصلة بما الوقتية كدام نحو ما دمت حيا
اي مدة دوامي حيا وسميت ما هذه مصدرية لانها
تقدر بالمصدر وهو الدوام وظرفية لانها تقدر بالظرف
وهو المدة **تنبيه** لم يصرح المصنف في ما الداخلة
على دام باعتبار كونها مصدرية ولعله احال على
المثال وبان الوقتية يلزمها ان تكون مصدرية
والله اعلم **ص** ويجب حذف كان وحدها بعد
اما في نحو اما انت ذا نفر **ش** لما كانت كان هي ام
الباب اختصت عن اخواتها بامور منها وجوب
حذفها وحدها او مع بقاء اسمها وخبرها وهذا
هو مذهب الجمهور خلافا للمبرد فانه جوز ذكرها
وذلك في نحو اما انت ذا نفر واصله افتخرت علي لان
كنت ذا نفر ثم قدمت العلة على المعلول لافادة
الاختصار وقيل لان كنت ذا نفر ثم حذفت لام العلة
للاختصار ثم حذفت كان للاختصار ايضا وقيل ان انت
ذا نفر ثم زيدت ما للتعويض من كان المحذوفة
وادغمت فيها النون لما بينهما من التقارب فصار
اما انت ذا نفر **فان قيل** حذف كان بعد اما لا يصح
لان ما كما علمت انما زيدت للتعويض من كان

المحذوفة

المحذوفة والادغام مرتب على زيادتها ولم توجد
اما الا بعد حذف كان فكيف يصح ان يقال تحذف
بعد اما فالجواب المراد انه اذا وجد هذا التركيب
وجب الحكم على كان بانها محذوفة وان موضعها بعد
اما اي بعد ان المدغمة في ما وقبل انت فتامل
فان قيل ظاهر قوله في نحو اما انت ذا نفر ان حذفها
مختص بضمير المخاطب وانه لا يكون مع ضمير المتكلم
ولا مع الظاهر فلا يقال اما انا ذاهبا واما زيد قائما
فالجواب انه انما خص ضمير المخاطب بالذكر لكونه
لم يسمع من العرب حذفها الا معه واما مع غيره
فانه مقيس وقد مثل سيبويه في الكتاب باما
زيد ذاهبا فان قيل لم كان الحذف هنا واجبا
وفيما سياتي جائزا فالجواب لانهم عوضوا منها
هنا ما وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض ص
ويجوز حذفها مع اسمها بعد ان ولو الشرطيتين
ش ومن الامور التي اختصت كان بها جواز حذفها
مع اسمها وابقاء خبرها وذلك كثير بعد ان ولو
الشرطيتين قليل بعد غيرهما مثال ان قولك سر
مسرعا ان راكبا وان ماشيا وقولهم الناس مجزيون
باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر وفي هذا ونحوه
اربعة اوجه اقواها نصب الاول ورفع الثاني
واضعفها عكسه ورفعهما ونصبهما متوسطان
وانما قوي الاول لان فيه حذف كان مع اسمها وحذف

المبتدا بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير في كلامهم وانما
ضعف الثاني لان فيه حذف كان مع خبرها وابقاء اسمها
وحذف الناصب بعد الفاء وكلاهما قليل وانما توسط
الوجهان الاخيران لاشتمال كل منهما على احد القليلين
واحد الكثيرين ومثال الا التمس ولو خاتما من حديد
وقوله لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده
ضاق عنها السهل والجبل ومثال حذفها بعد دون ان
ولو قولهم من لد شولا فقدر سيبويه من لد
ان كانت شولا وظاهر كلام المصنف في الشرح
تعيين جواز حذفها مع اسمها بان ولو فانه قال
وشرطه ان يتقدمها ان ولو وقد علمت انه لا يمتنع
حذفهما بعد غير ان ولو ولكنه قليل **تنبيه**
تحذف كان مع خبرها ويبقى اسمها وهو ضعيف
كما تقدم وتحذف مع اسمها وخبرها وذلك بعد
اما في قولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل
غيره فما عوض من كان ولا هي النافية للخبر المحذوف
**ص** وحذف نون مضارع المجزوم الا قبل ساكن
او ضمير متصل **ش** ومن الامور التي اختصت
بها كان ان نون مضارعها يجوز حذفها ولكن
بشروط احدها ان يكون المضارع مجزوما فلا تحذف
من المرفوع والمنصوب ثانيها ان يكون جزمه
بالسكون لا بالحذف فلا تحذف مما جزمه بحذف
الاخر ثالثها ان لا يتصل اخرها بضمير نصب فلا

تحذف

بحذفه
تحذف من نحو ان يكن هو فلن تسلط عليه وإلا فبعدها
ان لا تتصل بساكن فلا تحذف من نحو لم يكن الله ليغفر
لهم وخالف في هذا الشرط يونس متمسكا بنحو
قوله، فان لم تك المرآة ابدت وسامة، فقد
ابدت المرآة جبهة ضيغم، محذوفة مع اتصال
آخرها بساكن وحمله الجماعة على الضرورة قال ابن
مالك رحمه الله وبقوله اقول لانه ليس بضرورة اذ
كان يمكنه ان يقول فان تكن المرآة ابدت وسامة
قلت وفيه نظر لان المرآة لا تتصف باخفاء شيء
فلا يصح ان يراد هذا والله اعلم تنبيهان الاول
لا فرق في هذا الحكم بين الناقصة والتامة ومن
الحذف في التامة قوله تعالى وان تك حسنة يضاعفها
الثاني اطلق المصنف في المتن والشرح الجزم ولم
يقيده بالسكون ولا بد منه لكنه ترك التقييد
لان الجزم بالسكون هو الاصل وهو المتبادر عند
الاطلاق ص السادس اسم افعال المقاربة وهي
كاد وكرب واوشك لدنو الخبر وعسى واخلولق
وحرى لترجيه وطفق وعلق وانشا واخذ وجعل
وهب وهلهل للشروع فيه ش الباب السادس
من المرفوعات اسم هذه الافعال وتسميتها
افعال المقاربة مجاز من باب تسمية الشيء باسم
جزئه تغليبا كتسميتهم الكلام كلمة وذلك
لانها ثلاثة اقسام قسم يدل على قرب الخبر

وهو الثلاثة الاول وقسم يدل على ترجي الخبر وهو الثلاثة
التي تليه وقسم يدل على الشروع فيه وهو بقية الافعال
المذكورة وكلها مشتركة في رفع الاسم ونصب الخبر
ككان وانما جعل لها باب على الانفراد لما اشترط في
خبرها زيادة على خبر كان مما سياتي بيانه في المنصوبات
ان شاء الله تعالى ص السابع اسم ما حمل على ليس وهو
اربعة لات في لغة الجميع ولا تعمل الا في الحين بكثرة
او الساعة او الاوان بقلة ولا يجمع بين جزيها
والاكثر كون المحذوف اسمها نحو ولات حين مناص
ش السابع من المرفوعات اسم هذه الاحرف الاربعة
التي حملت على ليس فعملت عملها وانما عملت عملها
لمشابهتها لها في نفي الحال غالبا فمنها لات واصلها
لا ثم زيدت التاء لتانيث اللفظ والمبالغة في معناه
قال في التوضيح وعملها اجماع من العرب وهو معنى
قوله هنا في لغة الجميع ويشترط له شرطان الاول
ان يكون معمولاها اسمي زمان وذكر المصنف
الاكثر ان يكون ذلك الزمان لفظ الحين ويقل
كونه الساعة والاوان وهذا منه كالمتوسط
في المسئلة فان سيبويه رحمه الله نص على انها
لا تعمل الا في الحين فاخذ بعضهم بظاهره وقصر
عملها على لفظ الحين وقال بعضهم المراد اسماء
الزمان مطلقا وهو ظاهر عبارة ابن مالك في التسهيل
حيث قال وتختص بالحين او مرادفه الثاني

من

من الشرطين ان لا يجتمع جزءاها اي اسمها وخبرها
في الكلام بل يجب حذف احدهما ويكثر حذف اسمها
وابقاء خبرها نحو قوله تعالى ولات حين مناص بنصب
حين ص وما ولا النافيتان في لغة اهل الحجاز وان
النافية في لغة اهل العالية وشرط اعمالهن نفي الخبر
وتاخيره وان لا يليهن معموله وليس ظرفا ولا مجرورا
وتنكير معمولي لا وان لا يقترن اسم ما بان الزائدة
نحو ما هذا بشرا ولا وزر مما قضى الله واقيا وان
ذلك نافعك ولا ضارك ش ذكر في هذا الكلام
بقية الاحرف العاملة عمل ليس وهي ثلاثة ما ولا
النافيتان في لغة الحجازيين وان النافية ايضا في
لغة اهل العالية ولما اشتركت هذه الثلاثة في
بعض الشروط واختص بعضها ببعض. اخر الشروط
المشتركة اولا ثم ذكر الشروط المختصة فاما
الشروط المشتركة وهي ثلاثة الاول نفي خبرهن
فلو انتقض النفي بالا امتنع اعمالهن نحو وما محمد
الا رسول وما رجل الا قائم وان ذلك الا نافع لك
الثاني تاخير اخبارهن عن اسمائهن كما مثل به فلو
تقدمت اخبارهن امتنع العمل الشرط الثاني ان لا
يليهن معمول اخبارهن بان لا يتقدم على اسمائهن
وذلك لضعفهن في العمل فلا يتصرف في معمول
اخبارهن بالتقديم اللهم الا ان يكون معمول اخبارهن
ظرفا او مجرورا فانه يجوز ان يليهن لانهم

ذكر

ويتقدم على اسمها نحو لأنهم توسعوا في الظروف والمجرورات
ما لم يتوسعوا في غيرهما وأما المختص من الشروط شرط
في لا خاصة أن يكون اسمها وخبرها نكرتين فلا تعمل
في معرفة فلا يقال لا زيد قائما إلا قليلا ، كقوله
، لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا ، ويشترط في ما خاصة
أن لا يقترن اسمها بإن زائدة فإن اقترن بها امتنع عملها
نحو قول الشاعر ، بني غدانة ما إن أنتم ذهب ، وقد
روي ذهبا بالنصب وأول على أن إن نافية مؤكدة لما
لا زائدة ، وقوله نحو إلى آخره ذكر ثلاثة أمثلة للثلاثة
الأحرف مستجمعة للشرائط مثال ما قوله تعالى ما هذا
بشرا فهذا اسمها وبشرا خبرها ومثله ما هن أمهاتهم
ومثال لا وهو قول الشاعر ، ولا وزر مما قضى الله واقيا ،
ومثله الشطر السابق عليه وهو قوله تعز فلا شيء على
الأرض باقيا فشيء ووزر اسمان وواقيا وباقيا خبران
ومثال إن وهو قوله إن ذلك نافعك ومثله القراءة
الشاذة إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم
فذلك والذين اسماء ونافعك وعبادا أخبار ص
الثامن خبر إن وأخواتها إن ولكن وكأن وليت ولعل نحو
إن الساعة آتية ش الباب الثامن من المرفوعات
خبر هذه الأحرف الستة التي تدخل على المبتدإ أي بل
وعلى الخبر فترفعه ويسمى خبرها وهذا على طريقة
البصريين من أنها عاملة في الجزأين وطريقة الكوفيين
أنها ليست عاملة في الخبر أي بل هو باق على حاله رفعه

وفي

12

وقد تقدم نظير ذلك في كان واخواتها فالاول ان بالكسر والتشديد والثاني ان بالفتح والتشديد ومعناهما التوكيد للنسبة ونفي الشك والانكار عنها كقوله تعالى ان الساعة اتية وكقوله ان زيدا قايم فان قولك زيد قايم بدونها يتطرق الى النسبة في مثله شك وانكار من السامع فاذا جئت بان وان نفت احدث تلك النسبة وحذفها بحيث لا يلتبس معها شك اوانكار لها و الثالث لكن وهو للاستدراك نحو زيد شجاع لكنه بخيل وللتوكيد نحو لو جاءني لاكرمته لكنه لم يجي و الرابع كان ومعناه التشبيه المركب لتركبه من الكاف المفيدة للتشبيه وان المفيدة للتاكيد و الخامس ليت للتمني وهو طلب ما لا طماعة فيه كقولك ليت الشباب يعود او ما فيه بعد كقول من يرجوا مالا ليت لي مالا فاحج به و السادس لعل ومعناه التوقع ولا يكون الا في الممكن وهو الترجي في المحبوب والاشفاق في المكروه ص ولا يجوز تقدمه مطلقا ولا توسطه الا ان كان ظرفا او مجرورا كوان في ذلك لعبرة ان لدينا انكالا ش هاتان مسئلتان متعلقتان بخبر هذه الاحرف المسئلة الاولى انه لا يجوز تقديم خبرها عليها مطلقا اي سواء كان ظرفا او مجرورا او غيرهما فلا يقال قايم ان زيدا ولا في الدار ان زيدا وسبب ذلك ضعف هذه الاحرف عن تقديم معمولها وان كانت عاملة

عمل الافعال اي رافعة وناصبة لكونها لم تقو قوتها
المسألة الثانية انه لا يجوز توسط خبرها بينها وبين
اسمها لضعفها ايضا الا ان يكون الخبر ظرفا او مجرورا فيجوز
لاجل التوسع في الظروف والمجرورات كما تقدم فلا يقال
ان قائم زيدا ويجوز ان في الدار زيدا او ان في الدار عمرا
ومثله ان في ذلك لعبرة وان لدينا انكالا وقد يجب
ذلك لعارض نحو ان في الدار صاحبها لئلا يعود الضمير
على متاخر لفظا ورتبة ص وتكسر ان في الابتدا وفي
اول الصلة والصفة والجملة الحالية والمضاف اليها ما
يختص بالجمل والمحكية بالقول وجواب القسم والمخبر
بها عن اسم عين وقبل اللام المعلقة ش ذكر في هذا
الكلام المواضع التي يجب كسر همزة ان فيها وضابط
ذلك انه لا يجوز ان يسد المصدر مسدها ومسد
معموليها وذكر المصنف من صور هذا الضابط تسعة
الاول ان تقع في الابتدا اما حقيقة نحو انا انزلناه
او حكما نحو الا ان اولياء الله الثانية ان تقع في ابتداء
الصلة نحو جاء الذي انه فاضل لان الصلة لا تكون الا جملة
بخلاف الواقعة في اثناء الصلة نحو جاء الذي عندي انه
فاضل لانها هي ومعمولاها حينئذ في تاويل المصدر
اي عندي فضله الثالثة ان تقع في ابتداء الصفة نحو
جاء رجل انه فاضل بخلاف الواقعة في اثناء جملة
الصفة نحو جاء رجل عندي انه فاضل الرابعة ان
تقع في اول الجملة الحالية سواء اقترنت بالواو نحو جاء

زيد وانه راكب او لم تقترن بها نحو الا انهم ليأكلون
الطعام بخلاف الواقعة في اثنائها نحو زيد وعندي
انه فاضل الخامسة ان تقع في اول الجملة المضاف اليها
ما يختص باذ وحيث نحو جلست اذ ان زيدا جالس
وحيث ان زيدا جالس فان وقعت في اثناء هذه الجملة
فتحت نحو جلست حيث اعتقادي انك جالس وقوله
والصفة والمضاف اليها وما بينهما مجرورات بالعطف
على الصلة فيستفاد تقييد كسر ان بوقوعها في اول
كل منها السادسة ان تقع محكية بالقول نحو قال
الله اني معطيك فان ذكرت بعد القول للتعليل فتحت
لانها حينئذ غير محكية نحو اخصك بالقول انك ولي
او لانك وعن هذه احترز بقوله والمحكية السابعة
ان تقع جوابا للقسم سواء كان مع اللام نحو والعصر
ان الانسان لفي خسر او بدون اللام نحو حم والكتاب
المبين انا انزلناه فان قيل اطلق المصنف وجوب
الكسر في جواب القسم وقد ذكر في توضيح الالفية
انه يجوز الوجهان بعد فعل القسم حيث لا لام نحو قوله
او تحلفي بربك العلي * اني ابو ذيالك الصبي
وهو ينافيه فالجواب لا منافاة لان من فتح جعلها
مجرورة بعلى اي على اني فاطلاقه صحيح الثامنة
ان تقع خبرا عن اسم عين نحو زيد انه فاضل بخلاف
اسم المعنى لان الواقعة خبرا عنه فيها تفصيل ستعلمه
ان شاء الله تعالى التاسعة ان تقع قبل لام معلقة

للفعل نحو والله يعلم انك رسوله والله يشهد ان المنافقين
لكاذبون ص وتكسر وتفتح بعد اذا الفجائية والفاء
الجزائية وفي نحو اول قولي اني احمد الله ش ذكر أنّ إنّ
يجوز فيها الوجهان اي الكسر والفتح في ثلاث مسايل
وضابطها ان يصح اعتبار ان بسد المصدر مسدها ومسد
معموليها واعتبار عدمه كما ان ضابط وجوب الفتح
ان يتعين اعتبار مسد المصدر مسدها ومسد
معموليها كما سيبين المسئلة الاولى ان تقع بعد
اذا الفجائية كقولك خرجت فاذا ان زيدا واقف
فيجوز فتح ان وكسرها فالفتح على التاويل بمصدر مرفوع
بالابتداء والخبر محذوف اي فاذا وقوفه حاصل والكسر
على عدم التاويل اي فاذا هو واقف قال ابن مالك والكسر
اولا لانه لا يحوج الى تقدير المسئلة الثانية ان تقع
بعد فاء الجزاء نحو قوله تعالى فانه غفور رحيم بعد
قوله من عمل صالحا وقد قرئ بالوجهين فالكسر على
جعل ما بعد الفاء جملة تامة والفتح على التقدير بمصدر
هو خبر مبتدا محذوف تقديره فجزاؤه الغفران
والرحمة او مبتدا خبره محذوف اي فالغفران والرحمة
جزاؤه قال ابن ام قاسم والكسر احسن في القياس
المسئلة الثالثة نحو قوله اني احمد الله مما وقعت
فيه خبرا عن قول ومخبرا عنها بقول وقائل القولين
واحد فيجوز الكسر على معنى اول قول افتتح به هذا
المفتتح باني فلا يصح وعلى حمد بغير هذا اللفظ

والفتح

58

والفتح على تقدير او قول حمد الله فيصح وعلى اي قول تضمن حمدا فلا لم يخبر عنها بقع خبرا عن قول نحو عملي اني احمد الله فتحت او لم يخبر عنها بقول نحو قولي اني مومن وجب الكسر او اختلف القايل نحو قولي ان زيدا يحمد الله كسرت ايضا ص وتفتح في الباقي
ش لما ذكر مواضع الكسر ومواضع جواز الوجهين ذكر ان تفتح في الباقي اي وجوبا كما اقتضاه كلام المتن وصرح به في الشرح يعني انه يتعين فتح ان فيما عدا ما ذكره من مواضع وجوب الكسر ومواضع جواز الوجهين وهذا يشكل بذكرهم جواز الوجهين في مواضع اخر غير هذه الثلاثة التي ذكرها المصنف كان تقع في موقع التعليل نحو قوله تعالى انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم فالكسر على انه تعليل مستانف والفتح على تقدير لام العلة اي لانه وكالواقعة بعد حتى او بعد ما او بعد لا جرم او بعد قسم لا لام بعده او بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو ان لك ان لا تجوع فيها ولا تعرى وانك فالكسر على الاستيناف والفتح عطف على ان لا تجوع قال بعضهم بعد ان حكى ما في شرح الشذور من الاقتصار على الثلاثة مواضع المذكورة وما في التوضيح من كون مواضع الوجهين تسعة والظاهر ان المذكور في شرح الشذور هو الاوجه لان حكم هذه المسايل غير معلومة من وجوب الكسر ولا من وجوب الفتح وما ذكر فيه جواز الامرين غير هذه

الثلاثة فحكمه معلوم اما وجوب الكسر واما وجوب الفتح
انتهى وفيه نظر لان كل واحد من المواضع التسعة التي ذكر
فيها جواز الوجهين لا يخرج بوجه الكسر فيه عن المذكور
في مواضع الكسر كما انه لا يخرج بوجه الفتح فيه عن المذكور
في مواضع الفتح فنا مل اذا علمت ذلك فمما يتعين فتح
ان فيه ان تقع فاعلة او مفعولة او نائبة عن الفاعل او خبرا
عن اسم معنى او مبتداة او مجرورة بالحرف او الاضافة
او بدلا او معطوفة لتعين سد المصدر مسدها ومسد
معموليها في هذه المواضع ولا يجوز الكسر في شي منها
لما علمت الامثلة او لم يكفيهم انا انزلنا ولا تخافون
انكم اشركتم قل اوحي الي انه استمع اعتقادي انه فاضل
فلولا انه كان من المسبحين ذلك بان الله هو الحق مثل ما
انكم تنطقون واذ يعدكم الله احدى الطايفتين انها
لكم اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم واني **ص** التاسع
خبر لا التي لنفي الجنس نحو لا رجل افضل من زيد ويجب
تنكيره كالاسم وتاخيره ولو ظرفا ويكثر حذفه ان
علم وتميم لا تذكره حينئذ **ش** التاسع من المرفوعات
خبر لا التي لنفي الجنس لانه تقدم انها تعمل عمل ان اذا
كانت نافية للجنس على سبيل التنصيص فاذا كانت
غير نافية فلا عمل لها واذا كانت نافية للوحدة او للجنس
لا على سبيل التنصيص عملت عمل ليس مثال المستجمعة
للشرايط لا رجل افضل من زيد **قوله** ويجب تنكيره الى
اخره ذكر فيه ثلاثة احكام تتعلق بخبر لا الحكم

الاول

الاول انه يجب تنكيره كما يجب تنكير اسمها كما قدمنا
من انها لا تعمل الا في النكرات مطلقا الحكم الثاني انه يجب
تاخيره عن الاسم لضعفها في العمل ضعفت عن تقديم
اخبارها وانما قلنا انها ضعيفة في العمل لانها حرف
مشترك اي تدخل على الاسماء والافعال والقاعدة ان الحروف
التي ليست مختصة لا تعمل الا انها عملت على غير القياس
الرفع تارة والنصب اخرى كما تقدم فلا يجوز ان يتقدم
خبرها على اسمها ولو كان خبرها ظرفا او مجرورا الحكم
الثالث انه يكثر حذفه ان علم لانه حذف لدليل بخلاف
اذا جهل فانه يجب ذكره عند جميع العرب لانه
حذف لغير دليل وسواء في ذلك الظرف وغيره على
الصحيح خلافا لمن فصل مثال الحذف قوله تعالى قالوا لا ضير
وما ذكر من جواز ذكره ان علم هو مذهب الحجازيين
ومذهب التميميين والظاهر وجوب حذفه فبنيه
استغنى عن ذكره للعلم به وهذا معنا قوله وتميم
لا تذكره ص العاشر المضارع اذا تجرد عن ناصب
وجازم ش العاشر من المرفوعات الفعل المضارع المجرد
من الناصب والجازم الاتي بيانهما وقد اختلف في رافعه
فذهب البصريون الى انه حلوله محل الاسم وذهب
الكوفيون الى انه تجرده من الناصب والجازم وذهب
ثعلب الى انه مضارعته الاسم وذهب الكسائي الى انه
حرف المضارعة ورجح ابن مالك رحمه الله مذهب
الكوفيين قال لسلامته مما يرد على مذهب البصريين

اما
من النقض وبيانه انهم ان يريدوا بالمحل الاسم محلا هو الاسم
مطلقا بالاصالة وان منع الاستعمال او ما يقع محلا هو
الاسم مطلقا فان ارادوا الاول انتقض بلو واذ وان التحضيض
فانه يرتفع بعدها مع انه ليس للاسم بالاصالة وان ارادوا
الثاني انتقض بان الشرطية فانه لا يرتفع بعدها مع ان الاسم
يقع بعدها في الجملة نحو وان احد انتهى فان قال قايل
ان ما ذكره الكوفيون باطل لان التجرد امر عدمي
والرفع وجودي والعدمي لا يعلل به الوجودي اجيب
بانا لا نسلم ذلك بل يجوز تعليل الامور الوضعية بالاعدام
سلمنا انه لا يجوز فلا نسلم ان التجرد من الناصب والجازم
عدمي لانه عبارة عن استعمال المضارع على اول احواله
مخلصا عن لفظ يقتضي تغييره واستعمال الشيء والمجيء
به على صفة ما ليس عدميا وقد يكون الفعل المضارع
مجزوما بجازم مقدر فيظن انه مجزوم مع تجرده كقوله
• محمد تفد نفسك كل نفس • اذا ما خفت من شيء تبالا •
اي لتفد وقد يحذف بضمة لضرورة الشعر فيستكن
ويصير على صورة المجزوم المجرد كقول امرء القيس •
• فاليوم اشرب غير مستحقب • اثما من الله ولا واغل •
والله اعلم ص باب المنصوبات خمسة عشر
احدها المفعول به وهو ما وقع عليه فعل الفاعل
كضربت زيدا ش لما فرغ من المرفوعات شرع في
ذكر المنصوبات وبدا منها بالمفاعيل لانها الاصل
في النصب وغيرها محمول عليها كما ذكرنا مثل ذلك

في الفاعل

16

في الفاعل وبدا من المفاعيل بالمفعول به قال لانه احوج
الى الاعراب لازالة النيابة بالفاعل وحده بقوله ما وقع
عليه الى اخره وهو بعينه حد ابن الحاجب رحمه الله
وفسر الوقوع في الشرح بتعلقه ايضا بتعلقه بما لا
يعقل الا به وورد على هذا التفسير امران الاول انه
يقتضي ان يكون المجرور في قولك قربت من زيد ويقرب
من عمرو وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا به وليس
في الاصطلاح مفعولا وان صح ان يقال انه مفعول به بواسطة
حرف الجر الامر الثاني انه يقتضي ان يكون عمرو من
قولك اشترك زيد وعمرو مفعولا به لان معنى اشترك
زيد وعمرو لا يفهم بعد اسنادك اياه الى زيد الا
بعد ذكر عمرو وليس عمرو في هذا المثال مفعولا
به وقد يجاب عن الامرين معا بان المفهوم من قوله
تعلقه تعلقه بنفسه من غير واسطة وهذا ظاهر
فيخرجان لانهما بواسطة حرف الجر والعطف والله
اعلم وخرج بقوله ما وقع عليه فعل الفاعل بقية
المفاعيل فان المفعول المطلق هو نفس فعل الفاعل والمفعول
له وقع لاجله فعل الفاعل والمفعول معه وقع الفعل
معه والظرف وقع فيه ولا يعترض على هذا بنحو ما
ضرب زيد لان الفعل ان اريد به لفظه الذي هو ضرب
فهو مندفع عن المفعول وان اريد به لفظ الفاعل
والمفعول فلا شك في اندفاعه ايضا **تنبيهان**
الاول قوله المفعول به الضمير يعود على الالف واللام

أي الذي يفعل به فعل ويقع عليه وكذلك اللام في بقية
المفاعيل الثاني العامل في المفعول به هو الفعل او شبهه
كما سيأتي على الاشهر واليه يشير كلام المصنف كما سيأتي
وقال الفراء هو الفعل والفاعل وقال بعض الكوفيين ان عامله
كونه مفعولا به ص ومنه ما اضمر عامله جوازا نحو
قالوا خيرا ووجوبا في مواضع منها نحو وكل انسان الزمناه
ش لما ذكر ان المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل وكان
في هذه العبارة اشعار بانه العامل فيه على ما هو الاشهر
كما بينا اخذ يفرع على ذلك ان الفعل الذي هو العامل قد
يحذف اذا علم وحذفه على ضربين جائز وواجب فالضرب
الاول اما ان يكون لقرينة حالية كقولك لمن تاهب للحج
مكة باضمار تريد او مقالية كقولك زيدا لمن قال من
ضربت اي ضربت زيدا ومنه قوله تعالى قالوا خيرا اي
انزل ربنا خيرا المنصوب في خيرا جوابا لماذا انزل
ربكم والضرب الثاني واقع في ستة مواضع الاول المنصوب
في باب الاشتغال وهو الذي اشار اليه الشيخ بقوله
وكل انسان الزمناه وهو منصوب بمفسر لعامل مشتغل
بما بسر المنصوب المذكور به بالعمل في الضمير ومثله
زيدا ضربته وعمرا مررت به وخالدا ضربت رجلا
يحبه وقال الفراء الفعل المذكور عامل في الظاهر وضميره
ورد عليه بان المتعدي لواحد يصير متعديا لاثنين
وقال الكسائي هو العامل في الظاهر والضمير ملغى ورد
عليه بان الشاغل قد يكون ظاهرا لا ضميرا نحو زيدا

ضربت

٩٧

ضربت غلامه فلا يستغني الفاعل عن عمل العامل وسياتي في باب عمل الفعل الكلام على هذا الباب مستوفيا ان شاء الله تعالى تنبيه قوله في مواضع اراد بها المنصوبات انفسها كما قررنا الا ابوابها بدليل قوله والمنادي والمنصوب بالاختصاص والمنصوب بالاشتغال الى اخره والله اعلم ص والمنادي وانما يظهر نصبه اذا كان مضافا او شبهه او نكرة نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا وقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي ش هذا الموضع الثاني من المواضع الستة التي يجب فيها حذف عامله المنادي اي مطلقا سواء كان معرفا او غير معرف معرفة او نكرة لكن بعضه يظهر نصبه وبعضه يقدر نصبه فالمقدر النصب هو المبني على الضم وقد تقدم في المبنيات والظاهر المضاف كيا عبد الله ومثله يا غلام زيد وشبه المضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه كيا طالعا جبلا ومثله يا رفيقا بالعباد والنكرة غير المقصودة كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي واصله يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وجعل المبرد الناصب له حرف النداء وعلى هذا لا يكون مما حذف عامله وعلى المذهبين يا زيد جملة وليس المنادي احد جزئي الجملة وعند سيبويه جزء الجملة وهما الفعل والفاعل مقدر ان وعند المبرد حرف النداء سد مسد الفعل فقط والفاعل مقدر وهذا مفهوم من تقديرهما فتفطن له

ص والمنصوب باخص بعد ضمير المتكلم ويكون بال نحو
نحن العرب اقرى الناس للضيف ومضافا نحو نحن معاشر
الانبياء لا نورث ما تركنا صدقة وايا فيلزمها ما
يلزمها في النداء نحو انا افعل كذا ايها الرجل وعلما
قليلا فنحو بك الله ارجوا الفضل شاذ من وجهين
ش الثالث مما حذف عامله وجوبا المنصوب على
الاختصاص وهو اسم معمول لاخص واجب الحذف
ويكون بال نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف ويكون
مضافا نحو نحن معاشر الانبياء لا نورث ويظهر فيهما
النصب وايا وايت فيلزم فيهما ما يلزمهما في النداء
فيضمان وجوبا ويوصفان لزوما باسم واجب الرفع
محلى بال نحو انا افعل كذا ايها الرجل واللهم اغفر لنا
ايتها العصابة ويفارق المنادى في احكام لفظية
وفي المعنى ايضا فاما الاحكام اللفظية فمنها انه
ليس معه حرف نداء لا لفظا ولا تقديرا ومنها انه لا
يقع في اول الكلام بل في اثنائه كما في نحن معاشر الانبياء
او بعد تمامه نحو انا افعل كذا ايها الرجل ومنها
انه يشترط ان يتقدم عليه اسم بمعناه ويغلب في
ذلك الاسم كونه ضمير متكلم وتحذ افال وعلما قليلا
ومنها نصبه مع كونه مفردا كما في نحو العرب وبك
الله ومنها انه يكون بال قياسا وقوله بك الله
ارجو الفضل شاذ من وجهين الوجهان هما كونه
بعد ضمير مخاطب وكونه علما واما مفارقته للمنادى

في المعنى

في المعنى فلان الغرض من ذكره تخصيصه مع لوله من بين
امثاله بما نسب اليه فايها الرجل مثلا وايتها العصابة
لم يرد بهما المخاطب بل اريد بهما ما دل عليه ضمير
المتكلم السابق وهو انا ونحن في المثالين السابقين
فتامل ذلك ص والمنصوب بالزم واتق ان كرر او
عطف عليه او كان بايا كالسلاح السلاح وكالسيف
والرمح وكالاسد الاسد وكناقة الله وسقياها
واياك من الاسد ش الرابع والخامس مما حذف عامله
وجوبا المنصوب بالزم فالمراد به المنصوب على الاغراء
والمنصوب باتق اما المنصوب بالزم فالمراد به المنصوب
على الاغراء والاغراء تنبيه المخاطب على فعل محمود
ليفعله واما المنصوب باتق فالمراد به المنصوب
على التحذير والتحذير تنبيه المخاطب على
امر مذموم ليتجنبه ويشترك الامران في وجوب
الحذف فيهما عند العطف او التكرار وينفرد
التحذير بوجوب الحذف فيه ان كان بلفظ اياك
وما عدا ذلك يجوز فيه اظهار العامل مثال التكرار
في الاغراء كالسلاح السلاح ومثال العطف فيه
السيف والرمح ومثال التكرار في التحذير الاسد
الاسد ومثال العطف فيه قوله تعالى ناقة الله
وسقياها ومثال اياك قولهم اياك من الاسد
ومثال الجائز في الاغراء قولك الصلاة جامعة وان
شئت ذكرت فقلت احضروا الصلاة او نحوه ومثاله

في التحذير قولك الاسد وان شئت ذكرت العامل فقلت
احذر الاسد **تنبيهات** الاول لما كان في الاغراء حث
على الفعل قدر عامله الزم ونحو افعل وايت ولما كان
التحذير عكسه قدر عامله اتق ونحوه **الثاني** قد علم
مما قدمناه ان التحذير اذا كان باياك او احد اخواته
فانه لا فرق في حذف العامل بين ان يعطف او يكرر او لا
ولكن لا بد من اعتبار حذف اخر مع حذف الفعل العامل
فاذا قلت اياك والاسد فالاصل احذر تلاقي نفسك
والاسد ثم حذف الفعل وفاعله ثم المضاف الاول وانيب
الثاني ثم الثاني وانيب الثالث فانتصب الضمير للفعل
واذا قلت اياك من الاسد فالاصل باعد نفسك من
الاسد ثم حذف الفعل وفاعله والمضاف فانفصل
الضمير وقيل التقدير واحذر من الاسد فنحو اياك
الاسد ممتنع على التقدير الاول وهو مذهب الجمهور
وجائز على الثاني ونحو اياك ان تفعل جائز على المذهبين
لكون ان يحذف معها الجار قياسا مطردا **الثالث**
فهم ايضا مما تقدم ان ايا في هذا الباب لا تكون لمتكلم
ولا لغائب وشذ نحو قوله واياي وان يحذف احدكم
الارنب وقول بعضهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا
الشواب **ص** والزم في مثل وشبهه نحو الكلاب
على البقر وانته خيرا لك **ش** من المواضع التي يجب
حذف عاملها المعمول الواقع في مثل او شبهه محذوف
العامل فانه لا يجوز ذكر عامله لان الامثال لا تغير

وكذا ما جرا مجراها والمثل قول مركب مشهور شبه مضربه بمورده وهو من الاستعارات التمثيلية كقولهم الكلاب على البقر والصيف ضيعت اللبن وكليهما وتمرا وامرا ونفسه واما ما جرا مجرا المثل فهو كل كلام اشتهر فبسبب شهرته شبه بالمثل في عدم تغييره من انه لا يغير نحو انتهوا خيرا لكم ومنه قدر سيبويه العوامل في هذه الاية انتهوا عن التثليث وايتوا خيرا لكم والكسائي قدره انتهوا يكن خيرا لكم قال بعضهم وليس ذلك بوجه لان كان لا تقدر قياسا اي في مثل هذا التركيب وقال الفراء وكان على تقدير كان كان انتهوا الله محسنا ص الثاني المفعول المطلق وهو المصدر الفضلة الموكد لعامله والمبين لنوعه او عدده كضربته ضربا او ضرب الامير او ضربتين ش الباب الثاني من المنصوبات المفعول المطلق وقيل له مطلق لعدم تقييده بالجار اذ يصدق عليه لفظ مفعول من غير صلة تضم اليه بخلاف غيره من المفاعيل اذ يقال مفعول به وله وفيه ومعه وعرفه بقوله المصدر الى اخره بقوله المصدر كالجنس وقوله الفضلة يخرج ما كان عمدة من المصادر نحو ركوعك ركوع حسن وقوله الموكد الى اخره مخرج لما عداه من المصادر الواقعة فضله في الكلام نحو قمت اجلالا لك وكرهت قيامك فان اجلالا وقيامك مصدران فضلتان ولكنهما غير موكدين ولا مبينين لنوع ولا عدد ويخرج ما

كان من المصادر موكدا لمواقعه في نحو كرهت البحور البحور
فانه وان كان موكدا لكن لا لعامله واستفيد من قوله
الموكد الى اخره ان المفعول المطلق ثلاثة اقسام موكدا
لعامله كضربت ضربا ومبين لنوعه كضربت ضرب
الامير ومبين لعدده كضربت ضربتين ومعنا كونه
موكدا لعامله انه موكد للمصدر الذي تضمنه العامل
من غير زيادة لانك اذا قلت ضربت فكانك قلت احدثت
ضربا فاذا قلت ضربا صار مجموع ذلك بمنزلة قولك
احدثت ضربا ضربا فضربا تاكيد للمصدر المتضمن
خاصة لا الاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل ايضا
والمراد بتبيين النوع هو المختص واختصاصه اما باضافة
كضرب الامير او بنعت نحو ضربا شديدا او بالالف
واللام نحو ضربت الضرب الذي تعرفه ونحو ذلك ومعنا
كونه مبينا لعدده انه دال على عدد المرات معينا
كان كضربت ضربتين ام لا كضربت ضربات فانه دال
على عدد من الضربات مبهم **تنبيهان** الاول ان
المصدر الموكد يسمى المبهم والمعبر المختص وجعل
المعدود مقابلا للمختص في طريقة لبعضهم والظاهر
كما في التسهيل اندراجه تحت المختص وعلى هذا
فالمصدر قسمان مبهم ومختص والمختص قسمان
معدود وغير معدود ثانيهما في نسبته كغيره
من النحاة التاكيد للفعل توسع لانه ليس الا تاكيدا
للمصدر الذي في ضمنه كما علمت **ص** وما بمعنا المصدر

بضربا ع

مثله

مثله نحو فلا تميلوا كل الميل ولا تضروه شيئا فاجلدوهم
ثمانين جلدة **ثم** لما قرر الشيخ ان المفعول المطلق
هو المصدر وكان بعض ما ليس بمصدر مما له دلالة
على المصدر ينتصب مفعولا مطلقا ذكر ذلك بقوله
وما بمعنى المصدر مثله في الانتصاب على المفعولية
المطلقة فمن ذلك كل وهو مما ناب عن المصدر المبين
للنوع نحو قوله تعالى فلا تميلوا كل الميل وقول الشاعر
وقد يجمع الله الشتيتين بعدما * يظنان كل الظن ان لا تلاقيا *
ومنه ايضا ما دل على المصدر من النكرات المفيدة للعموم
لكونها في سياق نفي او شبهه نحو ولا تضروه شيئا
اي لا تضروه بنوع من انواع الضر ومنه وهو مما ناب
عن المصدر المبين للعدد وهو اسم العدد نحو قوله
تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ونحو ضربته ثلاثين
ضربة **تنبيهان** الاول ما ذكره المصنف من امثلة
ما ناب عن المصدر في الانتصاب مفعولا مطلقا خاص
بقسم المبين كما علمت والمصدر المؤكد كالمبين في ان
ما يدل عليه ينتصب مفعولا مطلقا نائبا عنه فمن
ذلك المرادف نحو قعدت جلوسا ومنه المشارك له
في مادته نحو والله انبتكم من الارض نباتا ونحو
وتبتل اليه تبتيلا **الثاني** يظهر مما ذكره المصنف
رحمه الله ان بين المفعول المطلق والمصدر عموما
وخصوصا من وجه فيجتمعان في ضربته ضربا ويوجد
المصدر بدون المفعول المطلق في نحو قعودك حسن
ويوجد المفعول المطلق بدون المصدر في نحو ضربته

سوطا او عصا والله اعلم ص الثالث المفعول له وهو المصدر
الفضلة المعلل لحدث شاركه في الزمان والفاعل كقمت
اجلالا لك ش الثالث من المنصوبات المفعول له ويقال
له المفعول لاجله ومن اجله وحده الشيخ بقوله المصدر
الى اخره فالمصدر كالجنس وخرج به جئتك للسمن
والعسل والفضلة كالفصل مخرج لما كان عمدة من المصادر
وقوله المعلل لحدث يخرج المفعول المطلق وغيره من
المفعولات فانه لا تعليل فيها وقوله يشاركه في
الزمان والفاعل مخرج ما اختلف فيه زمان العلة
والمعلول نحو وقد نضت لنوم ثيابها وما اختلف
فيه فاعلهما نحو واني لتعروني لذكراك هزة
فانه وان صدق عليهما انه فعل لاجلهما فهما
علتان له لكن ليسا في الاصطلاح مفعولا لهما فاخرجهما
بقيد المشاركة له في الزمان والفاعل تنبيهان
الاول فهم من اقتصاره على ما ذكره من القيود انه لا
يشترط كونه قلبيا كالرغبة ونحوها وهو مذهب
الفارسي وخالف في ذلك ابن الخباز فشرط كونه قلبيا
واعتمده المصنف في غير هذا الكتاب فنحو جئتك
قراءة العلم يتعين جره عند ابن الخباز ويجوز نصبه
عند غيره الثاني ان المفعول له على نوعين نوع لا
يتقدم في الوجود على ما جعل علة له والمثال الذي
ذكره المصنف وهو قمت اجلالا لك من النوع الاول
ومثال النوع الثاني قعد عن الحرب جبنا ص ويجوز
فيه ويجب في معلل فقد شرطا ان يجر باللام او

نا ينسها

نائبها ش ذكر في هذا الكلام مسئلتين المسئلة
الاولى المستوفي للشروط المذكورة لا يتعين نصبه
وانما يجوز لانها شروط لجواز النصب لا لتعيينه
لكن يكثر جره ان كان بال نحو ضربته للتاديب ويقل
ان كان مجردا منها وليس مضافا نحو من امكم رغبة
فيكم جبر ويستوي في الجر والنصب في المضاف
نحو ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله وان منها
لما يهبط من خشية الله المسئلة الثانية ان ما
فقد شرطا من الشروط مع عوزه معللا به يجب
جره باللام او بغيرها مما يدل على التعليل واشار
بقوله او فاجررها الى ان الاصل في افادة التعليل هو
اللام وان غيرها من الحروف وان افاد التعليل فهو
كالنائب عنها ففاقد المصدرية نحو والارض
وضعها للانام وتقدم التمثيل لما فقد غيره من
الشروط والله اعلم ص الرابع المفعول فيه وهو
ما ذكر فضلة لاجل امر وقع فيه من زمان مطلقا
او مكان مبهم او مفيد مقدارا او مادته مادة عامله
كصمت يوما او يوم الخميس وجلست امامك وسرت
فرسخا وجلست مجلسك ش الرابع من المنصوبات
المفعول فيه وهو المسمى ظرفا وقد عرفه الشيخ بقوله
ما ذكر فضلة الى اخره فقوله ما ذكر فضلة كالجنس
يدخل فيه المفاعيل وغيرها من الفضلات وقوله
لاجل امر وقع فيه كالفصل يخرج به بقية المفاعيل

كما في قوله تعالى تخافون يوما وقوله تعالى الله اعلم حيث
يجعل رسالاته فانهما ذكر الاجل امر وقع عليهما لا
فيهما من المفعول به وقوله من زمان الى اخره مخرج
لنحو قوله وترغبون ان تنكحوهن اذا قدر رغبي
او في نكاحهن فانه فضلة ذكر لامر وقع فيه وهو
الرغبة لكنه ليس بزمان ولا مكان وفيه بتنوع
الظرف الى نوعين ظرف الزمان وانه يكون مبهما كيوم
وحين ولحظة وساعة ومختصا كيوم الخميس ويوم
عرفة وفهم ذلك من قوله مطلقا وظرف مكان وانه
ثلاثة اقسام مبهم وهو ما افتقر الى غيره في بيان
صورة مسماه كاسماء الجهات ومفيد مقدار انحو بريد
وميل وفرسخ وما اتحدت مادته ومادة عامله
كجلست مجلسك وقعدت مقعدك **تنبيهان**
الاول اوهم العطف في قوله مبهم او مفيد مقدارا
ان المفيد المقدار ليس داخلا في المبهم وبه قال بعض
النحويين وقال الشلوبين انه داخل فيه وصحح بعضهم
انه شبيه بالمبهم لا مبهم وعلى هذا يصح فيه القولان
انتهى الثاني دخل في قوله او مادته مادة عامله
نحو سرني جلوسي مجلسك واعجبني قعودي مقعدك
وانه لا فرق في العامل بين الفعل كما مثل به المصنف
وبين الاسم كهاذين المثالين وما اشبههما
واحترز بذلك عما لا يتحد فيه مادة العامل والظرف
نحو ذهبت في مرمى زيد ورميت في مذهب عمرو

قال المصنف ... وحقيقة الامر فيه ابهاما واختصاصا صح

بلا يجوز

فلا يجوز في القياس جعل شيء من ذلك ظرفا وما سمع
من ذلك منصوبا ظرفا كقولهم هو مني مقعد القابلة
ومزجر الكلب ومناط الثريا فشاذ ان قدر عامله
الاستقرار فان قدر العامل في مقعد قعد وفي مزجر
زجر وفي المناط ناط لم يكن شاذا ص والمكان غير هنى
يجر بفي كصليت في المسجد ونحو فلا خيمتي ام معبد
وقولهم هو خلف الدار على التوسع ش لما ذكر ان ظرف
المكان يكون احد الاقسام الثلاثة المذكورة فيما
سبق وكان مقتضاه ان غيرها من الاماكن لا ينتصب
ظرفا صرح بقضية ذلك فقال والمكان غير هنى اي
من الاقسام الثلاثة يجر بفي اي لا ينتصب على الظرفية
بل يستعمل مجرورا بفي كما تقول صليت في المسجد
واقمت في الدار وسكنت في البيت ثم انه استشعر
سوالا يرد على ذلك وهو انه قد ورد نصب المكان
من غير المذكورات وذلك في نحو قوله فلا خيمتي
ام معبد واراد به قول الشاعر جزا الله رب العرش
خير جزايه * رفيقين قالا خيمتي ام معبد
وفي نحو خلف الدار وسكنت البيت واجابه
عنه بان النصب فيه ليس على الظرفية حتى يرد على ما
قرره بل انما هو على التوسع باسقاط الخافض واجراء
القاصر مجرى المتعدي فيكون المنصوب شبيها
بالمفعول به وهذا الذي ذكره المصنف هو مذهب
الفارسي واختاره ابن الحاجب والثالث انه مفعول

ابن مالك ونسبه الى
سيبويه والى الجمهور
واختاره
ح

وقد قيل يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر وهو مذهب
الاخفش والله اعلم ص الخامس المفعول معه وهو
الاسم الفضلة التالي واو المصاحبة مسبوقة بفعل
او ما فيه معناه وحروفه كسرت والنيل وانا سائر
والنيل شـ الباب الخامس من المنصوبات باب
المفعول معه وهو اخر المفاعيل الخمسة وجعل اخرها
للتردد في كونه قياسيا او سماعيا ولكون العامل
لا يصل اليه الا بواسطة الواو وقد عرفه المصنف وحده
بقوله الاسم الفضلة الى اخره فالاسم كالجنس والفضلة
مخرج للعمدة وقوله التالي واو المصاحبة يخرج غيره
من المفاعيل لكونه مشاركا لذلك المعمول الذي قبل
الواو في ذلك الفعل في وقت واحد اي وقت سيرهما
معا وفي قولك سرت انا وزيد بالعطف مشاركا
في السير لكن لا يلزم كون سيرهما في وقت واحد
وقوله مسبوقة اي واو المصاحبة وقوله بفعل الى اخره
مخرج لنحو هذا لك واباك فلا يتكلم به بالنصب واما
بالجر فيجوز اعادة الجار ففيه الخلاف الاتي في باب
العطف وقوله كسرت والنيل مثل للفعل وقوله انا
سائر والنيل مثال لما فيه معنى الفعل وحروفه
فان قيل قد قالوا ما انت وزيدا وكيف انت وزيدا
بنصبوا على المفعول معه مع عدم الفعل والاسم الذي
بمعناه وحروفه فالجواب ان الفعل موجود تقديرا
لان انت فاعل بفعل محذوف والتقدير ما تكون وكيف

فانه ليس شيء منصوبا بعد الواو ومعنا المصاحبة ح

تصنع

نصبه ثم حذف الفعل وحده فبرز الضمير وانفصل فان قيل
مثل ذلك في نحو هذا لك واياك ويتكلم به بالنصب
على المفعول معه ويراعى التقدير كما روعي في قولهم
مالك وزيدا حيث اوجبوا فيه النصب على المفعول
معه فالجواب الفرق بينهما قوة الداعي الى تقدير
الفعل في مالك وزيدا بسبب تقديم ما الاستفهامية
التي هي بالافعال اولى وتاخر الجار والمجرور لاقتضائه
ما يتعلق به وجوبا فصار كانه مذكور ولم يوجد
في نحو هذا لك الا داع واحد وهو تاخر الجار
والمجرور ولا يلزم من اعتبار امر عند قوة الداعي
اليه اعتباره عند عدم قوته فائدة العامل
في المفعول معه ما سبقه من فعل او شبهه وقال
الجرجاني الواو وقال الزجاج العامل فيه محذوف
والتقدير سرت ولابست النيل فيكون حينئذ
مفعولا به وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف
فيكون العامل فيه معنويا والاولى احالة العامل
على اللفظي ما لم يضطر الى المعنوي ص السادس
المشبه بالمفعول به نحو زيد حسن وجهه وسياتي
ش السادس من المنصوبات المنصوب على التشبيه
بالمفعول به وهو معمول الصفة المشبهة بالمفعول
به باسم الفاعل وهي الصفة التي استحسنت اضافتها
لفاعلها في المعنى كحسن الوجه وطاهر العرض
مخرج نحو زيد ضارب ابوه عمرا فليس منها

لانه يمنع ان يقال فيه ضارب ابيه لالتباسه بالمفعول
به ويجوز زيد كاتب ابوه فانه لا يحسن فيه اضافة كاتب
الى الاب وسبب عدم حسن ذلك ان الصفة لا تضاف
لمرفوعها حتى يقدر اسناد فاعله الى ضمير موصوفها
والدليل على ذلك امران احدهما انهم لو لم يقدروا
ذلك لزم اضافة الشيء الى نفسه والثاني انهم لا يؤنثون
الصفة في نحو هند حسنة الوجه فحينئذ لم يحسن
ان يقال كاتب الاب لان من كتب ابوه لا يصح اسناد الكتابة
اليه وحسن ان يقال حسن الوجه لان من حسن وجهه
حسن اسناد الحسن الى جملته فيقال زيد حسن
فيكون في حسن ضمير عائد على زيد هو فاعل ويصح
لك حينئذ ان تذكر بعده الوجه او وجهه منصوبا
ولا يصح ان يكون تمييزا لتعريفه فيكون على انه مشبه
بالمفعول به لان عامله وهو الصفة وان كان قاصرا
شبه باسم فاعل الفعل المتعدي ووجه الشبه بينهما
الوصفية وقبول التثنية والجمع والتانيث وطلب
كل منهما بعد استيفاء فاعله ما بعده ص السابع
الحال وهو وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه
او تاكيده او تاكيد عامله او مضمون الجملة قبله
نحو فخرج منها خائفا يترقب ٠ لآمن من في الارض
كلهم جميعا فتبسم ضاحكا وارسلناك للناس رسولا
وقوله ٠ انا ابن دارة معروفا بها نسبي ٠ ش السابع
من المنصوبات الحال وهي قسمان موسسة ومبينة ؤ

وهي

وهي التي لا يستفاد معناها من غيرها بدونها ومؤكدة
وهي بخلاف ذلك أي ما يستفيد معناها من غيرها وكان
الأحسن تقسيمها وإفراد كل قسم بحد لكن المصنف
كثيرا ما يراعي الاختصار ويحد الشيء المختلف الأقسام
بحد واحد ويأتي فيه بأو الدالة على تنويع المحدود
وانقسامه ومنه ما ذكره في هذا المحل بقوله وصف
كالجنس يدخل فيه الخبر في زيد قائم والمبتدأ كالقائم
أخوك والنعت في جاءني رجل راكب والتمييز في نحو
لله دره عالما ويخرج به القهقرى من نحو رجع زيد
القهقرى فإنه ليس بوصف وقوله فضلة كالفصل مخرج
للخبر والمبتدأ وقوله منصوب إلى آخره فصل أخرج به
النعت والتمييز المذكورين فإن النعت مذكور لتخصيص
المنعوت والتمييز لبيان جنس المتعجب منه وبيان
الهيئة وقع بهما ضمنا لا قصدا وقوله مبينة صاحبه
أو مؤكده بيان لأنواع الحال وهي كما تقدم مؤسسة
وهي المسوقة لبيان هيئة صاحبها ومؤكدة وهي
أنواع مؤكدة لصاحبها ومؤكدة لعاملها ومؤكدة
لمضمون جملة قبلها مثال المبينة للهيئات فخرج
منها خائفا يترقب ومثله قولك جاء زيد راكبا
ومثال المؤكدة لصاحبها قوله تعالى لآمن من في
الأرض كلهم جميعا ومثال المؤكدة لعاملها قوله
تعالى فتبسم ضاحكا من قولها وقوله وأرسلناك
للناس رسولا وذكر لها المصنف هذين المثالين

اشارة الى ان المؤكدة لعاملها قد تكون مؤكدة له معنا فقط كالمثال الاول او لفظا ومعنا كالمثال الثاني ومثال المؤكدة لمضمون الجملة قولك زيد ابوك عطوفا • وقول سالم ابن دارة اليربوعي • انا ابن دارة معروفا بها نسبي • وهل بدارة يا للناس من عار • فقولك عطوفا مؤكد لمضمون جملة انا ابن دارة ولابد في هذه الجملة ان يكون جزءاها اسمين معرفتين جامدين لابد ان يتاخر الحال عنها وعامل هذه الحال محذوف فلا يتقدم عليها ولا يتوسط بين جزءيها وعامل هذه الحال محذوف وجوبا لتنزيل الجملة المذكورة بدلا من اللفظ به وتقديره في نحو زيد ابوك عطوفا مما المبتدا فيه غير انا احقه او اعرفه وفي نحو انا ابن دارة مما المبتدا فيه انا احق او اعرف او احقني او اعرفني تنبيهان الاول يوخذ اعتبار شروط الجملة المذكورة من المثال وقد يقال يوخذ اشتراط تعريف جزءيها من ذكر التاكيد في الحال الحاصلة عنها لان التاكيد انما يكون لشيء عرف ويوخذ اشتراط الجمود من جعلها موكدة بالحال لانه اذا كان احد جزءيها مشتقا او شبيها به كان عاملا في الحال وكانت موكدة لعاملها لا لمضمون الجملة ويستفاد وجوب تاخير هذه الحال من قوله قبله التنبيه الثاني كما تكون الحال مفردة تكون جملة اسمية او فعلية وظرفا ومجرورا وشمل ذلك قوله في الحد وصف فان المراد به كما قال وصف بالفعل

او بالقوة

او بالقوة ص وتاتي من الفاعل ومن المفعول ومنهما
مطلقا ومن المضاف اليه ان كان المضاف بعضه نحو لحم
اخيه ميتا او كبعضه نحو ملة ابراهيم حنيفا او
عاملا فيها نحو اليه مرجعكم جميعا ش لما قسم
الحال باعتبار وصفها القايم بها من التاسيس والتاكيد
اخذ يقسمها باعتبار صاحبها وهو تقسيم له ايضا
فقال انها تاتي من الفاعل اي يكون صاحب الحال فاعلا
نحو جاء زيد راكبا ونحو فخرج منها خايفا يترقب
وتاتي من المفعول اي يكون صاحب الحال مفعولا نحو
ضربت اللص مكتوفا ونحو وارسلناك للناس رسولا
ومن الفاعل والمفعول نحو لقيته راكبين وقوله مطلقا
اي تاتي الحال من الفاعل ومن المفعول ومنهما بلا شرط في
بخلاف مجيئها من المضاف اليه فانه مشروط بان يكون
المضاف بعضه اي بعض المضاف اليه نحو قوله تعالى ايحب
احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا وقولك اعجبني وجهها
مسفرة وقوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل
اخوانا او يكون كبعضه اي يكون المضاف كبعض
المضاف اليه بان يستقيم الكلام بحذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه نحو قوله تعالى ان اتبع ملة ابراهيم
حنيفا او عاملا اي او يكون المضاف عاملا في الحال
نحو اعجبني انطلاقك منفردا وقوله تعالى اليه مرجعكم
جميعا ونحو هذا شارب السويق ملتوتا واعلم
ان بعضهم منع مجيء الحال من المضاف اليه في الصورتين

الاولى اعني اذا كان المضاف بعضا او كبعض منه لانه
يصير العامل في الحال غير العامل في صاحبها وهو ممتنع
والصواب اعتباره لانه اذا كان بعض المضاف اليه او
كبعضه كانا كالشيء الواحد وصح مجيء الحال منه الا ترى
لو قيل في الكلام ونزعنا ما فيهم من غل واتبعوا ملة
ابراهيم حنيفا لكان سائغا حسنا ص وحقها ان تكون
نكرة منتقلة مشتقة وان يكون صاحبها معرفة
او خاصا او عاما او مؤخرا وقد يتخلف ش لما فرغ
من ذكر الحال واقسامها اخذ يذكر لها اوصافا
معتبرة فيها فمنها ان تكون نكرة وانما كان كذلك
لانه سيأتي ان الغالب في الحال ان تكون مشتقة وصاحبها
معرفة فاذا كانت معرفة فربما توهم انها صفة
وقد يتخلف كونها نكرة بان تتعرف في اللفظ اما
باللام نحو جاءوا الاول فالاول وارسلها العراك او بالضمير
نحو وحده ومع ذلك فيجب تنكيرها معنى
بتقدير ال زائدة وان الاضافة لا تفيد تعريفا
هذا هو مذهب الجمهور واجاز يونس والبغداديون
ان تكون معرفة وقاسوا على جاءوا الاول فالاول
وحينئذ فحكم المصنف بتخلف التنكير اراد به
تخلفه في اللفظ ليوافق مذهب الجمهور ولو حمل
على التخلف لفظا ومعنى لصح ووافق المذهب الاخر
ومنها ان تكون منتقلة او غير لازمة للمتصف
بها كما في جاء زيد راكبا وضربت اللص مكتوفا

والعفوا

66

وهذا الوصف غالب لا لازم لورودها بدونه فيما اذا
كانت موكدة لمضمون الجملة نحو زيد ابوك عطوفا او دل
عاملها على تجدد صاحبها نحو خلق الله الزرافة يديها
اطول من رجليها وفي غير ذلك ايضا نحو قوله تعالى
قايما بالقسط ونحو وخلق الانسان ضعيفا ومنها ان
تكون مشتقة اي مصوغة من مصدر للدلالة على
متصف وهذا الوصف ايضا غالب لا لازم فتقع جامدة
مؤولة بالمشتق نحو بدت الجارية قمرا وتثنت غصنا
اي مضيئة ومعتدلة وغير مؤولة بالمشتق نحو
قرءانا عربيا ونحو هذا حديدك خاتما وهذا
مالك ذهبا ومنها ان يكون صاحبها معرفة لان الحال
وصاحبها في المعنى خبر ومخبر عنه فلا حكم في صاحبها
التعريف كما في المبتدا وقد تاتي نكرة بمسوغ كالمبتدا
ومن مسوغات تنكير صاحب الحال ان يكون خاصا
او مخصوصا اما بوصف نحو قول الشاعر • نجيت يا رب
نوحا واستجبت له • في فلك ماخر في اليم مشحونا
او باضافة نحو قوله تعالى في اربعة ايام سواء للسائلين
او بمعمول نحو عجبت من ضرب اخيك شديدا ومن
المسوغات لتنكيره ايضا ان يكون عاملا كان يتلو
نفيا او شبهه وهو النهي والاستفهام مثال
النفي قولك ما جاء احد راكبا ومثال النهي قول الشاعر
• لا يركنن احد الى الاحجام • يوم الوغا متخوفا لحمام
ومثال الاستفهام قول الشاعر

لمية موحشا طلل ... يلوح كانه خلل

وقد ياتي صاحب الحال نكرة بغير مسوغ كقوله عليه مائة
بيضا وفي الحديث وصلى رجال قياما **تنبيهان**
الاول اشار الى تخلف الاوصاف المذكورة او تخلف بعضها
بقوله وقد يتخلف اي وقد تتخلف جميع الاوصاف
المذكورة وقد يتخلف مجموعها في حال من الاحوال
لكنها ليست بسواء في تخلفها فان منها ما تخلفه
شاذ ومنها ما تخلفه مطرد وان كان قليلا الثاني يوخذ
من قوله مشتقا بالمعنى الذي عرفته ان الحال لا يكون
مصدرا لان المصدر ليس بمشتق بل مشتق منه ولئلا
يلزم الاخبار عن الذات بالمعنى وانما كان يلزم ذلك لان
الحال وصاحبها في المعنى خبر ومخبر عنه كما تقرر فحق
الحال ان تدل على ما يدل عليه نفس صاحبها كالخبر
بالنسبة الى المبتدا فلذلك نحو جاء زيد ضاحكا
وممتنع جاء ضحكا لكن قد ورد من كلامهم ما وقع
فيه المصدر حالا قليلا في المعارف نحو وحده وارسلها
العراك وكثيرا في النكرات كطلع بغتة وجاء ركضا
واول لمبالغته بالوصف وراكضا واجمع الفريقان
البصريون والكوفيون على عدم اطراده الا المبرد
فقاسه فيما كان نوعا من العامل كجاء سرعة بخلاف
جاء ضحكا وقاسه ابن مالك ايضا في مثل اما علما
فعالم وفي نحو زيد زهير شعرا وفي مثل انت الرجل
علما وقد يعرب المنصوب في هذه الثلاثة تمييزا

ص الثامن التمييز وهو اسم نكرة فضلة يرفع ابهام
اسم او اجمال نسبة ش الباب الثامن من المنصوبات
التمييز وهو لغة فصل الشيء من غيره وفي الاصطلاح ما
قاله المصنف فقوله اسم اعلام بجنسه وانه ليس
كالحال في كونه ظرفا او مجرورا او جملة وقوله نكرة
فصل مخرج لنحو زيد حسن وجهه واما قوله
صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو مخرج على
زيادة ال وقوله فضلة مخرج لنحو قائم من زيد قائم
فانه اسم نكرة لكنه ليس فضلة وقوله يرفع ابهام
اسم الى اخره يخرج الحال نحو جاء زيد راكبا فانه ليس
رافعا لا بهام اسم ولا اجمال نسبة وانما هو مبين
للهيئة ويفهم ان التمييز على نوعين نوع رافع
ابهام اسم نحو رطل زيتا ونوع رافع اجمال نسبة نحو طبت
نفسا وقد اورد على هذا الحد طويلا من قولك
رايت رجلا طويلا فانه اسم نكرة رافع ابهام اسم
وهو رجل لانه ذات مبهمة بالوضع صالح لكل فرد
من افراد الرجال متخذ فرا حد او صافه تمييزا عما
يخالفه ويمكن ان يجاب بان الابهام المرتفع بالتمييز
هو فيما يرجع الى الجنس الاترى انك اذا قلت عندي
رطل ولم تذكر تمييزا تردد في جنس ذلك الرطل
فاذا قلت زيتا ارتفع ذلك الابهام بخلاف رايت
رجلا طويلا فان الابهام المرتفع بالوصف بالنسبة
الى امر زايد على الجنس فان رجلا يفيده والله اعلم

ص جا الاول بعد العدد الاحد عشر فما فوقها الى المائة
وكم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت وبعد المقادير
كشبر ارضا وقفيز برا وشبههن نحو مثقال ذرة
خيرا ونحي سمنا ومثلها زبدا وموضع راحة سحابا
وبعد فرعه نحو خاتم حديدا ش لما ذكر ان التمييز
نوعان اخذ يبين كل نوع على جهة التفصيل فذكر هنا
النوع الاول وهو اربع لا باعتبار اسم. فمنها الواقع
بعد عدد صريحا كان ذلك العدد كالاحد عشر
والاحدى عشرة واخواتهما والعشرين واخواتها
الى اخر التسعين وهو المراد بقوله الى المائة كقوله
تعالى احد عشر كوكبا وقوله اثني عشر نقيبا وقوله
وقوله ثلاثين ليلة واربعين ليلة وسبعين رجلا
وتسع وتسعون نعجة او غير صريح وهو كم
الاستفهامية كقوله كم عبدا ملكت وكم شخصا
رايت ومنه الواقع بعد ما يفيد مقدارا وهو
المراد بقوله بعد المقادير وهو ما يفيد مساحة
كشبر ارضا او كيلا نحو قفيز برا او وزنا نحو منوين
عسلا ومنه الواقع بعد ما يفيد شبه المقادير
وهو المراد بقوله وشبههن وهذا تارة يشبه
الوزن نحو مثقال ذرة خيرا او يشبه الكيل نحو نحي
سمنا او يشبه المساحة نحو موضع راحة سحابا
او يحتمل مشابهة المساحة والوزن نحو على التمرة
مثلها زبدا ومنه الواقع بعد ما هو فرع له نحو

خاتم

خاتم حديد اما الخاتم فرع الحديد ومثله بابا
ساجا وجبة خزا وقيل في هذا انه حال تنبيهان
الاول تمثيله في كم الاستفهامية بكم عبدا ملكته
يحتمل امرين احدهما تعين افراده وهو الصحيح
وقيل يجوز جمعه مطلقا وقيل يجوز ان كان السوال عن
الجماعة نحو كم غلمانا لك اذا اردت اصنافا من
الغلمان وهذا مذهب الاخفش ثانيهما تعين
نصبه وهو مذهب بعض النحويين سواء جرت كم
ام لم تجر وقيل يجوز جره مطلقا سواء ايضا جرت ام
لا حملا على كم الخبرية وقيل يجوز ان جرت ويمتنع ان
لم تجر وهذا هو الصحيح وينبغي حمل كلام الشيخ
عليه لتمثيله بكم غير مجروره الثاني الناصب
للتمييز الرافع لابهام الاسم هو ذلك الاسم المبهم
والله اعلم ص والثاني اما محولا عن الفاعل نحو
واشتعل الراس شيبا او عن المفعول نحو وفجرنا الارض
عيونا او عن غيرهما نحو انا اكثر منك مالا او غير
محول نحو لله دره فارسا ش هذا بيان للنوع الثاني
وهو الرافع لابهام النسبة وهو على قسمين محول
او غير محول النوع الاول المحول وهو اقسام لان النسبة
المبهمة لها نسبة الفعل الى الفاعل نحو قوله تعالى
واشتعل الراس شيبا اي اشتعل من جهة الشيب
والاصل واشتعل شيب الراس فحول الاسناد الى الراس
ونصب شيب على التمييز ومثله طاب زيد نفسا

اصله طاب نفس زيد واما نسبة الفعل الى المفعول نحو
قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا والاصل وفجرنا عيون
الارض ثم اوقع الفعل على الارض ونصب العيون على التمييز
ومنه غرست الارض شجرا اصله غرست شجر الارض
واما نسبة الخبر الى المبتدا نحو زيد اكثر مالا والاصل
مال زيد اكثر ثم حول الاسناد الى زيد ونصب مالا
على التمييز ومثله عمرو طيب نفسا النوع الثاني
غير المحول وهو الواقع بعد ما يفيد التعجب نحو لله
دره فارسا وما احسنه رجلا واحسن به ابا تنبيه
الناصب للتمييز الرافع لابهام النسبة هو المسند
من الفعل او شبهه خاتمة يجوز في التمييز الرافع
لابهام الاسم ان يجر باضافة ذلك الاسم اليه كشبر
ارض وقفيز بر الا ان يكون الاسم عددا نحو عشرين
رجلا او مضافا نحو مثلها زبدا ويجوز ايضا ان يجره
بمن نحو رطل من زيت وقفيز من بر الا في العدد نحو
تفخم واما الرافع لابهام النسبة فلا يجر بالاضافة
اصلا ويجر بمن نحو ما احسنه رجلا ولله دره فارسا
لا في نحو ما احسنه ادبا وطاب نفسا وفجرنا الارض
عيونا ص التاسع المستثنا بليس ولا يكون
او بما خلا او بما عدا مطلقا ش الباب التاسع
من المنصوبات المستثنا وهو المذكور بعد الا
او احدى اخواتها والمستثنا من حيث هو قد
يكون منصوبا وقد يكون غير منصوب وقد ذكر

هنا

هنا مع المنصوب غيره استيفاء للاقسام وتتميما
للفائدة والادوات التي يستثنى بها ثمانية الفاظ
حرفان عند الجميع وحاشا عند غير سيبويه وفعلان
وهما ليس ولا يكون ومترددان بين الفعلية
والحرفية وهما خلا وعدا واسمان وهما غير وسوا
وبدا بالكلام على المستثنى بليس وما ذكر معها
في هذا الكلام لتعيين نصبه على كل تقدير وفي كل
حال على ما سنبينه ولذلك قال مطلقا فكان
تقديمه اهم فاما المستثنى بليس ولا يكون فهو
واجب النصب كقولك قام القوم ليس زيدا ولا يكون
زيدا وانما وجب نصبه لانه خبرهما واسمهما
ضمير مستتر فيهما عائد اما على اسم الفاعل المفهوم
من الفعل السابق اي ليس هو اي القائم زيدا او على
البعض المدلول عليه بكله السابق اي ليس هو اي
بعض القائمين زيدا والاول مذهب الكوفيين والثاني
مذهب البصريين واختلفوا في جملة الاستثناء
هل لها محل فقيل محلها النصب على الحالية وقيل لا
لانها مستانفة وصححه ابن عصفور واما المستثنى
بخلا وعدا الواقعتين بعد ما فهو متعين النصب
لتعين فعليتهما حينئذ لان ما مصدرية ولا
يليهما حرف جر وبعضهم قدرها زائدة فجوز
الجر وهو شاذ لانه لم يعهد زيادة ما قبل حرف
الجر وانما عهدت بعدها وموضع ما وصلتها

نصب بلا خلاف وان اختلف هل هو على الحال او على الظرفية
على حذف مضاف بتقدير قاموا ما عدا زيدا اي مجاوزين
زيدا او وقت مجاوزتهم زيدا ص او بالا بعد كلام
تام موجب او غير موجب وتقدم المستثنى نحو فشربوا
منه الا قليلا • وما لي الا آل احمد شيعة • ش
للمستثنى بالا احوال لانه تارة يكون الكلام تاما وتارة
غير تام واذا كان تاما فتارة يكون واجب النصب
وتارة يكون راجحه وتارة يكون مرجوحه وسنبين
هذا كله ان شاء الله تعالى وقدم المصنف ذكر ما يجب
نصبه بقوله او بالا معطوف على قوله في الكلام السابق
بليس اي يجب نصب المستثنى بعد ليس وما ذكر
معها مطلقا وبعد الا في حالتين الحالة الاولى ان يكون
بعد كلام تام موجب والكلام التام هو الذي اشتمل
على ذكر المستثنى منه والموجب هو الذي لم يسبق
بنفي او شبهه وهو النهي والاستفهام ومثاله
قوله تعالى فشربوا منه الا قليلا منهم ونحو قام
القوم الا زيدا الحالة الثانية ان يتقدم المستثنى
منه وهذا على قسمين القسم الاول ان يكون الكلام
موجبا نحو قام الا زيدا القوم فهذا واجب النصب
باتفاق والقسم الثاني ان يكون الكلام غير موجب
نحو ما قام الا زيدا القوم ومنه ما مثل به المصنف
وهو قول كميت ابن زيد الاسدي يمدح بني هاشم واهل
البيت • وما لي الا آل احمد شيعة • وما لي الا مذهب الحق مذهب

بان تقديم المستثنا وقع في كلام شرطيه وهذا
واجب النصب الا ان بعضهم جوز فيه تقديم العامل له
وجعل المستثنا منه بدلا قال سيبويه حدثني
يونس ان قوما يوثق بعربيتهم يقولون ما لي الا ابوك
ناصر فيجعلون ابوك بدلا انتهى وهو قليل ولذلك
لم يذكره الشيخ تنبيهان الاول اقتصاره في غير
الموجب حيث تقدم المستثنا الذي هو محل الخلاف
على وجوب النصب يفهم منه الوجوب في الموجب
والحالة هذه من باب الاولى ويجوز ان يكون معناه
الكلام يجب نصب المستثنا بالا بعد كلام تام موجب
سواء تقدم المستثنا والبعدية حينئذ تقديرية
او لم يتقدم والبعدية حينئذ حقيقية او غير
موجب اذا تقدم المستثنا لوفى بما ولو حذف
قوله او غير موجب وقال او تقدم المستثنا لوفى
بما ذكر مع الاختصار التنبيه الثاني انما وجب
نصب المستثنا من الموجب التام لان التفريغ لا يجوز
فيه والابدال لا يجوز لان المبدل منه في حكم الساقط
فيؤدي الى التفريغ في الاثبات فلم يبق الا النصب
واختلف في الناصب للمستثنا فقيل هو الا وهو
مذهب المبرد والزجاج واختاره بعض المتاخرين
واستدل له بما يطول ذكره وبه يشعر قول المصنف
في الاستثنا المفرغ فلا اثر لالا وقال الكسائي هو
منصوب بان مقدرة محذوفة الخبر وقال البصريون

العامل فيه الفعل المتقدم او معنا الفعل بتوسط الا وقيل هو منصوب باستثنى مضمرا ص وغير الموجب ان لم يذكر فيه المستثنى منه فلا اثر لالا ويسمى مفرغا نحو ما قام الا زيد ش لما فرغ من ذكر حكم الاستثنا من الكلام التام الموجب اخذ يتكلم على الاستثنا المفرغ وهو مقابله من الوجهين اعني ان اللفظ السابق عليه غير تام وغير موجب وسمي مفرغا لان ما قبلها قد تفرغ للعمل فيما بعدها كما ستبيني وغير التام هو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه وغير الموجب كما تقدم ان يتقدمه نفي او نهي او استفهام تقول في المنفي ما قام الا زيد فترفع زيد بقام وما رايت الا زيدا فتنصبه برايت وما مررت الا بزيد فتجره بالبا وصار الحكم معها كالحكم بعدها ومثال النهي ولا تقولوا على الله الا الحق ومثال الاستفهام فهل يهلك الا القوم الفاسقون ص وان ذكر وكان الاستثنا متصلا فاتباعه للمستثنى منه ارجح نحو ما فعلوه الا قليل او منقطعا فتميم تجيز اتباعه ان صح التفريغ ش ذكر في هذا الكلام ما كان نصبه راجحا من المستثنى بالا فاما الاول فهو المستثنى من كلام تام واليه اشار بقوله وان ذكر اي المستثنى منه بشرط ان يكون غير موجب وهذا معلوم من كونه جعله قسما من غير الموجب وان يكون الاستثنا متصلا كما صرح به اي المستثنى من جنس المستثنى

منه

منه والارجح اتباعه للمستثنا منه بدل بعض عند
البصريين وعطف نسق عند الكوفيين ونصبه
على الاستثنا مرجوح مع انه عربي جيد مثاله
قوله تعالى ما فعلوه الا قليل قرئ بالرفع على
الابدال وبالنصب على الاستثنا واما الثاني وهو ما
كان النصب فيه راجحا فهو المستثنا من كلام تام
غير موجب اذا كان منقطعا او المستثنا من غير جنس
المستثنا وصح فيه التفريغ ومعنا صحة التفريغ
ان يمكن تسلط العامل السابق الا على المستثنا نحو قوله
وبلدة ليس بها انيس ٭ الا اليعافير والا العيس ٭
يصح اسقاطه وتسليط عامله وهو ليس على ما بعد
الا وهو اليعافير والنصب ارجح عند تميم وواجب
عند الحجازيين فان فقد الشرط الاخير وهو صحة
التفريغ نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص اذ لا يقال
زاد النقص تعين النصب اجماعا ص والمستثنا
بغير وسوى مخفوض وبخلا وعدا وحاشا مخفوض
او منصوب وتعرب غير باتفاق وسوا على الاصح
اعراب المستثنا بالا ش اخذ يتكلم على حكم المستثنا
ببقية الادوات وهي غير وسوى وخلا وعدا
مجردتين عن ما وحاشا وذكر انها كلها مشتركة
في خفض المستثنا بها وان الخفض واجب بعد
غير وسوى جائز بعد الثلاثة الاخر ولنبدا
بالكلام على المستثنا بغير وسوى فنقول اما

غير فالاصل فيها ان تقع صفة وقد تخرج على الصفة
وتتضمن معنى الا فيستثنى بها باسم مجرور بسبب الاضافة
اليه ولا تخرج عن الصفة اصلا ويجب في لفظ غير ان تعرب
بما كان يعرب به المستثنى بالا وقد عرفت تفصيله
فيجب نصب غير بعد الكلام التام الموجب نحو قاموا
غير زيد وفي التام غير الموجب الذي لا يصح تفريغ نحو
ما نفع هذا المال غير الضرر ويترجح على الابدال في
التام الغير الموجب اذا كان منقطعا وصح التفريغ
عند تميم نحو ما فيها احد غير حمار ويتعين عند
الحجازيين ويترجح الابدال على النصب في الكلام التام
الغير الموجب اذا كان الاستثنا متصلا نحو قاموا
غير زيد بالضم وما رايتهم غير زيد بالنصب وما
مررت بهم غير زيد بالجر واما سوى فالمستثنى
بها كالمستثنى بغير في وجوب خفضه ابدا واما
هي نفسها فقال سيبويه والجمهور هي منصوبة
على الظرفية ابدا ولا تخرج عنها الا في الشعر وقال
الرماني والعكبري هي ظرف غالبا وكغير قليلا قال
المصنف والى هذا القول اذهب وقال الزجاج وابن
مالك سوى كغير معنا واعرابا فيستثنى بها اسم
مجرور بسبب الاضافة اليه كما تقدم وتعرب تقديرا
بما تعرب به غير لفظا خلافا لاكثر البصريين في ادعاء
لزومها النصب على الظرفية او عدم التصرف قال ابن
مالك رحمه الله تعالى وانما اخترت غير ما ذهبوا اليه

لامرين

لامرين احدهما اجماع اهل اللغة على ان معنى قولك قاموا
سواك وقاموا غيرك واحد فان احدا لا يقول ان سوا
هنا عبارة عن مكان او زمان وما لم يدل على زمان او مكان
فهو بمعزل عن الظرفية ثانيهما ان من حكم بظرفيتها
حكم بلزومها اياها وانها لا تتصرف والواقع في كلام
العرب نثرا ونظما خلاف ذلك فانها قد اضيفت
اليها وابتدئ بها وعملت فيها نواسخ الابتداء ونحوها
من العوامل اللفظية انتهى وقد نظر فيه من اوجه
ليس هذا موضع ذكرها والله اعلم واما المستثنى
بخلا وعدا فهو مجرور او منصوب لكن جره قليل
والكثير هو النصب فالجر على انهما حرفان جاران
متعلقان بالفعل او معنى الفعل بموضعهما نصب
والنصب على انهما فعلان والمنصوب مفعولهما
وفاعلهما ضمير عائد اما على اسم الفاعل المفهوم من
الفعل السابق واما على البعض المدلول عليه بكلية
السابق كما تقدم في ليس ولا يكون والتقدير قاموا
خلا هو اي القائم او بعضهم ~~شيئا~~ زيدا والجملة اما
حالية او مستانفة على ما تقدم في جملة ليس ولا يكون
ايضا واما المستثنى بحاشا فهو ايضا مجرور او منصوب
فاذا جر كانت حرفا وفي متعلقها ما تقدم في
متعلق خلا وعدا لا فرق بينها وبينهما في شيء
من ذلك وان افترقا من وجه اخر وهو ان حاشا
لا تصحب ما بخلافهما قال سيبويه لو قلت

ابتونى ما حاشر زيد الم يكن كلاما و قد اجازه بعضهم
على قلة قال ابن مالك و ربما قيل ما حاشر واستشهد على
ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم اسامة احب الناس الي
ما حاشر فاطمة وبقول الشاعر رايت الناس ما حاشا قريشا
فانا نحن اكثرهم فعالا ﴿ص﴾ والثوافي في خبر كان
واخواتها وخبر كاد واخواتها ويجب كونه مضارعا
موخرا عنها رافعا لضمير اسمها مجردا من ان بعد
افعال الشروع ومقرونا بها بعد حرى واخلولق وندر
تجرد خبر عسى واوشك واقتران خبر كاد وكرب
وربما رفع السببى بخبر عسى في قوله وماذا عسى
الحجاج يبلغ جهده اذ نحن جاوزنا حفير زياد ... يعنى رفع جهده شذوذا ان
﴿ش﴾ اشتمل هذا الكلام على العاشر والحادي عشر من
المنصوبات وهما خبر كان واخواتها وخبر كاد واخواتها
فاما خبر كان واخواتها فهو المسند الى اسمها بعد
دخولها نحو كان زيد عالما واصبح عمرو قائما وامسى
بكر فاضلا ولا يزال قصدك ناجحا وله احكام منها
انه يجوز توسطه بين هذه الافعال وبين اسمائها
مطلقا نحو قوله تعالى وكان حقا علينا نصر المومنين
وقول الشاعر لا طيب للعيش ما دامت منغصة
لذاته بادكار الموت والهرم اللهم الا ان يمنع
مانع من ذلك نحو وما كان صلاتهم عند البيت الا
مكاء وتصدية ومنها انه يجوز تقديمه على
هذه الافعال الا خبر دام فلا يجوز تقديمه على ما

المصدرية

73

المصدرية بالاتفاق واما توسطها بينهما ففيه خلاف والصحيح المنع والاخر ليس فلا يجوز عند جمهور البصريين واستدل لهذا الحكم بقوله تعالى وانفسهم كانوا يظلمون لان تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل ومنها ان معموله يجوز ان يلي هذه ان كان ظرفا او مجرورا باتفاق فان لم يكن احدهما امتنع عند جمهور البصريين وجاز عند الكوفيين واما خبر كاد واخواتها فهو مثل خبر كان الا انه اختص باعتبار امور زايدة فيه ولذلك افرد بباب فمنها انه يجب كونه جملة وشذ مجيئه مفردا بعد عسى وكاد وان تكون الجملة فعلية وشذ كونها اسمية بعد جعل وان يكون فعل هذه الجملة مضارعا وشذ كونه ماضيا بعد جعل والى ذلك كله اشار المصنف رحمه الله بقوله ويجب كونه مضارعا ومنها انه لا يجوز تقديمه على هذه الافعال ومقتضا كلامه جواز توسطه بينها وبين اسمايها مطلقا وهو مذهب المبرد والسيرافي والفارسي ومنع الشلوبين فيما اقترن فيه الخبر بان ومنها انه يجب ان يكون فاعل هذا المضارع ضميرا يعود على اسمها ولا يخرج عن ذلك من جميع هذه الافعال الا عسى فانه يجوز فيها خاصة ان يرفع خبرها السببي والمراد به الظاهر المتصل بضمير اسمها نحو قول الشاعر وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده

يروى بنصب جهده على الاصل وبرفعه على خلاف الاصل لاتصاله
بضمير اسمها والى ذلك اشار بقوله الشيخ وربما رفع السببي
بخبر عسى وقوله يبغى قوله الى اخره الشاهد وذان بعمل
تجرد خبر عسى من ان ورفعه السببي والله اعلم ومنها
وجوب اقترانه بان ان كان الفعل حرى واخلولق نحو حرى
زيد ان ياتي واخلولقت السماء ان تمطر ومنها وجوب
تجرده من ان في افعال الشروع والحكمة في ذلك ان ان
تخلص الفعل للاستقبال والشروع للحال فبينهما تناف
تقول اخذ يقول وشرع ينشد ولا يجوز اخذ ان
يقول ولا ان ينشد واما الافعال الاربعة الاخر وهي
عسى واوشك وكاد وكرب فان الكثير في الاوليين
منها الاقتران نحو عسى ربكم ان يرحمكم وقوله
• فانك موشك الا تراها ∴ والتجرد قليل كقوله
• عسى الكرب الذي امسيت فيه • يكون وراءه فرج قريب
وقوله يوشك من فر من منيته • في بعض غراته يوافقها
وفي الاخيرين يقل الاقتران • نحو قول الشاعر
• كادت النفس ان تفيض عليه ∴ وقوله •
• وقد كربت اعناقها ان تقطعا • ويكثر التجرد نحو
قوله تعالى يكاد زيتها يضيء تكاد تميز من الغيظ
وقوله • كرب القلب من جواه يذوب • تنبيهات
الاول استغنى المصنف رحمه الله عن التصريح باشتراط
كون الخبر جملة فعلية باشتراط كونه مضارعا لاستلزامه
له لان الفعل لا بد له من فاعل الثاني استثنى رفع خبر

عسى

عسى للسببي ساقط في بعض النسخ وثابت في كثير منها
وهي النسخة التي شرحنا عليها وعبارته فيها احسن
من عبارة التوضيح حيث قال ويجوز في عسى خاصة ان
ترفع السببي فان الرابع لخبرها لا في الثالث ذكر
المصنف وغيره من النحاة ان هذه الافعال ناقصة وظاهر
مذهب سيبويه رحمه الله تعالى انها تامة وان ان
والفعل بعدها منصوب على اسقاط الخافض ولعل ذلك
انما هو لاجل ان جعلهما خبرا عنها لا يستقيم الا بتقدير
المبالغة او حذف المضاف لان قولنا عسى زيد ان يقوم
اذا جعلنا ان والفعل فيه خبرا عن زيد يلزم منه الاخبار
عن الذات بالمعنى وهو ممتنع فيحتاج الى التاويل المذكور
وهو اما المبالغة بجعل زيد نفس القيام واما بتقدير
مضاف وكانه قيل عسى امر زيد القيام اذا علمت ذلك
فلا تكون هذه الافعال على مذهب من يلحق بكان لان
ان والفعل معها ليسا خبرا عنها وقال الشيخ بدر
الدين ابن مالك رحمه الله تعالى والكون افعال المقاربة
ملحقة بكان اذا لم يقترن الفعل بعدها بان كدوام
اذا اقترن انشا ووجهه ان الجار يطرد حذفه بعد
ان فقوي مذهب سيبويه اذا اقترن الفعل بان دون
ما اذا لم يقترن بها ص وخبر ما حمل على ليس ش
الثاني عشر من المنصوبات خبر ما حمل على ليس وهي
الاحرف الاربعة المتقدم ذكرها في المرفوعات
اعني لات ولا وما الحجازية وان النافية وتقدم

هناك سبب حملها على ليس وينبغي ان تعلم هنا ان الباء تزاد بكثرة في خبر ما الحجازية بلا خلاف وفي خبر التميمية على الاصح نحو قوله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون وتزاد بقلة في خبر لا نحو قوله • وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة • بمغن فتيلا عن سواد ابن قارب • والله اعلم

ص

واسم ان واخواتها ان قرنت بما المزيدة الغيت وجوبا الا ليت فجوازا وتخفف ان فان النون منها فتلغى لكن وجوبا وان غالبا ويغلب معها مهملة اللام وكون الفعل التالي لها ناسخا ويجب استتار اسم ان وكون خبرها جملة وكون الفعل معها دعائيا او جامدا او مفصولا بتنفيس او نفي او شرط او قد او لو ويغلب لكان ماوجب لان الا الفعل بعدها خبر مفصول بقد او لم خاصة

ش

الباب الثالث عشر من المنصوبات اسم ان واخواتها وهي ان ولكن وكان وليت ولعل وذكر الشيخ رحمه الله لهذه الاحرف حالتين واردف كل حالة منهما ببيان حكمها فاما الحالة الاولى فهي اتصال ما المزيدة بهذه الاحرف وحكمها انها تلغى اي يبطل عملها ولهذا سميت ما هذه كافة لانها كفت ما اتصلت به من الاحرف عن العمل وهذه الاحرف بالنسبة الى هذه الافعال على قسمين قسم يلغى وجوبا وهو ما عدا ليت وذلك لانها قد ازالت اختصاصه بالاسماء فوجب اهماله وقسم يلغى جوازا وهو ليت وذلك لان ليت لم يزل اختصاصها بالاسماء.

بسببه

بسبب اتصال ما بها وانما جاز الغاوها نظرا الى ان
ما كافة في الجملة هذا مذهب سيبويه وهو
الصحيح وقيل الغاوها كلها على سبيل الجواز وهو
ضعيف مثال ما عدا البيت قل انما يوحى الي انما الاهكم
الاه واحد وقوله كانما يساقون الى الموت وهم
ينظرون وقوله ولكن ما يقضى فسوف يكون
وقوله كعلما اضات لك النار الحمار المقيدا ومثال البيت
قول الشاعر قالت الا ليتما هذا الحمام لنا يروي
بنصب الحمام على الاعمال وبرفعه على الالغا. واما
الحالة الثانية فهي تخفيف ذوات النون منها
وذوات النون كما علمت اربعة وحكمها مختلف بعد
تخفيفها. فمنها لكن وحكمها اذا خففت ان تهمل
وجوبا نحو قوله تعالى ولكن الله قتلهم في قراءة
هذا مذهب الجمهور واجاز الاخفش ويونس اعمالها
حينئذ ومنها ان المكسورة ويجوز بعد تخفيفها
اعمالها واهمالها لكن اهمالها اكثر واليه اشار الشيخ
بقوله وان غالبا اي وتهمل ان غالبا وانما اهملت في
الغالب لزوال اختصاصها بالاسماء. وانما اعملت قليلا
استصحابا لما كان نحو وان كلا لما ليوفينهم ثم انها
لما ان اهملت صارت بصورة ان النافية فخيف اللبس
فجي بعدها باللام فارقة بينهما وهذه اللام
انما تجي اذا لم تظهر عنها قرينة لفظية نحو ان
زيد لن يقوم او معنوية نحو قوله

الشاعر
ح

• انا ابن اباة الضيم من آل مالك • وان مالك كانت كرام المعادن
والى هذا اشار الشيخ بقوله ويغلب معها مهملة اللام
وقوله ويكون الفعل التالي لها ناسخا هو معطوف على
قوله اللام اي ويغلب من ان المهملة امران اللام ويكون
الفعل ناسخا والاكثر في هذا الناسخ ان يكون ماضيا
نحو وان كانت لكبيرة ويكون مضارعا كثيرا نحو وان
يكاد الذين كفروا ليزلقونك • ووقوع غير الناسخ
بعدها ماضيا اكثر من وقوعه مضارعا مثال قوله
شلت يمينك ان قتلت لمسلما • وجبت عليك عقوبة المتعمد
ومثال الثاني قوله • ان يزينك لنفسك • وان يشينك لهيه
ومنها ان المفتوحة وحكمها بقاء عملها ولكن يجب
في اسمها كونه ضميرا ويجب في خبرها ان يكون جملة
واشار الى الامور الثلاثة بقوله ويجب استتار اسم
ان ويكون خبرها جملة ثم ان هذه الجملة قد تكون
اسمية نحو قوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب
العالمين وقد تكون فعلية فعلها جامد نحو قوله
تعالى والخامسة ان غضب الله عليها فلا تحتاج الى
فاصل وقد يكون غير ذلك فيجب حينئذ الفصل
باحد امور اما بتنفيس اما بالسين نحو علم ان
سيكون منكم مرضى او بسوف كقوله
• واعلم فعلم المرء قد ينفعه • ان سوف ياتي كل ما قدرا
واما بنفي اما بلا نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة
او بلن نحو ايحسب ان لن يقدر عليه احد او لم نحو

الاول

ايحسب ان لم يره احد واما بعد قد نحو قوله تعالى ونعلم
ان قد صدقتنا او لو نحو ان لو نشاء اصبناهم ومنها
كان وحكمها بقاء عملها ويجوز ثبوت اسمها وافراد
خبرها واذا حذف اسمها وكان خبرها جملة اسمية
لم تحتج لفاصل وان كانت فعلية وجب لفعلها ان
يكون خبريا لا دعائيا وفصله بقد او لم تنبيهان
الاول اعتباره للفاصل في الفعل الذي ليس بدعاء
ولا جامد يؤخذ منه عدم الاحتياج اليه مع الجملة
الاسمية كالفعلية التي فعلها جامد او دعاء. كما
تقدم الثاني قوله ويغلب لكأن ما وجب لان يقتضي
ان اعمالها غالب وانه يجوز اهمالها كما شرحناه
وهو مذهب الزمخشري خلافا للجمهور ص واسم
لا النافية للجنس وانما يظهر نصبه ان كان مضافا
او شبهه نحو لا غلام سفر عندنا ولا طالعا جبلا
حاضر ش الباب الرابع عشر من المنصوبات
اسم لا النافية للجنس وهو على قسمين مبني وهو
المفرد المتقدم ذكره بشروطه وهو منصوب
المحل لا غير وغير مبني وهو ما ليس بمفرد وهو المضاف
والشبيه به وهو الذي اتصل به شيء من تمام معناه
ويظهر النصب في لفظه فالمضاف نحو لا غلام
سفر عندنا والشبيه نحو لا طالعا جبلا حاضر
وقوله اسم لا النافية للجنس تصريح بان المفرد
وغيره معدودان من المنصوبات لكن المفرد

منصوب محلا لا غيره وغيره منصوب لفظا ايضا وهو ظاهر
ص والمضارع بعد ناصب وهو لن او كي المصدرية مطلقا
او اذن ان صدرت وكان الفعل مستقبلا متصلا او منفصلا
بالقسم او بلا او ان المصدرية ان لم تسبق بعلم نحو علم
ان سيكون منكم مرضى فان سبقت بظن فوجهان
نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة ش الباب الخامس عشر
من المنصوبات المضارع الداخل عليه احد ادوات
النصب الاربعة المذكورة وهي لن وكي المصدرية واذن
وان وقدم لن لانها لا تكون غير ناصبة واخر ان وان
كانت ام الباب واقوى من غيرها في العمل اذ تعمل ظاهرة
ومقدرة لانتشار الكلام فيها واستتباعه ما يطول
فاما لن فهي لنفي المستقبل ولا تقتضي تابيد النفي ولا
تاكيده ولا تقع دعائية وليس اصلها لا ولا لا ان
واما كي فلا بد ان تكون مصدرية كما صرح به الشيخ
احترازا من التعليلية فان الناصب بعدها ان مضمرة
وليست هي الناصبة وتتعين مصدريتها ان سبقتها
اللام نحو لكيلا تاسوا وتعليليتها ان تاخرت اللام
او ان نحو جئتك كي لتقضيني حقي وقوله كيما ان تغر
وتخدعا لانه لا يفصل بين الحرف المصدري وصلته
والتوكيد خلاف الاصل فلا يؤكد لغير ضرورة ويصح
الامران في نحو قوله كي لا يكون دولة وكذا في قول
الشاعر اردت لكيما ان تطير بقربته فيصح فيه
اعتبار كونها تعليلية مؤكدة باللام وان تكون

مصدرية

مصدرية وان موكدة لما وقوله مطلقا اي ينصب بلن
وكي المصدرية مطلقا عن الشروط المعتبرة في نصب
اختيها واما اذن فهي حرف جواب وجزاء وشرطها
ان تتصدر فلا تكون حشوا واليه اشار بقوله ان صدرت
ومتى وقعت حشوا اهملت كقول الشاعر
۞ لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها ۞ وامكنني منها اذن لا اقيلها
وحمل على الضرورة نحو قوله ۞ اني اذن اهلك او اطيرا ۞
مما وقعت فيه عاملة وهي في حشو الكلام ويجوز ان يقدر
ذلك محذوفا فما منه خبر ان واذن واقعة في الابتداء
ويجوز النصب بها بعد الواو والفاء وان يكون الفعل
المنصوب بها مستقبلا فلو قيل لك انا احبك فقلت
اذن تصدق رفعت لانه حال وادوات النصب تخلص
الفعل للاستقبال فلا تعمل في الحال وان تتصل بالفعل
المنصوب بها وفي معناه ان يفصل بينهما القسم او لا
كما صرح به المصنف ووجهه ان النافي كالجزء من المنفي
فكانه لا فاصل واما القسم فانه زائد موكد ولم يمنع
الفصل به من النصب هنا كما لم يمنع من الجر في قولهم
ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها واعلم ان
سيبويه حكى عن بعض العرب الغاء اذن مع توفر
الشروط قال بعضهم وهو القياس لانها غير مختصة
والاكثرون اعملوها حملا لها على ظن لانها مثلها في جواز
تقدمها على الجملة وتاخيرها عنها وتوسطها بين
جزئيها كما حملت ما على ليس وان كانت غير مختصة

واما ان فنحو قوله تعالى والذي اطمع ان يغفر لي خطيئتي
يوم الدين وشرط نصبها ان لا تكون مخففة من الثقيلة
وربما اهملت حملا على ما المصدرية كما اعملت ما المصدرية
قليلا حملا عليها فمن الاول قوله ان تقرءان على اسماء ويحكما
مني السلام وان لا تشعرا احدا ومن الثاني الحديث
في بعض الروايات كما تكونوا يول عليكم والمخففة من
الثقيلة هي الواقعة بعد ما يدل على التحقيق سواء كان
بلفظ العلم او الظن والى ذلك اشار بقوله ان تسبق
بعلم فان المراد بالعلم ما دل على التحقيق كما ذكرنا لا لفظ
علم فان وقعت بعد ما يفيد ظنا سواء كان بلفظ
ظن او ما اشبهه من حسب ونحوه جاز فيه اعتبار
كونها مصدرية حملا للظن على بابه وكونها مخففة
حملا له على اليقين والى ذلك اشار بقوله المصنف رحمه
الله فان سبقت بظن فوجهان ومثال له بقوله تعالى
وحسبوا ان لا تكون فتنة فمن نصبه جعلها
مصدرية ومن رفعه جعلها مخففة ص وتضمر
ان بعد ثلاثة من حروف الجر وهي كي نحو كي لا يكون
دولة وحتى اذا كان الفعل مستقبلا بالنظر الى ما قبلها
نحو حتى يرجع الينا موسى واللام التعليلية مع المجرد
من لا نحو ليغفر لك الله بخلاف لئلا يعلم او جحودية
نحو ما كنت او لم اكن لافعل ش قد اسلفنا فيما
سبق ان تعمل ظاهرة ومقدرة وقد تقدم امثلة
ما تعمل فيه ظاهرة والغرض الان بيان ما تعمل فيه

مضمرة

مضمرة واضمارها على قسمين واجب وجائز وقد اشتمل
هذا الكلام على اضمار ان بعد حروف الجر ومنها
ما اضمرت بعده على سبيل الوجوب ومنها ما تضمر
بعده على سبيل الجواز كما سنبينه ان شاء الله تعالى
الحرف الاول منها تنصب ان المضارع بعده مضمرة
وهي كي التعليلية لا المصدرية فان تلك هي الناصبة
كما تقدم وهذا الاضمار على سبيل الوجوب فلا يظهر
الا في الشعر وقد سبق ذكر ما يتعين ان تكون فيه
تعليلية وما يتعين ان تكون فيه مصدرية وما يجوز
فيه الامران ومثالها قوله تعالى كي لا يكون دولة
فيكون منصوبا بان مضمرة لا تظهر الثاني من الحروف
التي تضمر بعدها ان وجوبا حتى الجارة وهي التي تدخل
على الاسم الصريح بمعنى الى وتدخل على المضارع فيتعين
حينئذ اضمار ان بعدها ناصبة ليكون مع الفعل
في تاويل مصدر مجرور بحتى ولا يجوز اظهار ان بعدها
لا في شعر ولا في نثر ولا يكون الفعل بعدها الا مستقبلا
او مؤولا به وخرج بالجارة العاطفة وهي التي تعطف
بعضا على كل كما سياتي في باب التوابع والابتدائية
وهي الداخلة على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها
كقول الشاعر حتى ماء دجلة اشكل • وقولهم
شربت الابل حتى يجيء البعير يجر بطنه ولا يكون
الفعل بعدها الا حالا او مؤولا به بخلاف الجارة فلا
بد ان يكون الفعل الذي بعدها مستقبلا كما تقدم

كذلك بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا كما تقدم
ذلك بالنظر ايضا الى زمن التكلم ام لا نحو قوله تعالى لن نبرح
عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى وقوله تعالى حتى
يقول الرسول في قراءة النصب واعلم انه حيث انتصب
المضارع بان بعد حتى فالغالب ان تكون حتى للغاية
نحو قوله تعالى لن نبرح الاية وعلامتها صلوح الى
موضعها وقد تكون للتعليل كقولك جد حتى تغنى
فقير او علامتها صلوح الى في موضعها وقال ابن مالك
تبعا لبعضهم وقد تكون بمعنى الا ان كقوله
ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل
اي الا ان تجود وما لديك قليل والذين لا يثبتون هذا المعنى
يجعلون هذا البيت على معنى الى الثالث من الحروف الجارة
التي يضمر بعدها ان هي اللام واضمار ان بعدها اما واجب
او جائز او ممتنع فان كانت تعليلية وتجرد الفعل
من لا فالاضمار جائز نحو جئتك لاقرا او لان اقرا ويجوز
اظهارها وان قرن الفعل بلا سواء كانت نافية او
مؤكدة وجب اظهار ان بعد اللام وامتنع الاضمار
نحو قوله تعالى لئلا يكون للناس عليكم حجة وقوله
لئلا يعلم اهل الكتاب وان كانت لام الجحود وهي المسبوقة
بكون منفي ماض اما لفظا ومعنى او معنى فقط وجب
بعدها اضمار ان ولا يجوز اظهارها بحال نحو قوله
تعالى ما كان الله ليذر المؤمنين لم يكن الله ليغفر
لهم **تنبيهات** الاول اراد المصنف بقوله وتضمر

أن مجرد

79

ان مجرد الاضمار اعم من ان يكون واجبا او جايزا بدليل
انه بعد ان استوفى ذكر مواضع الاضمار مطلقا بين
مواضع الوجوب من مواضع الجواز الثاني تقييده
اللام بما ذكره ربما يخرج لام العاقبة واللام الموكدة
بناء على مغايرتهما لها وهو ظاهر صنيعه في الشرح
بعد ان اضمار ان بعدهما جايز ايضا ومذهب الجمهور
رد لام العاقبة الى التعليلية وقال في شرح الزوايد
والمختار رد الموكدة اليها ايضا الثالث قوله او
جحودية معطوف على قوله تعليلية اي تضمر ان بعد
اللام حال كونها تعليلية او جحودية وقوله ما كنت
او لم اكن لافعل تقديره ما كنت لافعل او لم اكن لافعل
ومثل بمثالين احدهما للماضي في اللفظ والمعنى والثاني
للماضي في المعنى فقط وهو المنفي بلم ص وبعد ثلاثة
من احرف العطف وهو او بمعنى الى نحو لالزمنك او
تقضيني حقي او الا نحو لاقتلنه او يسلم وفاء السببية
وواو المعية مسبوقين بنفي محض او طلب بغير
اسم الفعل نحو لا يقضى عليهم فيموتوا وتعلم نحو ويعلم
الصابرين ونحو ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي لا تنه
عن خلق وتاتي مثله ش لما فرغ من ذكر ما اضمرت
ان بعده من الحروف الجارة اخذ يذكر ما اضمرت ايضا
بعده من الحروف العاطفة فمنها او وتضمر ان بعدها
وجوبا اذا صلح في موضعها الى نحو لالزمنك او تقضيني
حقي اي الى ان تقضيني حقي او الا نحو لاقتلنه او يسلم

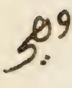
اي الا ان يسلم والضابط في ذلك ان الفعل الذي بعدها ان كان
مما يقتضي شيئا فشيئا فهو موضع الرفع وان لم يكن فهو
موضع الامران لم يصلح في موضعها احدهما وورد المضارع
منصوبا بعدها نحو قول الشاعر فلولا رجاء في من
رزام اعزه وال سبيع اواسوك علقما جاز اظهار
ان ولم يجب اضمارها ومنها فاء السببية وهي التي
قصد بها الجزاء اذا كانت مسبوقة بنفي محض والمراد
به ان لا تنتقض بالا ولا يكون النفي فاحسن اليك وانه لا
يكون منقولا بنفي نحو ما تزال تاتينا فتحدثنا وان
لا ينتقض بالا نحو ما تاتينا الا فتحدثنا او كانت
مسبوقة بطلب محض ايضا وهو الذي اشار اليه الشيخ
بقوله بغير اسم الفعل والمراد به ان يكون الفعل اصلا في
ذلك فخرج الطلب بالمصدر نحو سقيا او باسم الفعل
نحو صه او بلفظ الخبر نحو رحم الله زيدا فلا ينصب الفعل
بعد شي منها مثال ذلك ما تاتينا فتحدثنا بالنصب
اذا قصدت معنا الجزاء والسببية فيكون المقصود
نفي اجتماعهما او ما تاتينا فكيف تحدثنا فيكون
المقصود نفي الثاني لانتفاء الاول وخرجت الفاء التي
لمجرد العطف نحو ما تاتينا فتحدثنا على معنا ما
تاتينا فكيف تحدثنا والاستينافية نحو ما
تاتينا فتحدثنا على معنا ما تاتينا فانت تحدثنا
والفرق بينهما ان في الاول ما قبل الفاء وما بعدها
منفيان وفي الثاني ما قبلها منفي وما بعدها مثبت

ومنها

ومنها واو المعية وهي التي تفيد معنا مع فان ان
مضمرة بعدها وجوبا ايضا بعد النفي والطلب بشروطهما
السابقة نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يكون
منك اكل السمك مع شرب اللبن فيكون ذلك نهيا
عن الجمع بينهما فلا يمتنع الاتيان باحدهما منفردا
وخرجت الواو التي لمجرد العطف نحو لا تاكل السمك وتشرب
اللبن بجزم تشرب عطفا على تاكل فيكون ذلك نهيا
عن كل واحد منهما والاستينافية نحو لا تاكل
السمك وتشرب اللبن اي وانت تشرب اللبن فلا يجوز
النصب ايضا بل يجب الرفع ويكون نهيا عن اكل السمك
واخبارا بشرب اللبن ومثل المصنف للنصب بعد الفا
الواقعة بعد النفي المذكور بقوله تعالى لا يقضى
عليهم فيموتوا وللنصب بعد الواو الواقعة بعده
لقوله تعالى ويعلم الصابرين فان قبله النفي في قوله
تعالى ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم وشمل الطلب
المذكور الامر ومثاله بعد الفاء قوله

يا ناق سيري عنقا فسيحا الى سليمان فنستريحا
ومثاله بعد الواو فقلت ادعي وادعوا ان اندى
لصوت ان ينادي داعيان ومثل المصنف له بعد
الفا بقوله تعالى ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي
وبعد الواو بقول ابي الاسود الدؤلي
لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم
والدعا والاستفهام والعرض والتمني والتحضيض

ولا تخفى امثلتها بعد الفاء والواو **تنبيهات**
الاول قوله وهي او بمعنى الى او الا قد يتوهم منه مرادفة
او للحرفين المذكورين وليس كذلك بل هي او العاطفة
التي لاحد الشيئين فلو عبر بصلاحية احد الحرفين
موضعها كما عبرنا لكان احسن الثاني تقييده الطلب
بغير اسم الفعل قد علمت ان في معنى اسم الفعل الخبر
والمصدر فكانه قال بغير اسم الفعل وما في معناه
وكانه انما اقتصر عليه لان الكسائي جوز النصب بعد
الطلب بالمصدر من باب اولا اذ لم يقل بالنصب بعد
الطلب به كما في الطلب بالخبر فيستثنى الطلب بالمصدر
من باب اولا اذ لم يقل بالنصب بعده احد فيما علمت
الثالث قد علم مما تقرر ان النصب بعد الواو ليس على
معنى النصب بعد الفاء وان اشتركا في شرطه الرابع
ما ذكر من ان النصب بان المقدرة بعد او والواو والفاء
هو الصحيح ومذهب الكسائي ان او والواو والفاء هي
الناصب ومذهب الفراء وجماعة من الكوفيين ان
النصب بالمخالفة ويرد على الكسائي ان او والواو
هذه حروف عاطفة فلا تصلح للعمل لعدم اختصاصها
وعلى الفراء ومن معه ان العامل اللفظي حيث امكن
لا يعدل عنه الى المعنوي كما تقدم والله اعلم **ص**
وبعد الفاء والواو واو وثم ان عطفن على اسم خالص
نحو او يرسل رسولا ونحو ولبس عباءة وتقر عيني
**ش** يعني ان ان كما اضمرت بعد ما تقدم من الحروف



وهي او والواو والفاء كذلك تضمر بعد نفي وبعد شيء لكن
في محل اخر وهو ما اذا عطف احد هذه الحروف على اسم
خالص اي من تاويل الفعل واحترز بذلك من نحو قولهم الطاير
فيغضب زيد الذباب فانه لا ينصب الفعل وان كان
العطف على اسم وهو الطاير لانه في تاويل الفعل اي الذي
يطير فمثال او قوله تعالى او يرسل رسولا في قراءة النصب
عطفا على وحيا ومثال الواو قول ميسون زوج معاوية
رضي الله عنه • ولبس عباءة وتقر عيني • احب الي من لبس الشفوف
بالنصب عطفا على لبس • ومثال الفاء قوله • لولا توقع معتر فارضيه
ومثال ثم قوله • اني وقتلي سليكا ثم اعقله تنبيه
اقتصاره على حذف ان بعد ما ذكره من الحروف يفهم منه
انها لا تحذف في غيره وهو كذلك لكن قد وردت
مواضع شاذة نصب الفعل فيها بان محذوفة وليست
مما تقدم فمن ذلك قولهم خذ اللص قبل يا خذك
بالنصب وقولهم • تسمع بالمعيدي خير من ان تراه •
بالنصب ايضا فيحفظ ما ورد منها ولا يقاس عليه
ص ولك مع حتى ومع لام التعليل اظهار ان ش
بين في هذا الكلام ما يجب فيه اضمار ان وما لا يجب
مما تقدم فذكر انه يجوز اظهارها بعد هذه
الاحرف الاربعة في مسئلة العطف على اسم خالص
وبعد لام كي وهي المراد بقوله لام التعليل وفهم
من ذلك ان الاضمار واجب في غير ذلك وهو سائر
ما تقدم وهو لام الجحود وقد تقدم ان لام العاقبة

بيان
اظهار
2

واللام الموطئة او الزائدة في لام التعليل التي هي لام كي
على ما تقدم ص باب المجرورات ثلاثة المجرور
بالحرف وهو من والى وعن وعلى والبا. واللام وفي مطلقا
ثم لما انهى الكلام على المنصوبات شرع في ذكر
المجرورات وهي ثلاثة انواع مجرور بالحرف ومجرور
بالاضافة لكونها على معنى الحرف حتى قيل انه العامل في
المضاف اليه الجر فكانها فرع واخر المجرور بالمجاورة
لشذوذه والحروف الجارة منها ما يجر الظاهر والمضمر
وقدمه على غيره لعمومه فانه يدخل على الظاهر زمانا
او غيره وعلى الضمير والى عمومه اشار بقوله مطلقا
ومنها ما يختص ببعض ذلك وهي انواع ستاتي
وذكر هنا القسم الاول وهو سبعة احدها من نحو
قوله تعالى ومنك ومن نوح وتاتي للتبعيض نحو حتى
تنفقوا مما تحبون ولبيان الجنس نحو اساور من ذهب
ولابتدا. الغاية المكانية باتفاق نحو من المسجد الحرام
والزمانية على الاصح نحو من اول يوم وزائدة نحو هل من
خالق غير الله وبمعنى البدل نحو ارضيتم بالحياة الدنيا
من الاخرة وللظرفية نحو ماذا خلقوا من الارض وللتعليل
نحو مما خطيئاتهم اغرقوا ثانيها الى نحو الى الله
مرجعكم اليه مرجعكم وتاتي لانتها. الغاية زمانا
ومكانا نحو ثم اتموا الصيام الى الليل ونحو من المسجد
الحرام الى المسجد الاقصى ثالثها عن نحو لقد رضي
الله عن المومنين رضي الله عنهم وتاتي للمجاوزة نحو

سرت

سرت عن الطريق ورميت عن القوس وللتعدية نحو
صبقنا عن صبوا وبعده وللاستعلا نحو فانما يبخل
عن نفسه اي على نفسه وللتعليل نحو وما نحن بتاركي
آلهتنا عن قولك اي لاجلك رابعها على نحو وعليها
وعلى الفلك تحملون وتاتي للاستعلا نحو صعدت على
السطح وللظرفية نحو على حين غفلة اي في حين غفلة
وللمجاوزة كقوله « اذا رضيت علي بنو قشير
لعمر ابيك اعجبني رضاها » اي عني وللمصاحبة نحو
وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم اي مع ظلمهم
خامسها الباء نحو آمنوا بالله اي آمنوا به وتاتي
للاستعانة نحو كتبت بالقلم وللتعدية نحو ذهب
الله بنورهم اي اذهبه وللتعويض نحو بعتك هذا
بهذا وللالصاق نحو امسكت بزيد وللتبعيض نحو
عينا يشرب بها اي منها وللمصاحبة نحو وقد دخلوا
بالكفر وهم قد خرجوا به اي مصاحبين معه وللمجاوزة
نحو فاسأل به خبيرا اي عنه وللبدل نحو اخذت الدرهم
بالدينار اي بدله وللظرفية نحو نجيناهم بسحر اي
فيه وللاستعلا نحو من ان تامنه بدينار اي عليه
وللسببية نحو فبما نقضهم ميثاقهم وزائدة
نحو كفى بالله شهيدا سادسها اللام نحو لله
ما في السموات له ما في السموات وتاتي للملك نحو
لله ملك السموات وللاختصاص نحو السرج للدابة
وللتعدية نحو ما اضرب زيدا لعمرو وللتعليل

نحو واني لتعرفوني لزفراك هنرة كما انتبغض العصفور بلله القطر وزايدة نحو ملكنا اجار لمسلم ومعاهد وللتعدية نحو بعال لما يريد ولانتهاء الغاية نحو لاجل مسمى وللقسم نحو لله لايوخر الاجل وللصيرورة نحو لد والموت وابنوا للخراب فكلكم يصير الى ذهاب وللبعدية نحو اقم الصلاة لدلوك الشمس اي بعده وللاستعلاء نحو يخرون للاذقان اي عليها سابقها في نحو في الارض وبعضها ما تشتبهه الانعسر وتاتي للظرفية المكانية نحو في ادنى الارض والزمانية نحو في بضع سنين والمجازية نحو في يوسف والسببية نحو لمسكم فيما افضتم وللمصاحبة نحو ادخلوا في امم قد وللاستعلاء نحو في جذوع النخل وللمقايسة نحو فما متاع الحياة الدنيا في الاخرة الا قليل ص والكاف وحتى والواو للظاهر مطلقا والتاء لله ورب وفي كما الاستفهامية وان المصدرية وصلتها ومذ ومنذ لزمن غير مستقبل ولامبهم ورب لضمير غيبة مفرد مذكر مميز لمطابق المعنى قليلا او منكر كثير اش لما فرغ من ذكر القسم الاول اخذ يذكر القسم الثاني وهو الحروف المختصة اخذ يذكر الحروف الخاصة وهي انواع فمنها ما يختص بالظاهر مطلقا اي اي ظاهر كان فلا يختص بظاهر دون ظاهر ولايدخل على ضمير وهذا النوع ثلاثة احرف اولها الكاف وتاتي للتشبيه نحو وردة كالدهان وللتعليل نحو واذكروه كما هداكم اي لاجل هدايته اياكم

وللاستعلا كقول بعضهم وقد قيل له كيف اصبحت كخير
او على خير وزايدة للتوكيد نحو ليس كمثله شي اي ليس
شي مثله ثانيها حتى ولا يجر بها الا آخر او متصل بآخر
فلا يقال سهرت البارحة حتى نصفها وتاتي لانتها الغاية
المكانية نحو اكلت السمكة حتى راسها او الزمانية
نحو سلام هي حتى مطلع الفجر ثالثها الواو ومعناها
القسم نحو والله والنبي والكعبة ومنها ما يختص
بلفظ الله ولفظ رب مضافا الى الكعبة او الى يا المتكلم
وهو حرف واحد وهو تا القسم تقول تالله لافعلن
وترب الكعبة وتربي لاقومن ومنها ما يختص ببعض
الظواهر ايضا وهي كي وذكر الشيخ انه يجر به شيئان
احدهما ما الاستفهامية يقولون اذا سئلوا عن علة
الشي كيمه والاكثر ان يقولوا لمه ثانيهما ان المصدرية
وصلتها نحو جئتك كي تكرمني اذا قدرت ان بعدها
او كي ان تكرمني وقد ظهرت في الضرورة كقوله كيما
ان تغر وتخدعا ومنها ما يختص من الظاهر بالزمان
وهو مذ ومنذ ويشترط ان يكون غير مبهم فلا تقول
جئتك مذ وقت او منذ زمن وان يكون غير مستقبل
بان يكون ماضيا ومعناهما حينئذ ابتدا الغاية
كقوله وربع عفت آثاره منذ ازمان او حاضرا
ومعناهما حينئذ الظرفية نحو ما رايته منذ يومنا
ويمتنع ان تقول لا اراه منذ غد ومنها ما يختص
بنوع من المضمرات وبنوع من المظهرات وهو رب

فأما الأول فهو ضمير الغيبة الملازم للإفراد والتذكير بشرط
أن يفسر بتمييز بعده مطابق للمعنى وأما الثاني فهو
النكرة وهذا هو الكثير والأول هو قليل فمن الأول قوله
• ربه فتية دعوت إلى ما • يورث المجد دائما فأجابوا
ومن الثاني قولك رب رجل وهي موضوعة للتكثير والتقليل
لكنها تستعمل للتكثير كثيرا كقوله يا رب كاسية
في الدنيا عارية يوم القيامة وللتقليل قليلا كقوله
• ألا رب مولود وليس له أب • وذي ولد لم يلده أبوان •
• وذي شامة سوداء في حر وجهه • مجللة لا تنقضي لزمان •
• ويكمل في خمس وتسع شبابه • ويهرم في سبع معا وثمان
يريد آدم وعيسى والقمر • تنبيهات • الأول فهم
من جر الكاف الضمير في قوله وأم أوعال كها أو أقربا
وقوله • ولا ترى بعلا ولا حلائلا • كهي ولا كهن إلا حاظلا
لكنه محكوم عليه بالشذوذ والضرورة فلذلك لم يذكره
المصنف الثاني مقتضى قوله وفي لما الاستفهامية
أو أن المصدرية أنها لا تجر غيرهما ونقل عن الأخفش كقوله
• إذا أنت لم تنفع فضر فإنما • يراد الفتى كيما يضر وينفع •
وغير الأخفش يرى أن ما كافة لا مصدرية ويجعل أن
المصدرية مضمرة وكلام المصنف يوافق هذا الثالث
اختلف في الضمير المجرور برب فقيل معرفة كغيره من
الضمائر وقيل نكرة لأنها لا تدخل إلا على النكرات وهو
مقتضى كلام المصنف فيما سبق وقد قدمنا الكلام
عليه في بحث النكرة الرابع بقي من حروف الجر خلا

وعدا

وعدا وحاشا ولعل ولم يذكرها المصنف هنا لان الثلاثة
الاول تقدم له ذكرها في باب الاستثنا والاخيران
شاذان ص ويجوز حذفها معه فيجب بقاء
عملها وذلك بعد الواو كثيرا والفاء وبل قليلا وحرف
اللام قبل كي وخافض أنّ وأنْ مطلقا شر ذكر في هذا
الكلام ما يحذف من حروف الجر فمنها ما يحذف مع
بقاء عمله وهو رب الداخلة على النكرة وهذا هو
المراد بقوله ويجوز حذفها اي رب مع او مع المنكر
واحترز عن الجارة للضمير فلا تحذف معه ثم ان حذفها
مع المنكر قد يكون كثيرا وذلك بعد الواو كقوله
• ومهمه مغبرة ارجاوها • وقد يكون قليلا وذلك
بعد الفاء كقوله • فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع •
وبعد بل كقوله • بل مهمه قطعت بعد مهمه •
وقد تحذف بدون عاطف كقوله • رسم دار وقفت في طلله
كدت اقضي الحياة من جلله • وهو دون العاطف اقل منه
بعد بل بقوله والفاء وبل اي وبعد الفاء وبل ومنها اللام
الداخلة على كي المصدرية لا الجارة كما تقدم ان حروف
الجر لا يدخل على مثله ولاجل ذلك لم يقيدها المصنف
نحو جئتك كي اراك او لكي اراك ومنها الجار الداخل
على ان المفتوحة المشددة النون او الساكنة وقوله
مطلقا راجع الى كل من الخافض والمخفوض سواء كان
الجار لاما او غيره وسواء كانت انّ او انْ بعد حرف
او لم تكن يعني انه لا يشترط في حذف خافضهما
شيء كما شرط لحذف خافض غيرهما وقضية هذا الاطلاق

انه لا يشترط امن اللبس واليه يميل كلامه في التوضيح لكنه
صرح في الجامع باشتراطه موافقة لابن مالك رحمه الله
كما سيذكره ويخرج بهذا الشرط نحو رغبت في ان تفعل
فلا يصح حذف في لانه بعد الحذف يوهم ان المعنى رغبت
عن ان تفعل قال في التوضيح ويشكل عليه اي على هذا الشرط
او على ابن مالك في اشتراطه اياه قوله تعالى وترغبون
ان تنكحوهن والجواب عن الاشكال انه حذف لقصد
الابهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن
ومالهن ومن يرغب عنهن لفقرهن ودمامتهن
وهذا جواب حسن لان عند ارادة الابهام لا يخاف
اللبس **تنبيهان** احدهما جعل في التوضيح تبعا
للتسهيل حذف رب بعد الفاء كثيرا وبعد الواو كثيرا
وبعد بل قليلا وبدونهن اقل وظاهر المذكور هنا
مخالفته وقد يقال لا مخالفة لان جعله بعد الفاء قليلا انما
هو بالنسبة الى الواو وان كان كثيرا في نفسه على انه قد
اعترض جعله بعد الفاء كثيرا واجيب بان كثرته
بالنسبة الى بل ولكون الحذف بدون عاطف اقل منه
مع العاطف سكت المصنف عن ذكره ثانيهما
اختلف في المحل بعد حذف الجار قبل أنّ وأنْ وفي هل
هو نصب او جر او محتمل لهما على ثلاثة مذاهب قال
ابن مالك ومذهب الخليل والكسائي في أنّ وأنْ انهما
في محل جر بعد حذفه ومذهب سيبويه والفراء انهما
في محل نصب ويؤيد قول الخليل قول الشاعر انشده الاخفش
● وما زرت ليلى ان تكون حبيبة ● الي ولا دين بها انا طالبه ●

بجر

بجر المعطوف على أن فعلم أن في محل جر انتهى وجزم في
التسهيل بالنصب وهو ظاهر كلام المصنف في الجامع
حيث قال وحذفه مع كي وأنّ وأن إن لم يلبس مقيس
وهل الموضع حينئذ نصب أو جر أو محتمل أقوال أصحها
ذكر النصب و لقائل أن يقول إن البيت لا حجة فيه ويجعل
الجر فيه على توهم دخول الجار على أن ومثله قوله
بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا
بجر سابق عطفا على توهم دخول الجار على مدرك ولأجل
ما علمت من الخلاف قال المصنف في رب وتحذف فيجب
بقاء عملها وقال في الثلاثة وحذف اللام قبل كي وخافض
أن وأن وسكت عن بقاء العمل وعدمه ص الثاني
المجرور بالإضافة كغلام زيد ويجرد المضاف من تنوين
أو نون تشبهه مطلقا ومن التعريف إلا فيما مر ش
لما فرغ من النوع الأول من المجرورات شرع في النوع
الثاني منها وهو المجرور بسبب الإضافة والإضافة
لغة الإسناد واصطلاحا ضم كلمة إلى أخرى منزلة من
الأولى منزلة التنوين مما قبله كغلام زيد وصاحب
عمرو ويجب أن تحذف من المضاف لأجل الإضافة ما فيه
من تنوين ظاهر كغلام زيد أو مقدر كدراهم عمرو
وما فيه من نون تشبه التنوين من جهة كونها تلي
علامة الإعراب وهي نون التثنية وشبهها ونون
جمع المذكر السالم وشبهه كغلامي زيد واثنا عمرو
ونحو مقيمي الصلاة وعشري عمرو ولا تحذف نون

لانه ليس لها علامة الاعراب نحو بساتين زيد وشياطين
الانس وقولنا تليس علامة الاعراب نحو بناء على الاعراب
بعد آخر المعرب من غير فاصل كما قد مثلنا وهو الصحيح
لا على الآخر وكما يجب لاجل الاضافة حذف التنوين والنون
التي تشبهه كذلك يجب تجريده تعريفه فلا تضاف
المعرفة باقية على تعريفها فلا يقال الغلام زيد ولا الزيدكم
وعمركم الآن حذف اللام من الاول وقدر الشياع
والتنكير فيما بعده وانما كان كذلك لان الغرض الاصل
من الاضافة الى المعرف التعريف وهو حاصل للمعرفة
من غير اضافة ويستثنى من هذا ما تقدم في باب
المعرف بالاداة من المواضع التي يجوز دخول ال فيها
على المضاف وهي ان يكون المضاف صفة والمضاف اليه
معمولها وهو بال او مضاف لما فيه ال او الى ضمير ما فيه
ال او يكون المضاف المذكور مثنى او جمعا على حد
المثنى كالضارب الرجل والضارب راس الرجل وكقوله
الود انت المستحقة صفوه والضاربا زيد والضاربو
عمرو واعلم انهم قد اختلفوا في الجار للمضاف اليه
ما هو فقيل هو المضاف وهو مذهب سيبويه وهو
الراجح لاتصال الضمير به والضمير لا يتصل الا بعامله
وقيل جار مقدر بدليل انه قد ثبت عمل الحرف للجر وان
معنى زيد غلام لزيد غير معنى غلام زيد للتفاوت
في التنكير والتعريف وقيل العامل معنى وهو الاضافة
ووجهه انه قد بطل عمل الحرف لما ذكرتم وعمل الاسم

غلام

خلاف

86

خلاف القياس فتعين ما ذكرناه ورد بان المعنى انما يصار
اليه ويجعل عاملا عند تعذر اللفظ وعمل المعنى ابعد من
عمل الاسم واذا ابطل المذهبان الاخيران كما علمت تعين
الاول والله اعلم تنبيه فهم من اقتصاره على حذف
التنوين والنون ان غيرهما لا يحذف قال ابن مالك
وقد تحذف تاء التانيث في كلمات سمعت ومنه
قراءة بعضهم ولو ارادوا الخروج لاعدوا له عدة اي
عدته وظاهر كلام الفراء انه قياس ص واذا كان
المضاف صفة والمضاف اليه معمولا لها سميت لفظية
وغير محضة ولم تفد تعريفا ولا تخصيصا كضارب
زيد ومعطي الدينار وحسن الوجه والا فمعنوية
محضة تفيدهما الا ان كان المضاف شديد الابهام
كغير ومثل وخدن او موضعه مستحق للنكرة كجاء
وحده وكم ناقة وفصيلها لك ولا اباله فلا يتعرف
ش ذكر في هذا الكلام الاضافة اللفظية والاضافة
المعنوية واحكامهما فاما اللفظية فضابطها ان
يكون المضاف صفة تشبه بالمضارع في كونها للحال
او الاستقبال والمضاف اليه معمولا لتلك الصفة والمراد
بالصفة اسم الفاعل كضارب زيد ومخرج عمرو واسم
المفعول كمضروب العبد ومروع ومعطي الدينار
والصفة المشبهة كحسن الوجه وعظيم الخلق وقليل
الحظ وكما تسمى هذه الاضافة لفظية كذلك تسمى
غير محضة لانها في تقدير الانفصال وحكمها انها

لا تفيد المضاف تعريفا ولا تخصيصا وانما لم تفده لانه وصف
بها النكرة في قوله تعالى هديا بالغ الكعبة فان بالغ وقع
صفة لهديا وهو نكرة ووقعت حالا في قول الشاعر
• فاتت به حوش الفؤاد • ودخل عليها رب في قوله
• يا رب غابطنا لو كان يطلبكم • لاقى مباعدة منكم وحرمانا
وانما لم تفده تخصيصا لان اصل قولنا ضارب زيد ضارب
زيدا فالاختصاص حاصل قبل الاضافة وانما تفيد امرا
لفظيا كما قدمنا وهو التخفيف او رفع القبح اما
التخفيف فبحذف التنوين الظاهر او المقدر او نون
التثنية او الجمع واما رفع القبح ففي مثل قولك مررت
بالرجل الحسن الوجه فان في جره تخلصا من قبح رفعه
بخلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف نحو الحسن وجهه
ومن قبح نصبه باجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي
وهذا ممتنع الجر اذا كان للنصب جهة اخرى نحو
الحسن وجها فان النكرة تنصب تمييزا واما المعنوية
وتسمى المحضة وهي ما عدا اللفظية واشار الى ذلك بقوله
والا فمعنوية محضة واما حكمها فجعلها المصنف
بالنسبة اليه نوعين نوع يفيد التعريف تارة والتخصيص
اخرى ونوع لا يفيد الا التخصيص فاما النوع الاول فهو
ما لم يكن المضاف فيه شديد الابهام او متوغلا فيه
ولا واقعا موقع نكرة لا تقبل التعريف نحو غلام زيد
فيفيد تعريف غلام باضافته الى زيد وغلام امراة
فيفيد تخصيصه باضافته الى امراة واما النوع الثاني

فهو

87

فقد علمت انه قسمان القسم الاول الشديد الابهام كغير
ومثل وخدن بكسر الخا. وسكون الدال بمعنى صاحب
وكحسب القسم الثاني الواقع موقع نكرة لا تقبل التعريف
كجا. وحده. فهذا المضاف وقع موقع الحال والحال لا يكون
معرفة وكم ناقة وفصيلها فهذا المضاف وهو فصيلها
واقع موقع النكرة التي لا تقبل التعريف لان كم لا تجر
المعارف ومثله رب رجل واخيه فهذا المضاف وهو
اخيه واقع موقع نكرة لا تقبل التعريف اصلا لان رب
لا تجر المعارف ومن ذلك قولهم لا اباك بتقدير اللام
زايدة فاصلة بين المتضايفين بدليل قوله
. لا اباك تخوفيني . فانه واقع موقع نكرة لا تقبل التعريف
لان لا لا تعمل في معرفة فهذا النوع بقسميه لا تفيد
فيه الاضافة تعريفا اصلا وانما مفادها فيه التخصيص
لا غير تنبيهان الاول قوله صفة الى اخره ظاهر في
التفسير الذي شرحناه به وهو مقتضي خروج المصدر
واسم التفضيل فتكون اضافتهما محضة وهو الصحيح
وذهب ابن الطراوة الى ان اضافة المصدر غير محضة
سواء كانت الى مرفوع او منصوب ودليل الصحة وصفه
بالمعرفة في قوله . ان وجدي بك الشديد اراني .
. عاذرا من عهدت فيك عذولا . وذهب ابن السراج
والفارسي الى ان اضافة افعل التفضيل غير محضة وهما
محجوجان بصحة قولك رايت افضل اهل البلد العالم
الفقيه التنبيه الثاني قد علمت ان ثمرة الاضافة

بالنسبة الى المحضة وغيرها ثنائية وزاد في التسهيل
قسما ثالثا فجعل القسمة ثلاثية فقال واضافة الاسم الى
الصفة شبيهة بمحضة لا محضة وكذا اضافة المسمى
الى الاسم والصفة الى الموصوف والموصوف الى القائم مقام
الوصف والموكد الى الموكد والملغى الى المعتبر والمعتبر
الى الملغى انتهى امثلة ذلك مسجد الجامع وسعيد
كرز • وان سقيت كرام الناس فاسقينا • وعلى زيد ذا
يوم النقا • فوق راس زيد ح اي على زيد صاحبنا يوم
النقا راس زيد صاحبه ولقيته يوم يوم وليلة
ليلة وثم اسم السلام عليكما • ونحو اقام ببغداد
العراق وشوقه • لاهلك مشوق الشام شوق مبرح
ص ويقدر بمعنى في نحو بل مكر الليل وشهيد الدار
وبمعنى من نحو خاتم حديد ويجوز فيه نصب الثاني
واتباعه للاول وبمعنى اللام في الباقي ش هذا
التقسيم للاضافة باعتبار ما هي على معناه من الحروف
وهي بهذا الاعتبار على ثلاثة اقسام الاول بمعنى في
وضابطه ان يكون الثاني ظرفا للاول نحو بل مكر الليل
واليه اشار بقوله في نحو بل مكر الليل ومنه قوله تعالى
يا صاحبي السجن وقولهم في عثمان شهيد الدار قال
ابن مالك واغفل اكثر النحويين الاضافة بمعنى في
وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح اي الجمهور
على ان الاضافة لا تتقدر بغير من واللام واما ما ذكر
من امثلته فمقدر عندهم باللام على التوسع والثاني

بمعنى

بمعنا من وضابطها ان يكون الاول بعض الثاني مع صحة
اطلاق اسمه عليه والى ذلك اشار بقوله في نحو خاتم حديد
الا ترى ان الخاتم بعض الحديد وانه يقال هذا خاتم
حديد وافاد المصنف في هذا القسم انه يجوز فيه
نصب الثاني فتقول هذا خاتم حديدا على التمييز
وقيل على الحال وهو مذهب سيبويه والاول هو الراجح
وانه يجوز فيه اتباعه للاول فتقول هذا خاتم حديد
نعتا على تاويله بالمشتق اي مصنوع من حديد او بدلا
او عطف بيان الثالث ان يكون على معنا اللام وهو ما
عدا نحو ذلك اي وهو ما ليس فيه الثاني ظرفا للاول ولم
يكن الاول بعض الثاني مع صحة اطلاق اسمه عليه اما
بان ينتفي الامران معا نحو ثوب زيد وغلامه فان
الثوب والغلام ليسا بعض زيد ولا يصح اطلاقه
عليهما او ينتفي احدهما اما البعضية مع صحة الاطلاق
نحو يوم الخميس فان اليوم ليس بعض الخميس ويصح
ان تقول اليوم الخميس واما صحة الاطلاق مع ثبوت
البعضية نحو يد زيد فان البعضية موجودة مع
عدم صحة الاطلاق والى ذلك كله اشار بقوله وبمعنى
اللام في الباقي وهي لام الملك او الاختصاص تنبيه
قوله ويجوز يوخذ منه ارجحية الاضافة على وجهي
الاتباع والنصب والله اعلم ص الثالث المجرور
بالمجاورة وهو شاذ نحو هذا جحر ضب خرب وقوله
يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم وليس منه وامسحوا

برؤوسكم وارجلكم على الاصح ش النوع الثالث من المجرورات
المجرور بالمجاورة وهو شاذ اي يكون سبب جر الاسم كونه
ملاصقا لاسم قبله وهو شاذ قياسا واستعمالا ويكون
في النعت واليه اشار بقوله نحو هذا جحر ضب خرب بجر خرب
نعت لجحر وكان حقه الضم لكنه جر لمجاورته للمضاف اليه
الذي هو ضب وفي التوكيد واليه اشار بقوله وقوله
يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم ان ليس وصل اذا انحلت عرى الذنب
فقوله كلهم تاكيد لذوي وهو منصوب فكان حقه
النصب لكنه جر لمجاورته الزوجات المجرور بالاضافة
ولكان يقول يجوز ان يكون تاكيدا للزوجات فيكون
جره على القياس ويكون قد استعمل ضمير المذكر للمؤنث
وهو مما ياتي في الشعر واختلف هل يكون في عطف النسق
فجوزه بعضهم وجعل منه وامسحوا برؤوسكم وارجلكم
والصحيح منع ذلك لان العاطف فاصل يمنع المجاورة والى
ذلك اشار بقوله وليس منه الى اخره فارجلكم معطوف
على رؤوسكم لكنه يشكل على هذا انه يصير مقتضى العطف
ان يكون الرجلان ممسوحتين في الوضوء مع كونهما
واجبتين الغسل فيه واجيب بان المراد بالمسح الغسل
فانه قد يطلق عليه لغة وانما عبر به لانهما محل السرف
عادة فلا يكفي الاقتصار في غسلهما وقيل المسح في الاية
على بابه والمراد مسح الخف فان قيل على هذا اذا كان
الخفان هما الممسوحان فكيف يصح ان يضيف المسح الى
الرجلين قلنا اجيب بان المسح انما اضيف اليهما

لكونه

89

لكونه بدلا عن غسلهما والله اعلم ص باب المجزومات الافعال المضارعة الداخل عليها جازم وهو ضربان جازم لفعل وهو لم ولما ولام الامر ولا في النهي ش لما انهى القول في المجرورات تكلم على المجزومات واخرها على المجرورات لكون المجرورات اعلا رتبة فانها الاسماء والمجزومات هي الافعال المضارعة بشرطها على ما عرف في اول الكتاب اذا دخل عليها جازم والجازم ضربان ضرب يجزم فعلا واحدا وضرب يجزم فعلين فاما الجازم لفعل فهو اربعة الاول والثاني لم ولما ويشتركان بعد كونهما ادات جزم من اوجه ويفترقان من اوجه فاما اوجه الاشتراك فمنها الحرفية فكل واحد منهما حرف ومنها النفي فكل منهما يفيده ومنها القلب للمضي فكل منهما يقلب المضارع للمضي بحيث لا يفهم منه الحال ولا الاستقبال واما اوجه الافتراق فمنها ان يكون النفي بلم لا يلزم اتصاله بالحال بل قد يكون متصلا نحو لم اكن بدعائك رب شقيا وقد يكون منقطعا نحو هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا خلافا لما فانه يجب اتصال نفيها بالحال ومنها ان يكون الفعل بعد لما يجوز حذفه اختيارا ولا يحذف بعد لم الا ضرورة كقوله احفظ وديعتك التي اودعتها يوم الاعارب ان وصلت وان لم ومنها ان لما لا تصحب شيئا من ادوات الشرط وتصحبها لم نحو ان لم ولو لم ومنها ان لم قد يرفع الفعل بعدها في لغة قوم كما صرح به ابن مالك في شرح التسهيل

اعلم ان لم ولما يشتركان في امور ويفترقان من اوجه

وعليها جاء قوله يوم الصليفاء لم يوفون بالجار وسمع
تحك هذه اللغة في لما الثالث لام الامر نحو قوله تعالى
لينفق ذو سعة من سعته ومنه الدعاء نحو ليقض علينا
ربك الرابع لا في النهي نحو لا تحزن ومنه قوله الدعا نحو
لا تواخذنا تنبيهات الاول قيد بعضهم لما فعل لم ولما
اخذنها او حتى زيدك من لما التي بمعنا الا والتي هي حرف
وجود لوجود واستغنى الشيخ عن هذا التقييد لان التي
بمعنا الا يليها ماضي اللفظ مستقبل المعنا والتي هي
حرف وجود يليها ماضي اللفظ والمعنا فلا يليها
المضارع الثاني قال ابن مالك زعم بعض الناس ان لم تنصب
في لغة مستند لا بقراءة بعضهم الم نشرح لك صدرك
بنصب نشرح وهو عند العلماء محمول على انه موكد بالنون
الخفيفة ففتح لها ما قبلها ثم حذفت ونويت الثالث
مذهب الجمهور ان لما مركبة من لم وما وقيل بسيطة
الرابع اللام الطلبية محركة بالكسر وفتحها لغة هذا
ان خلت عن عاطف فان وليت عاطفا جاز تسكينها
بعد الواو والفاء وثم بل تسكينها بعد الواو والفاء اكثر
من تحريكها الخامس منع الجمهور حذف لام الامر وافقا
عملها على ثلاثة اضرب كثير مطرد وذلك بعد الامر
بالقول نحو قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلاة وقليل
جايز في الاختيار وذلك بعد قول غير امر نحو قوله
• قلت لبواب لديه دارها • تيذن فاني حموها وجارها
وقليل مخصوص بالضرورة وذلك دون تقدم قول كقوله

فلا تستطل من بقائي ومدتي • ولكن يكن للخير منك نصيب
السادس احترز للمشبه بتقييد اللام بالامر ولا بالنهي
عن اللام غير الطلبية كالتي ينصب المضارع بعدها وعن
لا غير الناهية كالزائدة والنافية ص وجازم لتعليق
وهو ادوات الشرط ان واذما وهما لمجرد التعليق وهما
حرفان ومن للعاقل وما ومهما لغيره ومتى وايان للزمان
واين وانى وحيثما للمكان واي بحسب ما تضاف اليه
ويسمى اولهما شرطا ولا يكون ماضي المعنى ولا انشاء
ولا جامدا ولا مقرونا بتنفيس ولا بقد ولا ناف غير لا
ولم وثانيهما جوابا وجزاء ش ذكر في هذا الكلام
ما يجزم فعلين وتسمى ادوات الشرط لافادتها ان
ما يليها شرط وسبب لما يليه وقسمها ستة
اقسام لان منها ما وضع للدلالة على مجرد التعليق
وهو ان واذما وهما حرفان اما ان فبالاتفاق واما اذما
فعلى الاصح لانه مسلوب الدلالة على معناه الاصلي
مستعملا مع ما المزيدة بمعنى ان فكان حرفا وقيل لم
تسلب الدلالة على معناها الاصلي الذي هو الزمان
فيكون اسما ومنها ما وضع للدلالة على من يعقل ثم
ضمن معنى الشرط وهو من ومنها ما وضع للدلالة على
من لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو ما ومهما ومنها
ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهي
متى وايان ومنها ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن
معنى الشرط وهو اين وانى وحيثما ومنها ما هو متردد

بين المعاني الاربعة الاخيرة وبحواي هازها بحسب ماانضاو
اليه بتكون لمن يعقل في نحو ايهم يقم اقم معه ولما لا
يعقل في نحو اي الدواب تركب اركب ولكن زمان في نحو اي
يوم تصم اصم وللمكان في نحو اي يوم مكان تجلس اجلس
ثم ان تضمن التعليق اللذين تقرر مان بهذه الادوات
يستمها اولهما شرطا وثانيهما جوابا وجزاء لمقوله
وثانيهما معطوف على اولهما ووسط بين المتعاطفين
ذكر ما يعتبر في فعل الشرط فيعتبر فيه ان لا يكون
ماضي المعنا بل يكون مستقبلا في المعنا ان كان ماضيا
في اللفظ لنكتة لانه معروض الحصول في الاستقبال
فيمتنع ثبوته ومضيه وكذلك الجزاء ايضا لا يكون
ماضي المعنا لان حصوله معلق على حصول مضمون الشرط
في المستقبل ويمتنع تعليق الحاصل الثابت على حصول
ما يحصل في المستقبل ويعتبر فيه ايضا ان لا يكون انشاء
فلا تقل ان قم ولا ان لا تقم وان لا يكون فعلا جامدا كعسى
وليس وان لا يكون مقرونا بتنفيس كالسين وسوف
فلا تقل ان سيقم ولا ان سوف يقم اقم ولا مقرونا بقد
فلا تقل ان قد قام زيد اقم ولا ان لما يقم زيد اقم وتقول
ان لم تقم اقم وان لا تقم اقم تنبيهات الاول في
قوله وجازم لتعليق تصريح بان ادات الشرط
هي الجازمة لهما وهو كذلك كذا في الشرط بالاتفاق
ولا عبرة لمن شذ وفي الجزاء على الاصح المنسوب لسيبويه
وهو مذهب محققي البصريين ومقابله ثلاثة اقوال

احدها

احدها للاخفش انه مجزوم بفعل الشرط والثاني بالاداة
والفعل معا ونسب الى سيبويه ايضا والخليل والثالث
ان الجزم بمجاورة الشرط قياسا على الجر وهو مذهب
الكوفيين الثاني اوضح كلامه ان حيث واذ لا يجزمان
الا اذا اقترنا بما كما لفظ به واجاز الفرا الجزم بهما
مجردتين وهو ضعيف واما غيرهما فهو قسمان
قسم لا تلحقه ما وهو من ومهما وما وانى وقسم
يجوز فيه الامران وهو ان واي ومتى وايان الثالث
اغفل ذكر من الجوازم اذا وكيف ولو لان المشهور
في اذا انها لا تجزم الا في الشعر وان زيد بعدها لفظة
ما وفي كيف عدم الجزم خلافا للكوفيين وانما يقع
بها المجازات معنا لا عملا ولو لا يجزم بعدها الا في
الشعر على قول وقيل لا يجزم بعدها اصلا الرابع
يوخذ من تنصيصه على حرفية ان واذ ما وسكوته
عما عداهما ان ما عداهما اسما. وهو كذلك وان كان
في مهما خلاف ضعيف وحينئذ فلا بد ان يكون
لها محل من الاعراب وهو اما النصب او الرفع لانها
معمولة لفعل الشرط او الابتدا لا غير فما كان منها اسم
زمان او مكان فهو ابدا في موضع منصوب بفعل الشرط
على الظرفية وما كان غير ذلك فهو في موضع مرفوع
بالابتدا ان كان فعل الشرط مشغولا عنه بالعمل
في ضميره كما في من تكرمه اكرمه وما تامر به افعله
والا فهو في موضع منصوب بفعل الشرط لفظا

كما في من تضرب اضرب ومهما تصنع اصنع مثله او محلا
كما في قوله فمن ثم امر الخامس. يوخذ ايضا من قوله
ويسمى اولهما شرطا وثانيهما جوابا وجزاء. ان الجزاء
لا يتقدم على الشرط ولا على اداته فان تقدم على اداة
الشرط شبيه بالجواب فهو دليل عليه وليس اياه هذا
مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبرد
وابو زيد الى انه هو الجواب نفسه وهو ضعيف ص
وقد يكون واحدا من هذه فيقترن بالفاء. نحو ان كان
قميصه قد من قبل فصدقت الاية فمن يومن بربه
فلا يخاف وجملة اسمية فتقترن بها او باذا الفجائية
نحو فهو على كل شيء قدير فاذا هم يقنطون ش هاتان
مسالتان متعلقتان بالجزاء احداهما انه اذا كان
واحدا من الامور التي لا يصح ان تقع شرطا وجب اقترانه
بالفاء. بقوله وقد يكون الضمير فيه يعود على الجزاء
او الاشارة في قوله هذه تعود الى الامور الممتنع
جعل واحد منها شرطا وذكر من امثلة ذلك مثالين
احدهما مثال ماضي المعنى وهو الاية الاولى وهي قوله
تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وجعل الاناهية
ومثال ما اذا وقع امرا نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني
ومثال ما اذا وقع فعلا جامدا فقوله تعالى ان ترن انا
اقل منك مالا وولدا فعسى ربي ان يوتيني خيرا من
جنتك والمقرون بقد نحو ان يسرق فقد سرق اخ له
من قبل وبالتنفيس قوله تعالى وما تفعلوا من خير فلن

تكفروه
وان خفتم عيلة فسوف
يغنيكم الله من فضله
وقوله تعالى وما تفعلوا
من خير فلن

تعقبوه وما نحو فان توليتم فما سالتكم من اجر وقد
تحذف هذه الفاء في الضرورة كقول الشاعر
ومن لا يزل ينقاد للغي والصبا • سيلفى على طول السلامة نادما
المسالة الثانية اذا وقع جملة اسمية فانه يجب اقترانها
اما بالفاء واما باذا الفجائية كقوله تعالى فهو على كل
شيء قدير وقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت
ايديهم اذا هم يقنطون وانما قامت اذا الفجائية
مقام الفاء لانها لا يبتدا بها ولا تقع الا بعد ما هو
معقب بما هو بعدها فاشبهت الفاء فقامت مقامها
وقد تاتي في الضرورة بدونهما كقول الشاعر
من يفعل الحسنات الله يشكرها **تنبيهان** الاول
لا بد في الجملة الاسمية التي تقترن باذا ان لا تكون طلبية
نحو ان عصا فويل له وان لا يدخل عليها اداة نفي نحو
ان قام زيد فما عمرو قائم وان لا تدخل عليها ان نحو
ان قام زيد فان عمرا قائم فهذه المواضع الثلاثة
تتعين فيها الفاء ولا يجوز فيها اذا **فان قيل**
فكيف اطلق المصنف **قلنا** معنى كلامه ان الجزاء حيث
امتنع ان يكون شرطا فهو فيما عدا الجملة الاسمية
تتعين ربطه بالفاء وفيها لا يتعين بل اما هي واما
اذا الفجائية بحسب ما يقتضيه فلا يحتاج الى ذكر
شرط على انه يجوز ان يلاحظ المثال الذي مثل به فانه
جامع للشروط الثلاثة فاذا وقع معه كان فيه
ايماء التنبيه الثاني ظاهر كلامه ان اذا يربط بها

الجواب بعد إن وغيرها من أدوات الشرط وهو موافق لإطلاق
النحويين وظاهر عبارة التسهيل تخصيصه بإن وصرح
به في التوضيح تبعا له والمغني خلافا لهم لقوله تعالى
فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون
ولا منافاة بين هذا وبين ما تقدم من أن إذا ليست
من الجوازم فإنه لا يلزم من نفي الجزم عنها نفي إفادتها
الشرطية والله أعلم ص ويجوز حذف ما علم من شرط
بعد وإلا نحو افعل وإلا عاقبتك أو جواب شرطه
ماض نحو فإن استطعت أن تبتغي نفقا في الأرض أو
جملة شرط وأداته إن تقدم معناها بطلب ولو باسمه أو
باسم فعل أو بما لفظه الخبر نحو قل تعالوا أتل ونحو أين
بيتك أزرك وحسبك حديث ينم الناس وقال
مكانك تحمدي أو تستريحي وشرط ذلك بعد النهي
كون الجواب محبوبا نحو لا تكفر تدخل الجنة ش
تضمن كلامه هذا ثلاث مسائل الأولى أنه يجوز حذف
فعل الشرط إذا علم ووقع بعد وإلا نحو قولك افعل كذا
وإلا فلك تقديره وإلا تفعل عاقبتك ومنه قول
الشاعر فطلقها فلست لها بكفء وإلا يعل مفرقك الحسام
الثانية أنه يجوز حذف جواب الشرط إذا علم وكان
شرطه ماضيا نحو قوله تعالى فإن استطعت أن تبتغي
نفقا في الأرض الآية تقديره فافعل وقد فهم من
كلامه أن ما لم يعلم من شرط أو جواب لكونه لا دليل يجوز
حذفه وهو واضح وينبغي أن يعلم أن حذف الشرط أقل

محذو

من حذف الجزاء وان كانا جاريين وكلام المصنف لا يأبى
هذا وانه لا يشترط في حذف الشرط تعويض لا من المجزوم
وانه لا يشترط في حذف الشرط ان تكون اداته ان
بل يجوز في غيرها وكلام المصنف ربما يفهم خلاف هذين
الثالثة انه يجوز حذف الشرط واداته مع جزم الجواب
وذلك بعد الطلب سواء الامر والنهي والدعاء والاستفهام
والتمني والعرض والتحضيض اذا قصد معنى الجزاء واسقطت
الفاء نحو زرني ازرك ومثله قل تعالوا اتل ولا تدن من
الاسد تسلم ورب اغفر لي ادخل الجنة هل تكرم زيدا
يكرمك وليت لي مالا انفقه الا تنزل عندنا تصب خيرا
لولا تاتينا تحدثنا والتقدير ان تزرني ازرك وان لا
تدن من الاسد تسلم وان تغفر لي ادخل الجنة وان تكرم
زيدا يكرمك وان ارزق مالا انفقه وان تنزل تصب
وان تاتنا تحدثنا وسواء الطلب بالفعل كما تقدم
وبالجملة الاسمية نحو اين بيتك ازرك وباسم الفعل
نحو مكانك تحمدي او تستريحي وبما لفظه الخبر نحو
حسبك حديث ينم الناس وشرط الجزم بعد النهي
ان يكون الجزاء محبوبا نحو لا تدن من الاسد تسلم
فالسلامة منه امر محبوب وكذا في لا تكفر تدخل
الجنة فدخولها امر محبوب وعلى هذا فلا يصح ان تقول
لا تدن من الاسد ياكلك ولا تكفر تدخل النار ويعبر
عن هذا ايضا بان شرط جزم الجواب بعد النهي ان يصح
اقامة شرط منفي مقامه وخالف الكسائي في هذا

الشرط مجوز الجزم في نحو لا تدن من الاسد يأكلك ولا تكفر
تدخل النار بتقدير ان تدن وان تكفر فلم يشترط في الشرط
المقدر ان يكون منفيا واستدل بقوله عليه السلام لا ترجعوا
بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض فانه لا يصح
تقدير لا فيه مع انه ورد مجزوما وبقول ابي طلحة للنبي
صلى الله عليه وسلم لا تشرف يصبك سهم وتقديره ان
تشرف يصبك سهم ولا يصح تقديره إلا تشرف وحمل
الجماعة ذلك ونحوه على ابدال الفعل من الفعل تنبيهان
احدهما لم يصرح المصنف باشتراط اسقاط الفاء ولا
ولا بقصد معنى الجزاء اعتمادا على سياق الكلام وعلى ما
ذكره من الامثلة الثاني اختلفوا في عامل الجزم بعد
اسقاط الفاء في هذه المواضع فقيل ان لفظ الطلب ضمن
معنى حرف الشرط فجزم واختاره ابن مالك ونسبه
لسيبويه والخليل وقيل ان الطلب ناب عن حرف الشرط
بعد حذفه فجزم ونسب الى السيرافي والفارسي وابن
عصفور وقيل الجازم حرف شرط مقدر دل عليه الطلب
وهو مذهب اكثر المتأخرين والراجح وهو ظاهر كلام
المصنف فانه وان لم يصرح بالجزم فقد صرح بان جملة
الشرط واداته محذوفان وذلك يقتضي جزم الجواب
بالشرط المقدر ولعل هذا هو عذره في عدم التصريح
بالجزم وقيل الجزم بلام مقدرة فاذا قيل الا تنزل عندنا
تصب خيرا فالتقدير لتصب خيرا ص ويجب الاستغناء
عن جواب الشرط بدليله متقدما لفظا نحو هو ظالم
ان فعل او نية نحو ان قمت اقوم ومن ثم امتنع في النثر

اتقع

ان تقم اقوم وبجواب ما تقدم من شرط مطلقا او قسم
الا ان سبقه ذو خبر فيجوز ترجيح الشرط المؤخر ش لما
تكلم على وجوب حذفه وذكر انه يجب حذفه اذا كان
دليله متقدما لفظا او نية ومثل للاول بقوله هو ظالم
ان فعل والجواب محذوف تقديره فهو ظالم وللثاني بقوله
ان قمت اقوم لان تقديره اقوم ان قمت والجواب محذوف
اقم فاقوم هو دليل الجواب وهو متقدم نية لا لفظا
ثم اذكر انه يمتنع ان يقول في النثر ان تقم اقوم فانه
خاص بالضرورة كقوله ٭ يا اقرع ابن حابس يا اقرع ٭
٭ انك ان يصرع اخوك تصرع ٭ وقوله وبجواب ما تقدم
الى اخره يعني انه اذا اجتمع في الكلام شرط وقسم
فالمتقدم منهما يستغني بجوابه عن جواب المتاخر فتقول
والله ان تقم لاقومن فجعل الجواب للقسم ويستغني
به عن جواب الشرط فيكون محذوفا وجوبا وتقول ان
تقم والله اقم فجعل الجواب للشرط لتقدمه ويستغني
به عن جواب القسم فيحذف وجوبا وقوله مطلقا
راجع للشرط اي الشرط متى تقدم استحق الجواب وحذف
جواب القسم استغنا بجوابه سواء سبق ذو خبر
كقوله زيد ان يقم والله اقم اولم يسبق ذو خبر وقد
تقدم في الامثلة وقوله الا ان سبقه هذا الاستغنا
راجع الى القسم اي ان القسم متى تقدم استحق الجواب
وحذف جواب الشرط استغنا عنه الا ان سبق في الكلام
ذو خبر فانه يجوز في الكلام ترجيح الشرط بجعل الجواب

له وان كان موخرا كقولك زيد والله ان تقم يقم معك ولا يتعين ان تقول ليقومن جوابا للقسم **تنبيهات** جعله ان مضى اقوم على سبيل التقديم والتاخير وان جواب الشرط محذوف وان اقوم هو دليل الجواب وهو موخر من تقديم هو مذهب سيبويه وذهب الكوفيون والمبرد الى انه الجواب بتقدير الفاء وذهب قوم الى انه ليس على التقديم والتاخير ولا على تقدير الفاء بل انه لما لم يظهر لاداة الشرط تاثير في فعل الشرط لكونه ماضيا ضعف عن العمل في الجواب الثاني منعه ان تقم اقوم في النثر مقتضاه جوازه في الشعر وقيل انه خاص بالضرورة لجماعة منا وبه صرح في بعض نسخ التسهيل ووقع في بعضها انه قليل وواقع في هذه النسخة قوله في شرح الكافية وقد يجي الجواب مرفوعا والشرط مجزوم ومنه قراءة طلحة بن سليمان اينما تكونوا يدرككم الموت واختلفوا في تخريج الرفع في ذلك فذهب المبرد الى انه على حذف الفاء مطلقا وفصل سيبويه في ان يكون قبله ما يمكن ان يطلبه فيكون على التقديم والتاخير او لا فيكون على حذف الفاء وجوز عكس ذلك وقيل ان كانت الاداة اسم شرط فعلى اضمار الفاء والا فعلى التقديم والتاخير اذا علمت ذلك فلا يظهر تعليل امتناع هذه الصورة الا على القول الثالث في الاولى وهو انه لما لم يظهر لفعل الشرط تاثير في الماضي ضعف عن العمل في الجواب فلينا مل ذلك التنبيه الثالث



تصريحه بترجيح جعل الجواب للشرط مع تأخره عند تقدم
ذي خبر هو مذهب ابن عصفور وجماعة وهو مقتضى
كلام ابن مالك في الخلاصة ونص في التسهيل والكافية
على أن ذلك على سبيل التحتم الرابع ظاهر كلامه أنه
لا يجوز جعل الجواب للشرط المؤخر مع عدم تقدم ذي
خبر وهو موافق للجمهور في ذلك وجوزه الفراء وتبعه
ابن مالك استدلالا بنحو قوله لئن كان ما حدثته اليوم صادقا
أصم في نهار القيظ للشمس باديا فجعل الجواب وهو
أصم للشرط بدليل جزمه مع تأخره عن القسم الذي
أذنت به اللام ولم يتقدم ذو خبر وأجاب الجمهور عن
ذلك بأنه ضرورة أو اللام زائدة ص وجزم ما بعد
فاء أو واو من فعل تال للشرط أو الجواب قوي ونصبه
ضعيف ورفع تالي الجواب جائز ش إذا جاء فعل عقب
واو أو فاء بعد الشرط وقبل الجواب أو بعد الشرط والجواب
معا جاز في ذلك الفعل وجهان أحدهما قوي وهو
الجزم عطفا على الشرط في الأول وعلى الجواب في الثاني
وثانيهما ضعيف وهو النصب بإضمار أن وجوبا وإنما
أضمرت أن في ذلك لأن مضمون الجزاء والشرط لم يتحقق
فأشبه ويختص الواقع بعد الجواب بوجه آخر وهو
الرفع على الاستئناف ولا يجوز ذلك فيما بعد الشرط
لأنه يمتنع الاستئناف قبل مجيء الجواب وحاصل ذلك
أن الفعل المقرون بواو أو فاء إذا وقع بعد الشرط
والجزاء جاز فيه الثلاثة وإذا وقع بينهما يجوز فيه

الوجهان **تنبيهان** احدهما قوله الجواب يشمل المجزوم
وغيره وقد روي بالاوجه الثلاثة قوله تعالى ونكفر بعد
قوله تعالى وان تخفوها وتوتوها الفقراء فهو خير لكم التنبيه
الثاني الحق الكوفيون ثم بالواو والفاء فاجازوا النصب بعدها
واستدلوا بقراءة الحسن ومن يخرج من بيته مهاجرا
الى الله ورسوله ثم يدركه الموت وزاد بعضهم او **ص**

**باب** في عمل الفعل كل الافعال ترفع اما الفاعل او نائبه
او المشبه به وتنصب الاسماء الا المشبه بالمفعول
به مطلقا والا الخبر والتمييز والمفعول المطلق فناصبها
الوصف والناقص والمبهم المعنى او النسبة والتصرف
التام ومصدره ووصفه **ش** هذا الباب عقده المصنف
لبيان عمل الافعال وكيفية عملها فذكر ان الافعال كلها
ترفع وذلك لانها ابدا مسندة فلابد لها من مسند
اليه ضرورة توقف الاسناد على تحقق الطرفين والمسند
اليه اما الفاعل فيما بني له كقعد زيد ومات عمرو
او نائبه فيما بني للمفعول له كضرب زيد وقتل عمرو او
المشبه بالفاعل وهو مرفوع كان واخواتها نحو كان
زيد قائما وامسى زيد مقيما فانها ترفع المبتدا كما
تقدم تشبيها بالفاعل ويسمى اسمها فجميع مرفوعات
الفعل منحصرة في هذه الثلاثة الفاعل ونائبه ومشبهه
بمعنى ان كل واحد مرفوع منها له رافع خاص من الافعال
لا يرفع غيره لا ان كل فعل يرفع الثلاثة كل واحد من الثلاثة
ثم ذكر ان الافعال كلها تنصب الاسماء اي جميع الاسماء

الاسما

الا ما استثني من ذلك وهو انواع منها المشبه بالمفعول
به فانه من جملة الاسماء المنصوبة ولا ينصبه الفعل بل
الوصف اذ لو نصبه فعل لكان مفعولا به لا مشبها به
فلا عمل فيه للفعل اصلا بخلاف غيره مما استثني فيعمل
فيه بعض الافعال دون بعض فقوله فيه مطلقا دون غيره
من المستثنيات اشارة الى ذلك ومنها الخبر فلا ينصبه
كل فعل بل لا ينصبه الا الفعل الناقص الذي هو كان واخواتها
ومنها التمييز فلا ينصبه كل فعل بل قد ينصبه الفعل
المبهم كرطل زيتا فالعامل في زيتا النصب هو المبهم
الذي هو رطل وقد ينصبه الفعل المبهم النسبة كطبت
نفسا فالعامل في نفسا هو الفعل الذي هو طبت ومنها
المفعول المطلق فناصبه ليس الا الفعل المتصرف التام
لا الناقص ومصدره او الوصف المشتق من مصدره
كضربت ضربا وقوله تعالى فان جهنم جزاؤكم جزاء
موفورا وقوله والصافات صفا ومنها المفعول به
فانه لا ينصبه كل فعل بل الافعال بالنسبة اليه على
سبعة اقسام كما سياتي وقد ظهر ان في كلام المصنف
لفا ونشرا مرتبا وعلم من كلامه ايضا ان الحال والمستثنى
والمفعول له والمفعول معه والمفعول فيه يعمل فيها
كل فعل سواء كان قاصرا او متعديا تاما او ناقصا جامدا
او متصرفا والله اعلم **ص** والا المفعول به فانها
بالنسبة اليه سبعة اقسام ما لا يتعدى اليه اصلا
كالدال على حدوث ذات كحدث ونبت او صفة

حسية كطال وحلو وكالموازن لانفعل كانكسر او فعل كضرب او فعل او فعل الذي وصفهما على فعيل نحو ذل وسمن و ماينعدى الى واحد ابدا بالجار كغضب ومر ش لما تقدم ان المفعول به لا ينصبه كل فعل فان الافعال بالنسبة اليه على سبعة اقسام اخذ في بيان تلك الاقسام وتضمن هذا الكلام ذكر قسمين منها القسم الاول ما لا يصل الى المفعول اصلا لا بنفسه ولا بواسطة حرف الجر والقسم الثاني ما يتعدى الى المفعول بواسطة الجار وذلك كغضب ومر تقول غضبت من زيد ومررت به وكلا القسمين يسمى في الاصطلاح لازما وغير متعد وقاصرا ويعرف اللازم بامور منها ما يرجع الى المعنى الدالة على حدوث ذات كحدث المطر ونبت الزرع ومنه الدلالة على حدوث صفة حسية كطال زيد وحلو الثوب واحترز بالحسية عن المعنوية كعلم وفهم فانه متعد تقول علم النحو وفهم المسئلة وما يرجع الى اللفظ ان يكون الفعل على وزن انفعل كانكسر وانجبر او على وزن فعل بضم العين كظرف وشرف او على وزن فعل بفتح العين او على وزن فعل بكسر العين بشرط ان يكون الوصف من هذين الوزنين على فعيل مثال الاول قولهم يذل بكسر الذال ومثال الثاني سمن وفي جا، وصف الفاعل منهما على فعيل بقيل ذبل وسمين ومما يدل على اللزوم ايضا غير ما ذكر المصنف فقد كون الفعل لا يبنا منه اسم مفعول تام اي مستغني عن صلة نحو خرج فانه لا يقال مخروج بل مخروج به

ومنها ما يرجع الى اللفظ ومنها يرجع الى المعنى الدلالة
صح

وكونه

وكونه لا يتصل به ضمير غير المصدر فلا تقول زيد خرجه
عمرو وانما يقال الخروج خرجه عمرو وكونه يدل على عرض
وهو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت كمرض
وكسل ونهم اذا شبع وان يكون موازنا لافوعل
كاكوهد الفرخ اذا ارتعد او لافعنلل كاحرنجم
وافعنسس او لافعنلى كاحرنبى الديك **تنبيه** جعل
المصنف العلامة التي ذكرها دالة على النوع الاول من
نوعي اللازم وهو ما لا يصل الى المفعول به اصلا لا بنفسه
ولا بحرف جر وصرح بذلك في المتن والشرح وضم في غيرهما
اليها ما ذكرناه زيادة على ما ذكره هنا وجعل الجميع
دالا على مطلق اللزوم وهذا يفيد علامة النوع الثاني
التي لم يذكرها هنا **ص** او دائما بنفسه كافعال الحواس
او تارة وتارة كشكر ونصح وقصد وما يتعدى بنفسه
تارة ولا يتعدى اليه اخرى كفغر وشحا وما يتعدى
الى اثنين فاما ان يتعدى اليهما تارة ولا يتعدى اخرى
كنقص او يتعدى اليهما دائما فاما ثانيهما كمفعول
شكر كامر واستغفر واختار وصدق وزوج وكنى
وسمى ودعا بمعناه وكال ووزن او اولهما فاعل
في المعنى كاعطى وكسى او اولهما وثانيهما مبتدا
وخبر في الاصل **ش** شرع في ذكر ما بقي من اقسام
الافعال بالنسبة الى المفعول وقد تقدم انها سبعة
ذكر منها فيما سبق قسمين وبقي خمسة الثالث
من الافعال ما يتعدى الى المفعول به بنفسه دائما

وذلك فافعال الحواس الخمس السمع تقول سمعت كلام زيد قال الله تعالى حتى يسمع كلام الله والبصر تقول رايت الهلال قال الله تعالى يوم يرون الملايكة والشم تقول شممت الطيب والذوق تقول ذقت الطعام قال تعالى لا يذوقون فيها الموت واللمس تقول لمست الثوب قال تعالى او لامستم النساء القسم الرابع ما يتعدا بنفسه الى المفعول تارة وبواسطة حرف الجر اخرى تقول شكرت زيدا وشكرت له ونصح كنصحته ونصحت له وقصد كقصدت زيدا وقصدت له وقصدت اليه القسم الخامس ما يتعدى الى المفعول بنفسه تارة ولا يتعدى لا بنفسه ولا بحرف الجر تارة اخرى وذلك كفغرفاه وشحاه ومعناهما ومعنا لهما فتحه وفغر فوه وشحا فوه ومعناهما انفتح قال في الصحاح يتعديان ولا يتعديان القسم السادس ما يتعدى الى مفعولين وهذا القسم اضرب ضرب يتعدى اليهما بنفسه تارة ولا يتعدى اليهما اخرى لا بنفسه ولا بحرف الجر تقول من الاول نقصت المال دينارا ومن الثاني نقص المال وكذلك زاد قال في الصحاح تقول زاد الشيء وازداد وزاده الله خيرا انتهى وهو ظاهر في ذلك وضرب يتعدا الى اثنين دايما ويكون ثاني مفعوليه كمفعول شكر يصل اليه بنفسه تارة وبحرف الجر اخرى ووقع في بعض نسخ الشرح ما ثاني مفعوليه كمفعولي شكر والصواب كمفعول شكر كما عبرنا فمنه امر تقول امرتك الخير وبالخير واستغفر تقول استغفرت

الله ذنبا

الله ذنبا ومن ذنب واختار تقول اخترت زيدا القوم
او من القوم وصدق تقول صدقته الحديث وفي الحديث
وزوج تقول زوجته هندا وبهند وكنى بتخفيف النون
تقول كنيته ابا عبد الله وبابي عبد الله وسمى تقول
سميته محمدا وبمحمد ودعا بمعنى سمى تقول دعوته
زيدا وبزيد وكال تقول كلت زيدا طعامه ولزيد
طعامه ووزن تقول وزنت زيدا دراهمه ولزيد
دراهمه وقد يتبادر الى الفهم ان زيدا في هذين
التركيبين هو المفعول الاول فيكون مما دخل الحرف
فيه على الاول لا على الثاني فلا يكون من باب الافعال
الذي قبله وليس كذلك فقد نص المعربون كما ذكره المصنف
في الشرح على ان المحذوف في قوله تعالى واذا كالوهم او
وزنوهم يخسرون هو المفعول الاول انتهى وكان
اصل هذا التركيب والله اعلم كالوا الطعام للناس ثم
توسعوا فيه بحذف الجار فلاجل ذلك جعل المحذوف
من الاية المفعول الاول الذي هو الطعام وضرب يكون
اول مفعوليه فاعلا في المعنى نحو كسوته جبة واعطيته
درهما فالاول فاعل واخذ وضرب يكون مفعولاه في
الاصل مبتدا وخبرا كظننت زيدا قائما فان اصل
مفعوليه زيد قائم وهما مبتدا وخبر وقد اخذ
في تفصيل القول فيه فقال ص وهو افعال القلوب
ظن لا بمعنى اتهم وعلم لا بمعنى عرف وراى لا من
الراي ووجد لا بمعنى حزن او حقد وحجا لا بمعنى

فظن وحسب وزعم وخال وجعل وحجا في لغة وهب
وتعلم بمعنى اعلم ويلزمان الامر وافعال التصيير كجعل
واتخذ ورد وترك خبر يعني ان الذي يتعدى الى مفعولين
اصلهما المبتدا والخبر منه ما يسمى افعال القلوب
ومنه ما يسمى افعال التصيير وانما قيل للاول ذلك
لان معانيه قائمة بالقلب وقيل للثاني افعال التصيير
لانها للتحويل من حالة الى حالة كصيرت الطين خزفا
فاردت انتقاله عن الطينية الى الخزفية فقوله
وافعال التصيير مرفوع عطفا على قوله افعال القلوب
فمن افعال القلوب ظن لا بمعنى اتهم فانها اذا كانت
بمعنى اتهم تعدت الى واحد فقط كقوله وما هو
على الغيب بظنين اي بمتهم وترد لليقين كقوله تعالى
يظنون انهم ملاقوا ربهم وللرجحان وهو الغالب فيها
كقوله ظننتك ان شبت لظى الحرب صاليا ومنها
علم لا بمعنى عرف فانها اذا كانت بمعنى عرف تتعدى
الى واحد كقوله تعالى والله اخرجكم من بطون امهاتكم
لا تعلمون شيئا وترد لليقين وهو الغالب فيها
كقوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله وللرجحان كقوله
فان علمتموهن مومنات ومنها راى لا من الراي
او المذهب فانها اذا كانت منه تعدت الى واحد
كقولك راى ابو حنيفة حلية كذا وراى الشافعي
حرمته وهي مثل علم في كونها يغلب استعمالها
في اليقين ويستعمل في الرجحان ويجمعهما قوله

تعالى

تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا ومنها وجد
لا بمعنى حزن ولا بمعنى حقد فانها اذا كانت بمعنى
باحد المعنيين لا تتعدى وهي تفيد في الخبر يقينا
قال تعالى تجدوه عند الله هو خيرا ومنها حجا لا بمعنى
قصد لانها اذا كانت بمعنى قصد تعدت لواحد نحو
حجوت بيت الله اي قصدته وهي تفيد في الخبر رجحانا
كقوله • قد كنت احجوا ابا عمرو اخا ثقة • حتى المت بنا
يوما ملمات • ومنها حسب وترد لليقين وهو
الغالب فيها كقوله • وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة •
• عشية لاقينا جذاما وحميرا • ومنها زعم وتفيد
في الخبر رجحانا كقوله • زعمتني شيخا ولست بشيخ •
• انما الشيخ من يدب دبيبا • والاكثر فيه وقوعه
على ان او ان وصلتها كقوله تعالى زعم الذين كفروا
ان لن يبعثوا وقول الشاعر وقد زعمت اني تغيرت بعدها
• ومن ذا الذي يا عز لا يتغير • ومنها خال وتفيد
في الخبر رجحانا كقوله • اخالك ان لم تغضض الطرف ذا هوى
ومنها جعل وهو للرجحان كقوله تعالى وجعلوا الملايكة
الذين هم عباد الرحمن اناثا ومنها درا وهي لليقين
كقوله • دريت الوفي العهد يا عمرو فاغتبط • فان
اغتباطا بالوفي حميد • هذا في لغة قليلة والاكثر
فيه ان يتعدى بالباء لواحد فان دخلت عليه الهمزة
تعدى لاخر بنفسه نحو قوله تعالى ولا ادريكم به
ومنها هب وهو للرجحان كقوله • وا فهبني امرءا هالكا

كقوله • حسبت التقى والجود
خير تجارة • رباحا

وهذا ملازم لصيغة الامر كالذي قبله واما افعال التصيير
فذكر منها خمسة احدها جعل نحو قوله تعالى فجعلناه
هباء منثورا ثانيها تخذ قال الشاعر تخذت غراز اثرهم دليلا
ثالثها اتخذ قال تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا رابعها
رد كقوله تعالى لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا خامسها
ترك كقوله تعالى وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض
تنبيهات الاول قد تحرر ان ما ذكره المصنف من
افعال القلوب على اربعة اقسام ما يفيد اليقين وهو وجد
وتعلم بمعنى اعلم ودرى وما يفيد الرجحان وهو جعل وحجا
وهب وزعم وما ياتي لهما والغالب اليقين وهو رأى وعلم
وما ياتي لهما والغالب الرجحان وهو ظن وحسب وخال
التنبيه الثاني تاتي رأى بصرية كقوله رأيت الهلال او
ابصرته فلا تتعدى الا الى واحد وكذلك من افعال الباب
ما ياتي لمعان اخر غير قلبية ولم يتحرز الشيخ عن ذلك
لانه لا يشملها قوله افعال القلوب والمعاني التي احترز
عن ورود الافعال بمعناها كلها قلبية التنبيه الثالث
الحقوا رأى الحلمية برأى العلمية في التعدي لاثنين
كقوله ؛ اراهم رفقتي حتى اذا ما ؛ تجافى الليل وانخزل انخزالا ؛
الرابع ادخال الكاف على افعال التصيير ليشير بها الى انها
لا تنحصر فيما ذكره من الافعال وكانه اقتصر على ما
ذكره منها لشهرته ص ويجوز الغاء القلبية
المتصرفة متاخرة ومتوسطة ش لما ذكر ان افعال
القلوب وافعال التصيير مشتركة في نصب المفعولين

100

وكانت افعال القلوب مختصة عن افعال التصيير بحكمين اخرين وهما الالغا. والتعليق واراد بيان ذلك فبدا بالالغا. وذكر انه جايز لا واجب وهو ابطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل بسبب تاخره عن المفعولين واما بسبب توسطه بينهما فقوله القلبية احترز به عن افعال التصيير فلا تلغا كما علمت وقوله المتصرفة احترز به عن ما كان من افعال القلوب غير متصرف كهب وتعلم فانهما ملازمان لصيغة الامر كما تقدم فلا يدخل فيهما الغا. مثال المتاخر عنهما زيد قايم اظن ويجوز الاعمال فتقول زيدا قايما اظن ومثال المتوسط زيد اظن قايم ويجوز الاعمال فتقول زيدا اظن قايما

تنبيهان الاول افهم كلامه ان المتوسط والمتاخر سوا. في جواز الغايهما اي عدم امتناعه وهو كذلك لكن يتفاوتان في العمل فاعمال المتاخر مرجوح والغاوه راجح واعمال المتوسط راجح والغاوه مرجوح وقيل هما سوا. الثاني افهم كلامه انه لا يجوز الغا. العامل المتقدم على المفعولين وتحته صورتان الاولى ان يتقدم عليه شي من الكلام يخرجه عن ان يتقدم يبدا به اولا يتقدم عليه شي. فاما الصورة الاولى فتارة يكون المتقدم على العامل فيهما لفظة متى وتارة يكون غير متى فان كان لفظة متى كقولك متى ظننت زيدا قايما فصرح ابن القاسم بجواز الالغا. فيهما لكن الاعمال ارجح وهو ايضا مقتضا عبارة المصنف

في توضيح الالفية بل مقتضاها جواز الغاء العامل الذي يبتدا
به سواء تقدم عليه متى او غيرها وان كان غير متى امتنع الغاؤه
عند البصريين واما الصورة الثانية فيمتنع الالغاء فيها
عندهم ايضا وجوزه الاخفش والكوفيون فيهما واستدلوا
بنحو قوله • اني وجدت ملاك الشيمة الادب • وبقوله
• وما اخال لدينا منك تنويل • والبصريون يجعلون ذلك
ونحوه اما من الاعمال وان المفعول الاول ضمير الشان
محذوفا او من التعليق على اضمار لام الابتدا والله اعلم
ص و يجب تعليقها قبل لام الابتدا او القسم او
استفهام او نفي بما مطلقا او بلا او ان في جواب القسم
اولعل او لو او كم الخبرية ش لما فرغ من الالغاء شرع في
التعليق فقال ويجب تعليقها اي القلبية المتصرفة
فصرح بوجوبه بخلاف ما تقدم في الالغاء حيث صرح
بجوازه وهو ابطال العمل في اللفظ فقط دون المحل لمجي
ماله صدر الكلام بعد العامل المذكور فمن ذلك لام
الابتدا نحو قوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ومنه
لام القسم نحو علمت والله ليقومن زيد وقول الشاعر
• ولقد علمت لتاتين منيتي • ان المنايا لا تطيش سهامها
ومنه الاستفهام وهو اما بان يعترض حرف الاستفهام
بين العامل والجملة نحو قوله تعالى وان ادري اقريب
ام بعيد ما توعدون واما بان يكون في الجملة اسم
استفهام عمدة نحو قوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى
او فضلة نحو قوله تعالى وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب

ينقلبون

101

ينقلبون وهو مفعول مطلق لا مفعول به لان اسم الاستفهام
لا يعمل فيه ما قبله لانه يخرجه عن الصدر ومنه النفي بما
نحو علمت ما زيد قائم سواء كان ذلك في غير جواب قسم
كما مثلنا او في جوابه نحو علمت والله ما زيد قائم والعدا
قال الشيخ مطلقا ومنه النفي بلا وان زكى لا مطلقا بل
في جواب قسم ملفوظ به او مقدر نحو علمت والله لا زيد
في الدار ولا عمرو وعلمت ان زيد قائم ومنه لعل نحو
قوله تعالى وان ادري لعله فتنة نقله المصنف من
التذكرة لابي علي ومنه لو الشرطية كقوله
وقد علم الاقوام لو ان حاتما * اراد ثواب المال كان له وفر *
ومنه كم الخبرية كما نقله عن بعضهم وانه حمل قوله
تعالى الم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم
لا يرجعون ونقل المصنف عن بعض المغاربة ان من
المعلقات ان التي في خبرها اللام نحو علمت ان زيدا
لقايم ثم بحث ان الظاهر ان المعلق اللام لا ان ثم نقل
عن ابي الحسن ان مذهب سيبويه انه يجوز علمت ان
زيدا قايم بالكسر مع عدم اللام ثم قال فعلى هذا
المعلق ان انتهى او فيما احتج بانها المعلقة بدون اللام
كانت هي المعلقة مع وجودها تنبيه قد علم مما
سبق ان الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما
ان الالغاء جائز والتعليق واجب والثاني ان الالغاء
ابطال العمل مطلقا لفظا ومحلا بخلاف التعليق فانه
ابطاله لفظا فقط حتى يجوز ان يعطف بالنصب في

التعليق ون الالغا فيعطف على الجملة التي علق العامل عنها
مفرد اي معنا الجملة ومن امثلة ذلك لا من شواهده قول
الشاعر وما كنت ادري قبل عزة ما البكا ولا موجعات
القلب حتى تولت بنصب موجعات وانما لم يجعل شاهدا
لاحتمال زيادة ما ويكون البكا منصوب او غير ذلك
تتمة كل ما تصرف من هذه الافعال فللمتصرف منه ما له
من الاحكام فان كان ذلك الفعل مما يثبت له الاحكام
الثلاثة اعني الاعمال والالغاء والتعليق يثبت
لمتصرفاته كافعال القلوب وان كان ذلك الفعل لا يثبت
له الا العمل كافعال التصيير ثبت لمتصرفاته العمل
فتقول انا ظان زيدا قايما وزيد قايم انا ظان وانه
ظان زيد قايم وتقول انا اتخذ او متخذ الطين خزفا
لا غير والله اعلم ص وسليم تجير اجراء القول مجرد
الظن وغيرهم يخصه بتقول بعد استفهام متصل
او منفصل بظرف او معمول ش لما تكلم على ما ينصب
المفعولين مطلقا عند كل العرب اخذ يتكلم على ما
ينصبهما عند بعض العرب او ينصبهما عند كل العرب
ولكن لا مطلقا بل بشروط وهو القول واعلم ان القول
ومتفرعه مما يتعدا الى مفعول واحد
ومفعوله تارة يكون مفردا موديا معنا الجملة
كقلت قصيدة وشعرا وتارة يراد به مجرد لفظه
نحو قلت له يا ابن الهيم او اطلقت عليه هذا الاسم
وتارة يكون جملة فيحكى به وتكون في موضع

مفعوله

مفعوله وقد يجري مجرى الظن فينصب المبتدأ والخبر
مفعولين عند بني سليم مطلقا اي من غير شرط من الشروط
الاتي ذكرها عند غيرهم فتقول عندهم قال زيد عمرا
قائما وعند غيرهم لا يجري الا بشروط اربعة الاول ان يكون
القول فعلا مضارعا الثاني ان يكون بتاء الخطاب والى
هذين الشرطين اشار الشيخ بقوله وغيرهم اي غير
سليم يخصه بتقول فلفظ به مضارعا مبدوءا بالتاء
الثالث ان يكون بعد الاستفهام والى هذا اشار
بقوله بعد استفهام والرابع ان يتصل الفعل بالاستفهام
او يفصل بينهما باحد ثلاثة امور اما ظرف كقوله
ابعد بعد تقول الدار جامعة شملي بهم ام تقول البعد محتوما
واما مجرور نحو افي الدار تقول عمرا جالسا واما
معمول نحو قوله اجهالا تقول بني لؤي لعمر ابيك ام متجاهلين
والى هذا الشرط اشار بقوله منفصلا او منفصل بظرف
او معمول ولم يذكر المجرور لانه في معنى الظرف اذ هما
اخوان **تنبيهان** الاول اذا عمل القول عمل الظن فهل
هو باق على معناه او صار بمعنى الظن فيه خلاف قال
ابن ام قاسم والظاهر انه ضمن معنى الظن الثاني هذه
الشروط المذكورة لعمله عمل الظن عند غير بني سليم
انما هي شروط لجواز العمل لا لوجوبه فتجوز الحكاية
مع استيفاء الشروط نحو قوله تعالى ام تقولون ان
ابراهيم الاية في قراءة الخطاب وقد روي قول الشاعر
علام تقول الرمح يثقل عاتقي بالوجهين النصب

على الاعمال لاستيفا. الشروط والربع على عدمه ص وما
يتعدى الى ثلاثة وهو اعلم وارى وما تضمن معناهما من
انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث ش هذا هو القسم
السابع من اقسام الفعل بالنسبة الى المفعول به وهو
ما ينصب ثلاثة مفاعيل وهو سبعة افعال اعلم
وارى وهما اصل الباب وما تضمن معناهما وهو الافعال
الخمسة المذكورة مثال اعلم اعلمت زيدا عمرا قايما
ومثال ارى اريت بكرا الهلال طالعا ومثال انبا انبات
زيدا هندا مقيمة ومثال نبا نبات خالدا عمرا قايما
ومثال اخبر اخبرت زيدا عليا جالسا ومثال خبر خبرت زيدا
سالما صحيحا ومثال حدث حدثت خالدا بكرا مسافرا
وسياتي احكام هذه المفاعيل في المقالة الاتية ص
ولا يجوز حذف مفعول في باب ظن ولا غير الاول في
باب اعلم الا لدليل ش تضمن هذا الكلام مسئلتين
الاولى في بيان حذف المفعولين او احدهما في باب
ظن وجزم الشيخ بانه لا يجوز فيه حذف مفعول
الا لدليل وتحته صورتان الصورة الاولى ان يحذف
المفعولان لدليل الصورة الثانية ان يحذف احدهما
ايضا لدليل مثال حذفهما للدليل قوله تعالى اين
شركاي الذين كنتم تزعمون اي تزعمونهم شركاء
او تزعمون انهم شركاء. ومثال حذف احدهما للدليل
قوله ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم
اي لا تظني غيره واقعا ويسمى الحذف لدليل اختصارا

واقتصارا

103

واقتضا كلامه الجزم بانه لا يجوز حذفهما ولا حذف احدهما اقتصارا او لغير دليل وهو في حذفهما مذهب سيبويه والاخفش واختيار ابن مالك وفي حذف احدهما اجماع لان اصلهما المبتدا والخبر المسئلة الثانية في بيان الحذف المتعلق بباب اعلم ومقتضا كلامه ان المفعول الاول يجوز فيه مطلقا سوا كان لدليل ام لا وهو الصحيح عند الجمهور وان للثاني والثالث فيه ما لهما في باب ظن من حذفهما لدليل ومنعه لغيره وحذف احدهما كذلك ولم يصرح بذلك المسئلة الثانية في شرح المصنف او في شرح الزاوية يجري في الثاني والثالث من مفاعيل اعلم واري الغا العامل وتعليقه بالنسبة اليهما على الصحيح خلافا لمن منعهما مطلقا ولمن منعهما في المبني للفاعل دون المبني للمفعول وقد جا على الالغا قول بعض العرب البركة اعلمنا الله مع الاكابر وقول الشاعر وانت اراني الله امنع عاصم وارأف مستكفا واسمح واهب وعلى التعليق قوله تعالى ثم لننظر الاية ص باب الاسما التي تعمل عمل الفعل وهي عشرة احدها المصدر وهو اسم الحدث الجاري على فعله كضرب واكرام وشرطه ان يخلفه فعل مع ان او ما ش لما انهى الكلام على عمل الفعل اخذ يذكر ما يعمل عمله من الاسماء وهي عشرة اشيا وبدا بالمصدر لانه اصل الفعل في الاشتقاق والمصدر هو اسم الحدث الجاري على الفعل فاسم الحدث بمثابة الجنس يدخل

فيه اسم المصدر وقوله الجاري على الفعل معناه انه مساو
للفعل في استيفاء حروفه وهو كالفصل مخرج لاسم المصدر
فانه يخالف المصدر بخلوه من بعض حروف الفعل كعطاء
فانه خال من همزة اعطى وتمثيله بضرب واكرام اشارة
الى انه لا فرق في عمل المصدر بين ما كان مصدر الثلاثي
كضرب او لاكثر منه كاكرام وقوله وشرطه اي شرط
عمل المصدر ان يكون مقدرا بان والفعل او اذا اريد الماضي
او الاستقبال نحو عجبت من ضربك زيدا امس او غدا
والتقدير من ان ضربت زيدا امس او من ان تضرب زيدا
غدا او بما والفعل اذا اريد الحال نحو عجبت من ضربك
زيدا الان التقدير مما تضرب زيدا الان ويوجد في بعض
النسخ وشرطه ان لا يصغر ولا يتبع قبل العمل ولا يحد
بالتاء وان يخلفه فعل مع ان او مع ما وشرح ما في هذه
النسخة من الزيادة ان نقول من شروط اعمال المصدر انه
لا يكون مصغرا فلا يقال اعجبني ضريبك زيدا ويظهر
ان يعلل بان التصغير من خصايص الاسماء فلا يناسب
الافعال فلما جاء على حالة لا تناسب الافعال امتنع ان يعمل
عملها وهذا التعليل وان لم اره مصرحا به لكن كلامهم
يفهمه ومنها ان لا يتبع بتابع قبل العمل سواء كان نعتا
او غيره لان المصدر ومعموله عندهم كموصول وصلته
فلا يحال بينه وبين معموله كما لا يحال بين الموصول وصلته
فلا يقال اعجبني اكلك الرغيف السريع زيدا على ان السريع
نعت للمصدر ولا عرفت سوقك العنيف الابل ومنه

ومنها ان لا يكون محدودا بالتاء فلا تقول اعجبني ضربتك
عمرا الا ان دخول التاء عليه دالة على المرة فجعله بمنزلة
اسماء الاجناس التي لا تناسب الافعال ومما لم يذكره من
شروطه ان لا يكون مجموعا قال ابن مالك رحمه الله
المصدر المجموع حقه ان لا يعمل لان لفظه اذا جمع مغاير
للفظ المصدر الذي هو اصل الفعل قال فان ظفرنا في كلام
العرب باعمال المجموع والمحدود قبلناه وانشد مما
ورد عاملا فيه المجموع قول الشاعر فقد جربوه فما زادت
تجاربهم ابا قدامة فنصب ابا قدامة بتجاربهم وهو
مصدر مجموع ومما لم يذكره ايضا ان لا يكون مضمرا
ومعناه ان ضمير المصدر لا يعمل عمله فلا تقول مروري بالحسن
حسن وهو بالمسيء قبيح ولا ضربك المسيء حسن وهو
بالمحسن قبيح بريد وضربك المحسن قبيح وذلك لعدم
حروف الفعل ولاجل ذلك لم يعمل محذوفا ايضا ومنها ان
لا يكون مؤخرا عن معموله ولكن تقول هذا الشرط
مستفاد من جعله مع معموله كموصول مع صلته
فكما ان الصلة لا تتقدم على الموصول كذلك معمول المصدر
لا يتقدم عليه ص وعمله منونا اقيس نحو او اطعام
في يوم ذي مسغبة يتيما ومضافا للفاعل اكثر نحو
ولولا دفاع الله الناس ومقرونا بال ومضافا للمفعول
اضعف ش اخذ يبين حالات المصدر العامل في
واحكامها فمن حالاته ان يكون مجردا من الالف واللام
والاضافة وهو المراد بالمنون وعمله حينئذ اقيس

لانه نكرة فقوي شبهه بالفعل ومثاله قوله تعالى او اطعام
في يوم ذي مسغبة يتيما فيتيما مفعول لاطعام ومنها
ان يكون مضافا الى الفاعل ناصبا للمفعول وعمله حينئذ
اكثر لان نسبة الحدث لمن وقع منه اكثر منها لمن
وقع عليه ومثاله قوله تعالى ولولا دفاع الله الناس
فالناس منصوب بدفاع المضاف الى الفاعل ومنها ان
يكون مقرونا بال وعمله ضعيف كقوله
ضعيف النكاية اعداءه ومنها ان يكون مضافا
للمفعول رافعا للفاعل كقوله افنا تلادي وما جمعت
من نشب قرع القواقيز افواه الاباريق وعمله
ضعيف ايضا وقيل انه ضرورة ورد بقوله عليه السلام
وحج البيت من استطاع اليه سبيلا لان تقديره وان يحج
البيت المستطيع ومن حالاته ان يضاف الى الفاعل
ولا يذكر المفعول نحو قوله تعالى ربنا وتقبل دعاء
وان يضاف الى المفعول ولا يذكر الفاعل نحو قوله تعالى لا يسئم
الانسان من دعاء الخير وهما كثيران ومنها ان يضاف
الى الظرف فيرفع وينصب نحو عجبت من ضرب يوم
الجمعة زيد عمرا تنبيه هذا كله في المصدر الذي
ليس بدلا من اللفظ بفعله اما ما هو بدل من اللفظ
بفعله فانه يعمل وان لم يخلفه ان والفعل او ما والفعل
نحو قول الشاعر فندلا زريق المال ندل الثعالب
وكذلك قولك ضربا زيدا فزيدا منصوب بضرب وفيه
ضمير مرفوع لانه لما صار بدلا من الفعل عمل عمله وقام

الفعل

مقامه

مقامه ص الثاني اسم الفاعل وهو ما اشتق من فعل
لمن قام به على معنى الحدوث كضارب ومكرم فان كان
صلة لال عمل مطلقا والا عمل ان كان حالا او استقبالا او
اعتمد ولو تقديرا على نفي او استفهام او مخبر
عنه او موصوف ش الباب الثاني مما يعمل عمل الفعل
اسم الفاعل والكلام فيه من وجهين الوجه الاول
في تعريفه والوجه الثاني في احكامه اما تعريفه
فانه ما اشتق الى اخره بقوله ما اشتق الى اخره من
فعل المراد كما قال من مصدر فعل وهو كالجنس يدخل
فيه كل مشتق وقوله لمن قام به كالفصل يخرج به ما
اشتق لمن وقع عليه او فيه او نحو ذلك وقوله على
معنى الحدوث كفصل ثان يخرج اسم التفضيل والصفة
المشبهة باسم الفاعل فانهما على معنى الثبوت واما
احكامه فتارة يكون بال وتارة يكون مجردا عنها
فان كان صلة لال فانه يعمل مطلقا اي سواء كان بمعنى
الحال او الاستقبال او المضي وسواء اعتمد او لم يعتمد
فتقول جاء الضارب زيد امس او الان او غدا وهذا معنى
قوله مطلقا وان كان مجردا من ال فانه يعمل بشرطين
احدهما ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال لا بمعنى
المضي ثانيهما ان يعتمد اما على نفي نحو ما ضارب
زيد عمرا او استفهام نحو اضارب زيد عمرا او على
مخبر عنه نحو زيد ضارب عمرا او موصوف نحو مررت
برجل ضارب عمرا والاعتماد على المقدر كالاعتماد

على الملفوظ نحو مهين زيد عمرا ام مكرمه او امهين ونحو مختلف الوانه اي صنف مختلف ولهذا قال الشيخ ولو تقديرا

تنبيهات الاول انما عمل اسم الفاعل اذا لم يكن صلة لال حيث كان بمعنى الحال او الاستقبال لانه حينئذ يكون مشبها بجريانه عليه في الحركات للمضارع في معناه كما اشبهه في لفظه والسكنات ولم يعمل اذا كان بمعنى الماضي لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه وهو الماضي فهو مشبه له معنى لا لفظا وقال الكسائي بجواز عمله اذا كان بمعنى الماضي ايضا فجوز انا ضارب زيدا امس متمسكا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فذراعيه منصوب بباسط وهو بمعنى المضي وخرجه الجماعة على حكاية الحال قال بعض المحققين ومعنى حكاية الحال ان يفرض ما كان واقعا في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع وانما عمل مطلقا اذا كان صلة لال لانه حينئذ واقع موقع الفعل اذ حق الصلة ان تكون جملة وعمله حيث كان صلة مطلقا هو المشهور من قول النحويين انه لا يعمل مطلقا وهي ادعاء الاجماع عليه حينئذ فدعواه مردودة بحكاية غيره عن جماعة من النحويين انه لا يعمل مطلقا وعن جماعة اخرين انه لا يعمل الا اذا كان بمعنى المضي التنبيه الثاني تثنية اسم الفاعل وجمعه تذكيرا وتانيثا في كالمفرد عملا وشرطا فتقول جاء الضاربان زيدا امس او الان او غدا وجاء رجلان ضاربان زيدا الان او غدا

وتقول

وتقول جاء الضارب بوف زيدا الان اوغدا اوامس وجاء
رجال ضاربون زيدا الان اوغدا وتقول جاءت الضاربات
زيدا الان اوغدا التنبيه الثالث اذا وجدت الشروط
المذكورة لعمل اسم الفاعل فانه لا يتعين عمله بل
يجوز العمل المذكور وتجوز الاضافة ايضا فتقول
هذا ضارب زيدا الان اوغدا وهذا ضارب زيد الان
اوغدا وقد قرئ بالوجهين ان الله بالغ امره النصب
على الاعمال والجر على الاضافة التنبيه الرابع يوجد
في بعض النسخ فان صغرا ووصف لم يعمل وهذه
الزيادة ان ثبتت فهي ماخوذة من التسهيل فيزيد
لعمله شرطين اخريين هما عدم التصغير وعدم
الوصف اما الشرط الاول فخالف فيه الكسائي مستدلا
بقول بعضهم اظنني مرتحلا وسويرا فرسخا
قال ابن ام قاسم ولا حجة فيه لان فرسخا ظرف و
والظرف يكفيه رائحة الفعل واما الشرط الثاني فخالف
فيه ايضا الكسائي فاجاز اعماله مطلقا وقيل يجوز
ان كان العمل قبل الصفة لان ضعفه يحصل بعد ذكرها
لا قبله والله اعلم ص الثالث المثال وهو ما حول
من فاعل الى فعال او مفعال او فعول بكثرة او فعيل
او فعل بقلة ش الباب الثالث مما يعمل عمل الفعل
امثلة المبالغة وهي ما حول عن اسم فاعل الثلاثي
لقصد المبالغة والتكثير الى فعال بتشديد العين
كغفار او مفعال بكسر الميم كمنحار او فعول بفتح

الفا كضروب او فعيل كعليم او فعل كحذر والثلاثة الاول
اكثر من الاخيرين فتعمل العمل السابق بالشروط السابقة
فان وقعت صلة لال عملت مطلقا والا فبشرط الاعتماد
لفظا او تقديرا على واحد مما سبق وعدم المضي قال
الشاعر • اخا الحرب لباسا اليها جلالها • وحكى سيبويه
عن العرب انه لمنحار بوائكها • وقال الشاعر
ضروب بنصل السيف سوق سمانها • وقال فتانان
اما منهما فشبيهة • هلالا واما خدها تشبه البدرا
وقال • اتاني انهم مزقون عرضي • تنبيهان الاول
سياتي في كلام الشيخ التصريح بامثال كاسم الفاعل
في شروط عمله ولو سكت عن التصريح بذلك استغنى
ولو قال بعدما حول من فاعل للمبالغة فيبقى على عمله
وشروطه السابقة ولهذا يجري فيه جميع ما اسلفناه
في اسم الفاعل من اجراء التثنية وجمع المذكر الصحيح
والمكسر والمونث الصحيح والمكسر مجرى المفرد
ومن ان وجود الشروط لا توجب ان يعمل النصب او الجر
على ما ذكر ومن انه يشترط عدم التصغير وعدم
الوصف على ما تقدم فيه من الخلاف من غير فرق والثاني
قد بني فعال ومفعال وفعول وفعل من افعل كقولهم
دراك من ادرك ومعطاء من اعطى وزهوق من
ازهق ونذير من انذر ولكنه قليل ولاجل ذلك
سكت عنه المصنف بل ربما يفهم كلامه نفيه
ص الرابع اسم المفعول وهو ما اشتق من فعل

لمن وقع عليه كمضروب ومكرم وشرطهما كاسم
الفاعل ش الباب الرابع من الاسماء العاملة عمل الفعل
اسم المفعول وحده بقوله وهو الى اخره بقوله ما
اشتق من فعل بمنزلة الجنس والمراد من مصدر فعل
كما قال في الشرح وقوله لمن وقع عليه بمثابة الفصل
مخرج للافعال وكما وقع فيه الفعل واسم الفاعل وافعل
التفضيل والصفة المشبهة ومثل بمضروب ومكرم
اشارة الى انه على نوعين اسم مفعول الثلاثي وقياسه
ان يكون على وزن مفعول واليه اشار بقوله
كمضروب واسم مفعول الزايد على ذلك وقياسه ان
يكون بزنة المضارع بابدال ميم مكان حرف
المضارعة وفتح ما قبل اخره واليه اشار بقوله
ومكرم وشرطهما كاسم الفاعل يريد ان شرط
عمل المثال واسم المفعول كشرط اسم الفاعل وقد
قدمنا الكلام على المثال في ذلك فاغنى عن اعادته
هنا واما اسم المفعول وان كان صلة لال عمل مطلقا
والا فبشرط تقدم معتمد عليه ولو تقديرا وبشرط
ان يكون بمعنى الماضي وعمله كعمل الفعل المبني للمفعول
فيرفع نايب الفاعل فان كان من متعد لاثنين
او لثلاثة رفع واحدا ونصب ما سواه فتقول زيد
معطا ابوه درهما الان او غدا كما تقول يعطي ابوه
درهما وتقول المعطي دينارا زيد كما تقول الذي
يعطي دينارا او الذي اعطي دينارا زيد ويأتي فيه

كل ما تقدم من اعمال تثنيته وجمعه ص الخامس
الصفة المشبهة وهي كل صفة يصح تحويل اسنادها
الى ضمير موصوفها وتختص بالحال وبالمعمول السببي المؤخر
ش هذا هو الخامس مما يعمل عمل الافعال وهو الصفة
المشبهة باسم الفاعل ومن هنا الشيخ بقوله كل صفة
يصح الى اخره بقوله كل صفة بمثابة الجنس يدخل فيه
اسم الفاعل والمفعول والمثال وغيرها وقوله يصح تحويل
اسنادها الى اخره بمثابة الفصل يخرج ما عداها من
الصفات واعلم ان اسم المفعول يصح ان يضاف الى مرفوعه
معنا واضافته تستلزم تحويل الاسناد الى ضمير
موصوفه نحو زيد محمود المقاصد والاصل محمودة
مقاصده ثم حولت الاسناد الى ضمير زيد ثم اضفت فقلت
محمود المقاصد وهو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة
فلا يرد قوله في تمييز الصفة وقد اقتضا كلام المصنف
ان اسم الفاعل لا يصح تحويل اسناده الى ضمير موصوفه
وقد تقدم الكلام في ذلك مستوفا في باب المشبه
بالمفعول به من المنصوبات فليراجع وقوله وتختص
الى اخره يريد به بيان ما فارقت الصفة فيه اسم
الفاعل وهو امور منها انها للحال او للزمن الحاضر
الدايم دون الماضي المنقطع ودون المستقبل وهو
يكون لاحد الازمنة الثلاثة ومنها ان معمولها
لا يكون الا سببيا اي متصلا بضمير موصوفها اما
لفظا نحو زيد حسن وجهه واما معنى نحو زيد

حسن

حسن الوجه اي منه ولا يكون الا مؤخرا فلا يجوز زيد
وجهه حسن والمراد بمعمولها في ذلك ما عملت
فيه بحق الشبه فلا يرد زيد بك فرح لان عملها في
ذلك بما فيها من معنى الفعل واسم الفاعل بخلافها
في ذلك فيكون معموله سببيا وغيره ومقدما
ومؤخرا ومن وجوه الافتراق غير ما ذكره الشيخ انها
تصاغ من اللازم دون المتعدي وهو يصاغ منهما
ومنها انها تكون مجارية للفعل كطاهر وغير مجارية
له وهو الغالب في المبنية من الثلاثي كحسن وجميل
وضخم واسم الفاعل لا يكون الا مجاريا **تنبيه** قوله
وتختص بالحال يقتضي انهما يشتركان وذلك من اوجه
احدها ان كلا منهما يدل على حدث ومن قام به الثاني
انهما يذكران ويؤنثان الثالث ان كلا منهما
يثنى ويجمع الرابع ان عملها مشروط بالاعتماد المشروط
في عمله على ما تقدم فيه من غير فرق لانه اذا اشترط
في اسم الفاعل الذي هو الاصل المشبه به ففي الفرع
المشبه الذي هو الصفة اولى **ص** وترفعه فاعلا او
بدلا ان كانت بال وهو عار منها **ش** الصفة المشبهة
واسم الفاعل مشتركان في العمل مختلفان في التوجيه
في الجملة فوجه الرفع فيها الفاعلية او الابدال من
الضمير ووجه النصب في المعرفة التشبيه بالمفعول
به وفي النكرة التمييز ووجه الجر الاضافة فقوله
فاعلا او بدلا اي في كل مرفوع وقوله مشبها او

تمييزا او مشبها في المعرفة وتمييزا في النكرة وقوله
بالاضافة او ان الجر بسبب الاضافة فلا ينافي ذلك
كون العامل غير الاضافة وهذه العبارة تحرز للمصنف
وغيره من النحاة واعترض على ظاهرها وقد علمت
اندفاعه وقوله الا الى اخره بيان لما يستوفي من عمل
الصفة للجر وهو يحتاج الى تمهيد فنقول ان الصفة
تارة تكون بال وتارة تكون مجردة منها وهي اما
رافعة او ناصبة او جارة هذه ثلاثة احوال مضروبة
في حالتي اقترانها بال وتجردها منها تصير ستة
والمعمول له مع كل من هذه الستة اربع حالات لانه
اما بال كالوجه او مضافا لما هو بال كوجه الاب او مضافا
للضمير كوجهه او مضافا لمضاف الضمير كوجه ابيه
فتصير الصور ستة وثلاثين صورة كلها تؤخذ من
اطلاقه اذا علمت ذلك فقوله الا ان كانت بال وهو
حال منها استثناء من قوله او تجر فقط او انك
ترفع معمول الصفة وتنصبه مطلقا وتجره الا ان
كان الى اخره فدخل تحته اربع صور ممنوعة الاولى
ان تكون الصفة بال والمعمول مجرور ومضاف الى الضمير
نحو الحسن وجهه الثانية ان تكون بال والمعمول
مجرور ومضاف الى مضاف الى الضمير نحو الحسن وجه
ابيه الثالثة ان تكون بال والمعمول مجرور مجرد
من ال والمعمول مجرور مضاف الى المجرد من ال والاضافة
نحو الحسن وجه اب لان الصفة في كل من هذه الصور

بال

109

بال والمعمول في كل منها عار من ال واعلم ان بعض
المتاخرين اوصل الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها
الى اربعة عشر الف صورة وما يتيف وستة وخمسين
صورة لانه جعل الصفة اما بال او بغير ال وهذه حال الثاني
ومعمولها اما بال او مضاف او مجرد وجعل المضاف
ثمانية انواع الاول مضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن
وجهه والثاني مضاف الى مضاف الى ضميره نحو الحسن
وجه ابيه والثالث مضاف الى المعرف بال نحو الحسن
وجه الاب والرابع مضاف الى مجرد نحو وجه اب
والخامس مضاف الى ضمير مضاف الى مضاف الى ضمير
الموصوف نحو جميلة انفه من قولك مررت بامراة
حسن وجه جاريتها جميلة انفه والسادس مضاف
الى ضمير معمول صفة اخرى نحو جميل خالها والسابع
مضاف الى موصول نحو « الطيبي كل ما التاثت به الازر
من قوله « فعجتها قبل الاخيار منزله « الطيبي كله
والثامن مضاف الى موصوف بجملة نحو رايت رجلا
حديد سنان رمح يطعن به والمجرد من الاضافة
وال يشمل ثلاثة انواع الموصوف نحو قوله
اسيلات ابدان دقاق خصورها وثيرات ما التفت عليه المئازر
والموصول نحو جم نوال اعده من قوله « ازور امرا جما
نوال اعده « لمن امه مستخفيا ازمة الدهر «
وغيرهما نحو مررت برجل حسن وجه فهذه اثنتا
عشرة صورة مضروبة في الحالتين اعني حالتي

الصفة المتقدمة منتين من كونها بال او بغير ال تصير
اربعا وعشرين وكل من هذه الاربع والعشرين اما مع
الرفع او مع النصب او مع الجر تصير اثنين وسبعين
ويضم الفا صور ما اذا كان معمول الصفة ضميرا وهي
ثلاثة الاولى ان يكون مجرورا وذلك اذا باشرته الصفة
وخلت من ال نحو قولك مررت برجل حسن الوجه جميله
الثانية ان تنفصل الصفة من الضمير وهي مجردة من الالف
واللام نحو فرس بشر محمد الناس خرية وكرام قومه نعلا
الثالثة ان تتصل به ولكن تكون الصفة بالالف واللام
نحو زيد الحسن الوجه الجميله والضمير في هاتين
الصورتين منصوب فصارت خمسة وسبعين والصفة
اما ان تكون لمفرد مذكر او مثناه او مجموعه جمع
سلامة او جمع تكسير هذه ثمانية في خمسة وسبعين
تصير ستماية واذا نوعت نفس الصفة الى مرفوعة
ومنصوبة ومجرورة وضربتها في الستماية تصير
الفا وثمانماية واذا نوعت الصفة ايضا من وجه آخر
الى مفرد مذكر ومثناه وجمعيه والى مفرد مونث
ومثناه ومجموعيه كانت ثمانية فاذا ضربتها
في الالف وثمانماية تصير اربعة عشر الفا واربعماية
قال ويستثنا من هذه الصور الضمير فانه لا يكون
مجموعا جمع تكسير ولا جمع سلامة وجملة صوره
ماية واربعة واربعون فالباقي اربعة عشر الفا
ومايتان وستة وخمسون بعضها جايز وبعضها

ممتنع

ممتنع فيخرج منها الممتنع على ما تقدم انتهى وفي قوله
ويستثنى الى آخره نظر ص السادس من اسم الفعل نحو
بله زيدا بمعنى دعه وعليكه وبه بمعنى الزمه والصق
ودونك بمعنى خذه ورويده وتيده بمعنى امهله
وهيهات وشتان بمعنى بعد وافترق واوه واف
بمعنى اتوجع واتضجر ش هذا هو السادس مما يعمل
عمل الفعل وهو اسم الفعل وهو عبارة عما ناب عن الفعل
وليس معمولا ولا فضلة فقولنا ما ناب عن الفعل بمنزلة
الجنس ويدخل فيه مع اسم الفعل المصادر واسماء
الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة والحروف
كليت ولعل ونحوهما وقوله وليس معمولا كالفصل يخرج
المصادر والصفات العاملة فانها نائبة عن الفعل مع
انها معمولة وقولنا ولا فضلة يخرج الحروف العاملة
قال ابن مالك لان كل جملة بعض اجزائها حرف فانه
يتم بدونه كونها جملة فثبت كون الحرف ابدا فضلة
لان غير الفضلة ابدا عمدة والعمدة مسند او مسند
اليه وذكر ينافي الحرفية انتهى اذا علمت ذلك فاسم
الفعل على ثلاثة انواع النوع الاول بمعنى الامر وهو
الاكثر ومن اجل ذلك بدا به ومنه بله بفتح الاول
وسكون الثاني مبنيا على الفتح بمعنى دع فاذا قلت
بله زيدا فكانك قلت دع زيدا ومنه عليك منقول
من جار ومجرور هما على والكاف وتاتي تارة ومعناه
الزم فاذا قلت عليكه فكانك قلت الزمه وتارة

ومعناه الصق واذا قلت عليك به فكانك قلت الصق به
ومنه دونك منقول من ظرف مكان الى ضمير المخاطب
ومعناه خذ فاذا قلت دونكه فكانك قلت خذه ومنه
رويده وهو منقول من مصدر ارود مصغرا تصغير الترخيم
ومعناه امهل فاذا قلت رويدا زيدا فكانك قلت امهل
زيدا ومنه تيد بمعنا امهل زيدا **والنوع الثاني** بمعنا
الماضي وهو اكثر من الذي بمعنا المضارع ومنه هيهات
ومعناه بعد وتاؤه مفتوحة عند الحجازيين ومكسورة
عند تميم وبعضهم يضمها ومن فتح وقف بالهاء ومن
كسر وقف بالتاء واختلف على الضم فقيل وقف بالتاء
وقيل بالهاء وفيها ست وثلاثون لغة حكاها الصغاني
ومنه شتان بفتح اوله وتشديد ثانيه مبنيا على
الفتح ومعناه افترق **والنوع الثالث** بمعنا المضارع
ومنه اوه بفتح الهمزة وتشديد الواو المفتوحة
ومعناه اتوجع وفيه لغات منها اواه ومنها
اوه بتشديد الواو مضمومة ومكسورة ومنه اف
بمعنا اتضجر **تنبيهان** الاول ترك الشيخ حد اسماء
الافعال لما في حقيقتها من الاختلاف فان بعض
البصريين ذهب الى انها افعال واستعملت استعمال
الاسماء وذهب الكوفيون الى انها افعال حقيقة
والصحيح انها اسماء لقبولها التنوين والتعريف
ومخالفة اوزانها اوزان الافعال ثم القايلون باسميتها
اختلفوا في مدلولها فقيل مدلولها لفظ الفعل وهو

الحدث والزمان فاذا قلت صه مثلا فعلى الاول هو اسم
لقولك اسكت وعلى الثاني اسم لقولك سكوتا وعلى الثالث
اسم لمعنى الاول الآن دلالة الفعل على الزمان بالصيغة
ودلالتها على الزمان بالوضع واختلفوا في اعرابها
فقيل لا موضع لها من الاعراب ونسب الى الجمهور وقيل
في موضع نصب وقيل انها في موضع رفع بالابتداء واغنا
مرفوعها عن الخبر كما في اقائم الزيدان التنبيه الثاني
قد علم من الامثلة التي ذكرها المصنف وشرحناها
ان اسم الفعل على قسمين احدهما ما وضع من اول الامر
كذلك كشتان وصه وثانيهما ما نقل من غيره
وهو اما منقول من ظرف او جار ومجرور او مصدر وعلم
ايضا من الامثلة ان اسم الفعل يعمل عمل الفعل فكما تقول
بعد زيد كذلك تقول هيهات زيد وكما تقول دع
زيدا كذلك تقول بله زيدا الى غير ذلك مما تقدم
والله اعلم **ص** ولا يضاف ولا يتاخر عن معموله ولا ينصب
في جوابه وما نون منه فنكرة **ش** ذكر في هذا الباب
الكلام لاسماء الافعال اربعة احكام الحكم الاول انها
لا تضاف قال المصنف كما ان مسماها وهو الفعل كذلك
ومن ثم قالوا اذا قلت بله زيد ورويد زيد بالخفض
كانا مصدرين والفتحة فيهما فتحة اعراب انتهى
ويحتاج الى معرفة المعنى في عدم اضافتها على القولين
الاخيرين في مسماها الحكم الثاني لا تتاخر عن معمولاتها
لانها ضعيفة في العمل وقال الكسائي بجواز تقديمه

مستند لا بقوله تعالى كتب الله عليكم وبقول الشاعر
ايها المايح دلوي دونك ۝ اني رايت الناس يحمدونك ۝
ولا حجة له فيهما اما الاية فلكون كتاب الله يحتمل ان يكون
مصدرا موكدا لان قوله حرمت عليكم الى اخره يدل
على انه مكتوب عليكم فكانه قال كتب الله عليكم ذلك
كتابا واما البيت فلاحتمال ان يكون دلوي مبتدا خبره
دونك او مفعولا بفعل مضمر ولا يكون ان يكون منصوبا
بدونك مضمرة لان اسم الفعل لا يحذف دون معموله
ذكره الشيخ في المغني الحكم الثالث ان الفعل المضارع
لا ينصب في جواب القسم اسم الفعل اذا قلت مثلا صه
فينام الناس نصبا فهو مذهب الجمهور والمخالف فيه
الكسائي وغيره وقد تقدمت المسئلة في المنصوبات
مبسوطة فراجعها الحكم الرابع ما نون من هذه
الاسماء فهو في حال تنوينه نكرة وما لم ينون فهو في
حال عدم تنوينه معرفة وقد التزم في بعضها التنكير
فينون ابدا كواها وويها كما التزم التنكير في احد
ونحوه والتزم في بعضها التعريف بترك تنوينه كما
في نزال وتراك كما التزم التعريف في المضمرات والاشارة
ونحوها وقد جاء بعضها بالوجهين فنون حال تنكيرها
كإيه اذا اردت ان يزيدك مخاطبك من حديث اي
حديث كان وترك تنوينها حال تعريفها كإيه
اذا اردت ان يزيدك من حديثك من حديث معين
كما جاء بالوجهين نحو غاق وفرس والله اعلم

لعله اذا كان معينا ومن حديثك المعين

ص السابع والثامن الظرف والمجرور المعتمدان وعملهما عمل استقر ش السابع والثامن مما يعمل عمل الفعل الظرف والجار والمجرور وذلك اذا وقع بعدهما مرفوع على احد الاقوال وتفصيل القول في ذلك انه متى تقدم على واحد منهما نفي او استفهام او موصوف او موصول او صاحب خبر او حال نحو قولك ما في الدار احد وما في الدار زيد ومررت برجل معه صقر وجاء الذي في الدار ابوه وزيد عندك اخوه ومررت بزيد عليه جبة ووقع بعده مرفوع ففي وجه رفعه ثلاثة مذاهب احدها الارجح كونه مبتدا مخبرا عنه بالظرف او المجرور ويجوز كونه فاعلا ثانيها الارجح كونها فاعلا ويجوز كونه مبتدا وهو مختار الشيخ جمال الدين ابن مالك وهو ظاهر كلام الشيخ ووجهه ان الاصل عدم التقديم والتاخير ثالثها يجب كونه فاعلا وهو منقول عن الاكثرين وحيث اعرب فاعلا اما وجوبا او راجحا او مرجوحا فهل عامله الفعل المحذوف او الظرف او المجرور لنيابتهما عن استقر وقربهما من الفعل لاعتمادهما فيه خلاف والمذهب المختار الثاني لوجهين احدهما امتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع ثانيهما قول الشاعر فان يك جثماني بارض سواكم فان فؤادي عندك الدهر اجمع حيث رفع اجمع الذي هو توكيد للضمير المستتر في الظرف ووجه

الدلالة منه ان الضمير لا يستتر الا في عامله ولا يصح ان يكون
توكيد الضمير محذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف
متنافيان ولا توكيد الاسم ان على محله من الرفع بالابتدا
لان الطالب للمحل قد زال بوجود الناسخ فهذا كله اذا اعتمد
الظرف والمجرور على ما ذكر اما اذا لم يعتمد نحو في الدار
زيد وعندك عمرو فالجمهور يوجبون الابتدا والاخفش
والكوفيون يجوزون الابتدا والفاعلية لان الاعتماد
عندهم ليس بشرط كما تقدم في المبتدا انهم يجيزون
في نحو قائم زيد ان يكون قائم مبتدا وزيد فاعلا وغيرهم
يوجب كونهما على التقديم والتاخير ص التاسع
اسم المصدر والمراد منه اسم الجنس المنقول عن موضوعه
الى افادة الحدث كالكلام والثواب وانما يعمله الكوفي
والبغدادي واما نحو ان مصابك الكافر حسن فجائز اجماعا
لانه مصدر وعكسه نحو مجار ومحاد ش التاسع مما
يعمل عمل الفعل اسم المصدر وهو يطلق في الاصطلاح على
ثلاثة اشيا الاول ما كان اسما لغير الحدث ثم نقل
الى الحدث كالكلام والعطا فانهما في الاصل لما يتكلم به
ولما يعطى ثم نقلا الى الاعطا والتكلم وهو فعل الفاعل وهذا
هو المراد بقوله اسم الجنس الى اخره وهو الذي اختلف في
عمله فاعمله الكوفيون والبغداديون ودليلهم
قوله اكفرا بعد رد الموت عني • وبعد عطايك المائة الرتاعا
فالمائة منصوبة بعطايك الذي هو اسم مصدر وغيرهم
من البصريين يجعلون الفعل لفعل محذوف ويمنع ان

يكون

113

يكون اسم المصدر علما واطلاق اسم المصدر على هذا حقيقي
الثاني مما يطلق عليه اسم المصدر ما كان مبدوا بميم زايدة
لغير المفاعلة كمضرب ومقتل وهذا يعمل عمل الفعل اتفاقا
لانه في الحقيقة مصدر واطلاق اسم المصدر عليه مجاز
ولذلك لم يختلف في عمله وشاهد اعماله قوله
اظلوم ان مصابكم رجلا اهدا السلام تحية ظلم
بقوله رجلا مفعول مصابكم باتفاق وهذا قال الشيخ واما
نحو الى اخره الثالث مما يطلق عليه اسم المصدر ما كان
علما على معنا كبره علما على المبره وفجار علما على الفجرة
وحماد علما على المحمدة وهذا لا يعمل لمخالفته المصدر
في عدم قصد الشياع وعدم قبول ال وعدم الوقوع
موقع الفعل ص العاشر اسم التفضيل كافضل واعلى ويعمل
في تمييز وظرف وحال وفاعل مستتر مطلقا لا في مصدر
مفعول به او معه ولا في مرفوع ملفوظ به الا في مسئلة
الكحل شر العاشر مما يعمل عمل الفعل اسم التفضيل وهو كما
قال بعض المحققين المبني على افعل لزيادة صاحبه على
غيره في الفعل اي في الفعل المشتق هو منه ويدخل في
ذلك خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر مخففا بالحذف
لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على القياس انتهى
وقوله كافضل مثال لما بني من فعل قاصر وقوله واعلى
مثال لما بني من فعل متعد وقوله ويعمل الى اخره بيان
لعمل افعل التفضيل فذكر انه يعمل في التمييز نحو زيد
افضل منك ابا وفي الظرف نحو زيد افضل منك اليوم

وفي الحال نحو زيد افضل منك متاديا هذا بالنسبة الى
كونه رافعا فانه يرفع الفاعل اذا كان ضميرا مستترا كما
ذكرنا في الامثلة الثلاثة اذ افعل التفضيل في كل منها
رافع لضمير مستتر وقوله لا في مصدر الى اخره فيه
بيان ما لا يعمل فيه افعل التفضيل فذكر انه لا ينصب
المصدر ولا المفعول به ولا المفعول معه هذا بالنسبة
الى المنصوب واما بالنسبة الى المرفوع فلا يرفع الفاعل
اذا كان ضميرا منفصلا او اسما ظاهرا الا في مسئلة
الكحل و النكتة في انه لا يرفع الظاهر او المنفصل
الا فيها انه انما قصر عن رفع الظاهر لانه ليس
له فعل بمعناه وفي مسئلة الكحل يصح ان يقع فعل
بمعناه وضابطها ان يلي افعل التفضيل نفيا ويكون
مرفوعه مفضلا على نفسه باعتبارين نحو ما رايت
رجلا احسن في عينيه الكحل منه في عيني زيد فيصح
ان يقع موقعه فعل بمعناه فتقول ما رايت رجلا
يحسن في عينيه الكحل كحسنه في عيني زيد وانما
قلنا انه فاعل فانه لو لم يكن فاعلا لكان مبتدا
فيلزم الفصل بين افعل ومن باجنبي ص واذا كان
بال طابق او مجردا او مضافا لنكرة افرد وذكرا و
لمعرفة فالوجهان ش لما فرغ من بيان عمل افعل
التفضيل اخذ يذكر حكمه بالنسبة الى مطابقته
لموصوفه وعدمها وجعله على اربعة اقسام القسم
الاول ان يكون بال نحو الافضل وذكر انه يجب فيه ان

يطابق

يطابق الموصوف فتقول زيد الأفضل وهند الفضلى
والزيدان الأفضلان والزيدون الأفضلون أو الأفاضل
والهندات الفضليات أو الفضل القسم الثاني أن
يكون مجردا من أل والإضافة وذكر أنه يجب فيه
الإفراد والتذكير نحو قوله تعالى قل إن كان آباؤكم
وأبناؤكم الآية وتقول الزيدان أفضل من عمرو والزيدون
أفضل من بكر والهندات أفضل منه القسم الثالث المضاف
لنكرة نحو زيد أفضل رجل وهند أفضل امرأة وحكمه حكم
المجرد من أل والإضافة ولذلك جمعهما الشيخ فقال
أو مجردا أو مضافا لنكرة أفرد وذكر فتقول زيد أفضل
رجل والزيدان أفضل رجلين والزيدون أفضل رجال
وهند أفضل امرأة والهندان أفضل امرأتين والهندات
أفضل نساء القسم الرابع أن يكون مضافا لمعرفة نحو
زيد أفضل الرجال وذكر أنه يجوز فيه الوجهان
أي المطابقة وعدمها نحو الزيدان أفضلا الرجال
وأفضل الرجال والزيدون أفضلو الرجال وأفضل الرجال
تنبيه محل جواز الوجهين في المضاف لمعرفة أن
يكون أفعل مرادا به التفضيل أما إذا لم يقصد به
التفضيل كقولهم الناقص والأشج أعدلا بني مروان
أي عادلا بني مروان يعنون الوليد بن اليزيد وعمر
بن عبد العزيز فلا بد من المطابقة للموصوف ولم يحتج
المصنف إلى تقييده بذلك لأن ورود أفعل لغير قصد
التفضيل مجاز تنبيه يجب مجيء من بعد أفعل التفضيل

جارة للمفضول في المجرد من ال والاضافة نحو زيد افضل
من عمرو وقد تحذف نحو والاخرة خير وابقى ومحل البيان
من بعده في ذلك ان لا يكون المجرور بها اسم استفهام
فان كان وجب تقدم من ومجرورها على اسم التفضيل
نحو انت ممن افضل ويمتنع دخولها في المقرون بال
والمضاف بقسميه ص ولا يبنيان ولا فعلا التعجب
والى ما افعله وافعل به الا من فعل ثلاثي مجرد لفظا او
تقديرا تام متصرف وقابل المعنى غير لون ولا عيب ولا منفي
ولا مبني للمفعول ش لما فرغ من ذكر احكام افعل
التفضيل شرع في بيان ما يبنيان منه ولما شاركه في
ذلك افعال التعجب ضمها اليه بقوله ولا يبنيان اي
افعل التفضيل المتقدم ولا افعال التعجب اي ولا يبنيا
افعال التعجب الا مما اجتمعت فيه الشروط المذكورة
ولنتكلم اولا على معنى التعجب وعلى افعاله ثم نعود الى شرح
الشروط المذكورة تكميلا للفائدة فنقول التعجب
استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج
بها المتعجب منه عن نظائره او قل نظيره فقولنا في
وصف الفاعل احتراز عن وصف المفعول فلا يقال ما اضرب
زيدا تعجبا من الضرب الواقع عليه وقولنا خفي سببها
احترازا من الامور الظاهرة الاسباب فلا يتعجب منها
ولهذا قالوا اذا ظهر السبب بطل التعجب واعتبرت
قلة نظائره او الخروج عنها لان ما تكثر نظائره في الوجود
لا يستعظم فلا يتعجب منه واما افعاله فالمراد الصيغ

المشتمل

المشتمل كل منها على فعله. فجعلها المصنف ثلاثة الاولى
ما افعله والثانية افعل به وهاتان الصيغتان المشهورتان
له فاما الصيغة الاولى وهي ما افعله فاجمعوا فيها
على اسمية ما وكونها مبتدا واختلفوا في افعل فقال
البصريون والكسائي انه فعل بدليل اتصال نون الوقاية
به وقال بقية الكوفيين انه اسم بدليل تصغيره واما
الصيغة الثانية فاجمعوا فيها على فعلية افعل ثم
قال البصريون لفظه الامر ومعناه الخبر وقال الفراء
وجماعة لفظه ومعناه الامر وفيه ضمير والبا للتعدية
ثم اختلف هولا فقال بعضهم الضمير للحسن وقال بعضهم
للمخاطب والتزم افراده لجريانه مجرى المثل واما
الصيغة الثالثة وهي فعل فلم يشتهر عدها من
صيغه ونقلها ابن اياز عن ابن عصفور فقال في شرح
الفصول قال ابن عصفور ومن الفاظه فعل مثل فضل
زيد وضرب عمرو وضرب الرجل اي ما اضربه
ويجوز حذف البا الزايدة على الفاعل فيقال ضرب بزيد
اجرا له مجرى اضرب بزيد لانهما في معنا واحد انتهى
كلام ابن اياز وفي تمثيله ما يرشد الى انه لا فرق في
ابنية فعل التعجب بين كونه اصلا او محولا كظرف
وضرب وهو كذلك اذا علمت ذلك فلنعد الى شرح
الشروط التي ذكرها الشيخ لما يبنى صيغ التعجب وافعل
التفضيل منه فنقول لا يبنى شي من هذه المذكورات
الا مما اجتمعت فيه امور احدها ان يكون فعلا

فلا يبنى من الجلف والحمار فلا يقال ما اجلفه ولا احمره ولا هو اجلف
من زيد ثانيها ان يكون ثلاثيا مجردا من الزيادة لفظا
وتقديرا فلا يبنى من نحو دحرج لانه رباعي ولا من نحو
استخرج لانه وان كان ثلاثيا لكنه ليس مجردا من ال
بل مزيد فيه ولا من نحو حول وعور لانها وان كانت
ثلاثية مجردة في اللفظ لكنها ليست مجردة في
التقدير لان تقديرها احول واعور بدليل عدم القلب
مع تحركها وانفتاح ما قبلها فلولا ان ما قبل العين ساكن
في التقدير لوجب فيها القلب المذكور ثالثها ان
يكون تاما فلا يبنى من فعل ناقص ككان رابعها ان يكون
متفاوت المعنى اي قابلا للتفاضل بالنسبة لمن يقوم
فلا يبنى من نحو فني ومات خامسها ان لا يدل على
لون او عيب فلا يبنى من نحو عرج وسهل ويعبر عن
هذا ان لا يكون اسم الفاعل على افعل فعلا سادسها
ان يكون غير منفي سواء كان ملازما للنفي نحو ما عاج
بالدواء اي ما انتفع به ام غير ملازم كما قام زيد سابعها
ان لا يكون مبنيا للمفعول فلا يبنى من نحو ضرب وعلم
تنبيهات الاول ما ذكره من ان للتعجب ثلاث
صيغ هو بالنسبة لما يدل عليه بالوضع لا لما يدل
عليه بالقرينة فانه يدل عليه بها صيغ كثيرة نحو
لله دره فارسا وسبحان الله ان المومن لا ينجس الثاني
لم يذكر من شروط ما تبنى منه هذه الصيغ كونه
متصرفا كما ذكره غيره وكما ذكره هو في غير هذا

الكتاب استغناء بما يفهمه السياق اذ الكلام في شروط
ما تبنى منه هذه الصيغ والجامد لا يقبل ذلك الثالث
يتوصل الى التعجب من الزائد على ثلاثة مما وضع على افعل
فعلا بما اشد ونحوه ويجر مصدرهما بمفعول وينصب
مصدرهما بعده او باشدد ونحوه ويجر مصدرهما
بمفعول ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه
وكذا المنفي والمبني للمفعول الا ان مصدرهما يكون
مؤولا لا صريحا نحو ما اكثر ان لا يقوم وما اعظم ما
ضرب واما الناقص فان قيل له مصدر فمن النوع الاول
والا فمن الثاني واما ما لا يتفاوت معناه والجامد فلا
يتعجب منهما البتة وما يتوصل به الى التعجب مما لا
يتعجب منه بلفظه يتوصل به الى التفضيل ويجاء بعده
بمصدر ذلك الفعل تمييزا فتقول هو اشد استخراجا
وحمرة **ص باب** واذا تنازع من الفعل او شبهه
عاملان فاكثر ما تاخر من معمول فاكثر فالبصري
يختار اعمال المجاور ويضمر في غيره مرفوعه ويحذف
منصوبه ان استغنى عنه والا اخره والكوفي الاسبق
ويضمر في غيره ما يحتاجه **ش** لما فرغ من ذكر الافعال
وما يعمل عملها شرع يذكر تنازعهما في العمل فقال
واذا تنازع وهو شرط جوابه الجملة الاسمية وهي
قوله فالبصري الى اخره فلابد مما يشترط في التنازع
في جملة الشرط وما اتصل بها واما حكم التنازع
في جملة الجواب وما اتصل بها وبعضهم يسمي هذا

الباب باب الاعمال فاما ما يشترط فيه فمنه ان يكون
العامل فعلا او شبهه فلا يكون التنازع بين حرفين
ولا بين حرف وغيره ويدخل في ذلك ان يكونا فعلين
او اسمين يشبهانهما او اسما مشبها بفعلا او
فعلا فاسما كذلك والى هذا الشرط اشار بقوله من
الفعل او شبهه وقوله عاملا ان يدخل تحته المتفقان
في العمل والمختلفان فيه وقوله فاكثر يفيد ان التنازع
قد يقع بين ثلاثة عوامل واكثر منها مثال الثلاثة
الحديث تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة
ثلاثا وثلاثين فوقع فيه تنازع ثلاثة افعال في
الظرف والمصدر وقال بعضهم انه لم يوجد تنازع
بين اكثر من ثلاثة وقولا ينافي الجواب المتقدم وقد ذكر
بعضهم مثالا للاربعة قوله • طلبت فلم ادرك بوجهي وليتني
قعدت فلم ابغ الندى عند سائب • ومنها ان يكون المعمول
المتنازع فيه موخرا عما يطلبه من العوامل المتنازعة
فلا يقع التنازع في معمول متقدم نحو زيدا ضربت
واكرمت ولا في معمول متوسط نحو ضربت زيدا واكرمت
واليه اشار بقوله ما تأخر وقوله من معمول فاكثر يشير
به الى ان المعمول المتنازع فيه لا يشترط ان يكون واحدا
بل يجوز ان يكون اكثر كما تقدم في الحديث وقد
ذكر له شروط اخر منها ان يكون العاملان متصرفين
فلا يقع التنازع بين جامدين ولا بين جامد وغيره
ومنها ان يكون المعمول مطلوبا لكل من العاملين

من حيث المعنى فلا يقع التنازع بين فعلين أكد أحدهما
بالآخر لأن الثاني لم يؤت به إلا للتوكيد فلا عمل له وذلك
نحو قوله أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس ومنها
أن يكون سببيا مرفوعا كقول الشاعر: قضى كل ذي
دين فوفى غريمه * وعزة ممطول معنى غريمها *
لأنه لو كان من التنازع وأعملنا أحدهما في المتنازع
فيه وهو غريمها وأضمرنا في الآخر ضميره لزم عدم
ارتباطه بالمبتدأ الذي هو عزة هكذا وجهه ابن أم
قاسم في شرح الألفية وفيه نظر فإن هذا يأتي فيما
لو كان السببي منصوبا كقوله زيد أضرب غلامه فلا
معنى حينئذ لتقييد السببي بالمرفوع ولعل الوجه
ما ذكره محمد بن السبكي حيث قال إن غريمها إن رجع
لمعنى ممطول فقد جرى على غير من هو له فيلزم ظهور
الضمير وإن رجع لممطول فهو خطأ لأنه قد وصف بمعنى
والاسم الذي يعمل عمل الفعل إذا وصف لا يعمل شيئا فلا يجوز
مررت بضارب ظريف زيدا والله أعلم **فإن قيل**
فلم سكت المصنف عن هذه الشروط الثلاثة **فالجواب**
أما الشرط الأول فلم يشترطه ابن مالك ولذلك جوز
في التسهيل تنازع فعل التعجب فكأن المصنف هنا
تبعه في ذلك وإن كان قد صرح في غير هذا الكتاب
بخلافه وأما الشرط الثاني فهو مفهوم من كلام
لأن التنازع يستلزم أن يكون المتنازع فيه مطلوبا
لكل من المتنازعين لأنه إذا طلبه أحدهما دون

الاخر فغير الطالب حيث يقال انه ينازع الاخر الطالب
له واما الثالث فان اكثر النحويين لم تذكره بل اجاز
بعضهم في البيت المذكور التنازع لكن شرطه في التسهيل
وتابعه المصنف في توضيح الالفية فكان المصنف مشى
على طريقة الاكثرين والله اعلم واما حكم المتنازعين
فقد اتفق اهل البصرة والكوفة من النحويين على جواز اعمال
ايهما شئت لكن اختلفوا في الراجح فاهل البصرة ترجح
اعمال الاخير لقربه والكوفية ترجح اعمال الاول لسبقه
يقول الشيخ فالبصري يختار المجاور والكوفي السابق
تصريح بمذهب كل فريق واشارة الى علته فاذا اعملنا
الاخير فان احتاج غيره واحدا كان او اكثر لمرفوع فالبصريون
يضمرونه وهذا معنى عبارة قوله فيضمر في غيره مرفوعه
وذلك لامتناع حذف العمدة ولان الاضمار قبل الذكر
قد جاء في غير هذا الباب وقد تقدم في باب الضمير
هذا هو الصحيح وقيل يحذف وان احتاج لمنصوب لفظا
او محلا فان اوقع حذفه في لبس نحو استعنت واستعان
علي زيد به او كان العامل من باب كان نحو كنت وكان
زيد صديقا اياه او من باب ظن نحو ظنني وظننت
زيدا قائما اياه وجب اضمار المعمول مؤخرا كما في الامثلة
وان لم يوقع حذفه في لبس وكان العامل في غير بابي
كان وظن وجب حذف المنصوب نحو ضربت وضربني
زيد وهذا معنى قوله ويحذف منصوبه ان استغنى عنه
والا اخره يشمل قوله والا اخره ما اوقع حذفه في لبس

وما لا

وما هو من باب ظن فان الاول لا يستغنا عنه لمكان
اللبس والثاني لا يستغنا عنه لان اصله المبتدا لكن
رجح المصنف في التوضيح جواز حذفه اذا كان من باب
كان وظن قال لانه حذف لدليل وان اعملنا الاول
اعملنا الاخير في ضميره مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا
وهذا معنا قوله فيضمر في غيره ما يحتاجه نحو قام
وقعدا اخواك اوقام وضربتهما اخواك اوقام ومررت
بهما اخواك واجاز بعضهم حذف غير المرفوع وهو
ضعيف ص باب وان شغل فعلا او وصفا ضمير
اسم سابق او ملابس لضميره عن نصبه وجب نصبه
بمحذوف مماثل للمذكور ان تلا ما يختص بالفعل كان
الشرطية وهلا ومتى وترجح ان تلا ما لا يختص بالفعل
او لا كالهمزة وما النافية او عاطفا على فعلية غير
مفصول باما نحو ابشرا منا واحدا نتبعه والانعام
خلقها لكم او كان المشغول طلبا ووجب رفعه بالابتدا
ان تلا ما يختص به كاذا الفجائية او تلاه ما له الصدر
كزيد هل رايته وهذا خارج عن اصل الباب ومثله
وكل شيء فعلوه في الزبر وزيد ما احسنه وترجح في
نحو زيد ضربته واستويا في نحو زيد قام وعمرو
اكرمته ش هذا الباب مترجم بباب اشتغال العامل
عن المعمول ومناسبته للابواب قبله واضحة
وحده كما يوخذ من كلام الشيخ ان يتقدم اسم ويتاخر
عنه عامل مشغول عن العمل فيه بالعمل في ضميره

او ملابسه كقولك زيد اضربته فيقتضي مشغولا وشاغلا
ومشغولا عنه فقوله فعلا او وصفا بيان لعامل المشغول
وانه لا يتعين كونه فعلا بل يكون ايضا وصفا كقولك
زيد انا ضاربه الان او غدا فلا يقوم غير الصفة كالمصدر
واسم الفعل مقامها في ذلك ولابد ان يكون هذا الوصف
صالحا للعمل فيما قبله بخلاف زيد انا الضاربه ووجه الاب
زيد حسنه لان الصلة والصفة المشبهة لا يعملان
فيما قبلهما وقوله ضمير اسم بيان للشاغل وهو
مرفوع فاعلا بقوله شغل وقوله فعلا مفعوله
وقوله او ملابس لضميره معطوف على الفاعل يعني
ان الشاغل للعامل عن العمل في الاسم السابق اما
ضمير ذلك الاسم السابق كما في مثال زيد ضربته
واما ملابس ذلك الضمير كما في زيد ضربت غلامه
وقوله عن نصبه بيان للمشغول عنه يعني ان العامل
المذكور اشتغل عن نصب لفظ الاسم المذكور كما في
زيد ضربته او محله كما في هذا ضربته اذا علمت
ذلك فاعلم ان الاسم السابق تارة يجب نصبه وتارة
يترجح وتارة يجب رفعه وتارة يترجح وتارة يستوي
فيه الرفع والنصب لكن مسايل وجوب الرفع ليست
من الباب في شي لانه لا يصدق عليها حد الاشتغال
وهذا يقع في بعض النسخ عقب ذكرها وهذا خارج
عن اصل الباب وذكرها حينيذ في الباب انما هو
لتكميل الفايدة باستيفاء الاقسام فقوله وجب

نصبه

نصبه اشارة الى مسايل تعين النصب وهو جواب للشرط
في قوله اذا اشتغل وقوله بمحذوف اي النصب في الاسم
السابق يجب ان يكون بعامل محذوف ولا يكون بالمذكور
والمماثلة المذكورة اما في اللفظ والمعنى وذلك
في نحو زيدا ضربته او في المعنى فقط وذلك في نحو
زيدا ضربت غلامه فانك تقدر اهنت زيدا وقوله
ان تلا اي الاسم السابق وقوله ما مفعول لقوله تلا
وهي موصولة او موصوفة وقوله يختص بالفعل صلة
او صفة وفي يختص ضمير عايد على ما وقوله كان
الشرطية وما عطف عليه امثلة لما يختص بالفعل
واذا وقع الاسم السابق بعد ان الشرطية المذكورة
وجب نصبه نحو ان زيدا لقيته فاكرمه وكذلك
اذا وقع بعد اذا نحو اذا زيدا لقيته او تلقاه فاكرمه
واحترز بالشرط عن غيرها كالنافية والزايدة
وغيرهما واذا من ادوات الشرط مثلها في كونه يختص
بالافعال لكن لا يقع الاشتغال بعده الا في الشعر
واما في الكلام فلا يليه الا صريح الفعل كما صرح به
المصنف في توضيح الالفية واذا وقع بعد هلا
وهي من ادوات التحضيض نحو هلا زيدا اكرمته
وجب نصبه لكونها تختص بالافعال واخواتها
مثلها في ذلك واذا وقع بعد متى الاستفهامية
وجب ايضا نصبه وكذا بقية ادوات الاستفهام
المذكورة لا يقع الا في الشعر كما صرح به ايضا

الفعل ... ... ...

المصنف وقوله ان تلا ما يختص بالفعل وهو اشارة الى
مسايل ترجح النصب وذكر منها ثلاثة الاولى ان
يقع السابق بعد شي الاولى ان يليه الفعل ولذلك امثلة
منها الهمزة الاستفهام نحو قوله تعالى ابشرا منا واحدا
نتبعه ومنها النفي بما نحو ما زيدا رايته وفي معناها
ما النافية ان ولا النافيتان وقوله او عاطفا اشارة
الى الثانية من مسايل ترجح النصب بقوله عاطفا
منصوب عطفا على قوله ما ايى وترجح النصب ان تلا
الاسم السابق عاطفا اي عاطف كان على جملة فعلية
سابقة ولم يفصل بذلك العاطف باما نحو قولك قام
زيد وعمرا اكرمته ونحو قوله تعالى والانعام خلقها
بعد قوله خلق الانسان من نطفة واحترز عن
المفصول باما نحو ضربت زيدا واما عمرو فاهنته
فالمختار فيه الرفع لان اما تقطع ما بعدها عما
قبلها قال الشيخ وحتى ولكن وبل كالعاطف نحو
ضربت القوم حتى زيد اضربته انتهى واما لم يجعلها
عاطفة هنا وان كانت معدودة في باب العطف
من ادواته لان شرط العطف بها افراد معطوفها
كما سياتي وهي هنا اكثر اوليها المنصوب كان بعدها
جملة لكنهم نزلوها منزلة العاطف فاعطوها
حكمه والله اعلم وقوله او كان المشغول طلبا
اشارة الى المسئلة الثالثة من مسايل ترجح النصب
اي وترجح النصب على الرفع اذا كان الفعل المشغول

طلبا

طلبا وهو الامر والدعاء او بصيغة الخبر نحو زيدا
اضربه واللهم عبدك ارحمه وزيدا اغفر اللهم
له وقوله وجب رفعه اشارة الى مسايل وجوب
الرفع منها ان يتلو الاسم ما يختص بالابتداء كاذا
الفجائية نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وانما
وجب الرفع لانه لو نصب لولي اذا الفجائية الفعل
وهي لا يليها الا المبتدا والخبر والضمير في قوله
به يرجع الى الابتدا وقوله او تلاه ماله الصدر
اي ويجب الرفع ان تلا الاسم شيء له صدر الكلام
كهل الاستفهامية نحو زيد هل رايته ومثاله
ما التعجبية نحو زيد ما احسنه لان ماله صدر
الكلام يمنع ما بعده ان يعمل فيما قبله ومن ذلك
قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر فيتعين فيه
رفع كل ولا يجوز نصبه لان فعلوه صفة له والصفة
لا تعمل في الموصوف وانما لم تكن مسايل الرفع من
باب الاشتغال كما تقدم لانه لا يصح فيها ان يعمل
العامل المشغول في الاسم السابق كما تبين والقاعدة
ان ما لا يعمل لا يفسر عاملا ووقع في نسخة قبل قوله
او تلاه بعطفه فبل وهي اشارة الى خلاف في ذلك ولم
اقف عليه وقوله ترجح بصيغة الماضي وهو اشارة
الى ما ترجح رفعه وضابطه ان لا يوجد ما يوجب
نصب المشغول عنه ولا ما يرجح نصبه على رفعه
ولا ما يسوي بينهما وهذا هو الاصل في باب

الاشتغال نحو زيد ضربته لعدم احتياجه الى تقدير
فيكون مرفوعا بالابتدا ويكون جملة الكلام حينئذ
اسمية ويجوز النصب وهو مرجوح لاحتياجه الى تقدير
وقوله واستويا اشارة الى ما يستوي فيه الرفع والنصب
وذلك في نحو زيد قام وعمرا اكرمته وضابطه ان يبنى
الفعل المذكور على اسم غير ما التعجبية ويقع الاسم
بعد عاطف غير مفصول باما وفي الجملة المعطوفة
ضمير يعود على الاسم المذكور او يكون العطف بالفاء
وانما استويا لان الرفع يتضمن عطف جملة اسمية
على مثلها وهي جملة زيد قام والنصب ايضا يتضمن
عطف فعلية على مثلها وهي جملة قام التي هي
الجملة الصغرى فالتشاكل بين المتعاطفين حاصل
على التقديرين **باب** يتبع ما قبله في اعرابه
خمسة **عشر** لما انهى الكلام على المعرب بالاصالة
والاستقلال شرع يتكلم فيما اعرابه بتبعية
غيره ويسمى تابعا والتابع هو المشارك لما قبله
في اعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر فخرج بالحاصل
والمتجدد خبر المبتدا والمفعول الثاني وحال المنصوب
وخرج بغير خبر حامض من قولك هذا حلو حامض
وهذا الحد لا يشمل من التاكيد ما كان لفظيا في حرف
او في فعل غير معرب اذ لا اعراب تقع فيه المشاركة
وقوله ما قبله يعم الاسم والفعل فكما يتبع الاسم
الاسم فكذلك يتبع الفعل الفعل وقوله في اعرابه

يعم

يعني ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع وهو مذهب
سيبويه واختاره ابن مالك خلافا لمن خصص ذلك بغير
البدل وقال ان العامل فيه مقدر ويعني من قوله ما قبله
ان التابع لا يتقدم على المتبوع وهو كذلك وقوله
خمسة هي التاكيد والنعت وعطف البيان والبدل
وعطف النسق ودليل الحصر فيها الاستقراء ومن فصل
التوكيد اللفظي عن المعنوي جعلها ستا ومن اطلق
العطف ليدخل فيه البيان والنسق جعلها اربعة
ص احدها التوكيد وهو تابع يقرر امر متبوعه
في النسبة او الشمول فالاول جاءني زيد نفسه والزيدان
انفسهما والزيدون انفسهم والهندات انفسهن
والهندات والعين كالنفس والثاني نحو جاء الزيدان
كلاهما والهندان كلتاهما واشتريت العبد كله
والعبيد كلهم والامة كلها والاماء كلهن ش
انما قدم الشيخ التوكيد على النعت لان التوكيد يحقق
المتبوع والنعت يبين صفته وما يدل على تحقق الشيء
متقدم على ما يدل على صفته والتوكيد والتاكيد
كل منهما مصدر اكد وسمي به التابع وهو على قسمين
لفظي وسياتي ومعنوي وحده الشيخ بقوله تابع
الى اخره فقوله تابع كالجنس يدخل فيه التوابع
كلها وقوله يقرر امر المتبوع الى اخره يخرج ما
عداه من التوابع وقوله في النسبة او الشمول
اشار به ان التوكيد نوعان احدهما ما يرفع توهم

الاضافة الى المتبوع وهذا معنا قوله يقرر امر متبوعه
في النسبة وثانيهما ان يرفع توهم ارادة الخصوص
بما ظاهره العموم وهذا معنى قوله او الشمول فاو
للتنويع في المحدود لا للترديد في الحد وقوله
فالاول اي الذي يقرر امر المتبوع في النسبة يكون
بالنفس ويكون بالعين كما يستفاد من قوله والعين
كالنفس وتقول في تاكيد المفرد جاء زيد نفسه
او عينه وجاءت هند نفسها او عينها وتقول في
تاكيد المثنى جاء الزيدان انفسهما او اعينهما
وجاءت الهندان نفسهما او اعينهما وتقول في
تاكيد الجمع جاء الزيدون انفسهم او اعينهم
وجاءت الهندات انفسهن او اعينهن وبيان
التقرير في ذلك انك اذا اقتصرت على قولك جاء
زيد احتمل ان الجائي خبره او متاعه وانك ارتكبت
المجاز فاذا اتيت بالنفس او بالعين ارتفع ذلك
الاحتمال قوله والثاني اي النوع الثاني من نوعي التاكيد
المعنوي وهو ما يفيد تقرير امر المتبوع في الشمول
ويكون بالفاظ ذكر المصنف منها كلا نحو جاء الزيدان
كلاهما وكلتا نحو جاءت الهندان كلتاهما
وكل نحو اشتريت العبد كله والعبيد كلهم
والامة كلها والاماء كلهن وبيان تقرير الشمول
في التوكيد بهذه الالفاظ انك تقول جاءني الزيدان
وانت تريد احدهما كما في قوله تعالى يخرج منهما

اللؤلؤ

122

المؤكد من احدهما بقولك كلاهما ارتفع ذلك
الاحتمال ومن اجل ذلك لا يؤكد اختصم الزيدان لانه
لا يصح اختصم احد الزيدين وكذا تقول في اشتريت
العبد ونحو تنبيهات الاول فهم من تمثيله
وجوب اتصال النفس والعين بضمير مطابق للمؤكد
وكذلك فهم منه وجوب اتصال كلا وكلتا بالضمير
المطابق ايضا وهو كذلك التنبيه الثاني فهم منه
ايضا انه يشترط ان يكون لفظ النفس والعين طبق
المؤكد في الافراد والجمع دون التثنية فانه يجمع
فيها النفس والعين على افعل ايضا لكن ربما يتوهم
من كلامه تعين الجمع فيها وليس كذلك فيجوز
الافراد فتقول جاء الزيدان نفسهما والتثنية
نحو جاء الزيدان نفساهما والافراد ارجح من التثنية
التنبيه الثالث لم يذكر من الفاظ النوع الثاني
جميعا وعامة لغير التوكيد بهما وان ذكرهما غيره
وحكمهما في الضمير حكم الثلاثة من التوكيد بجميع
فوا امراة لولدها فداك حي خولان جميعهم
والمهان والتوكيد بعامة كقولك اشتريت
العبد عامته ص ولا تؤكد نكرة مطلقا ش اختلف
في يجوز توكيد النكرة فمنع ذلك المصنف مطلقا
او سواء افادت او لم تفد تبعا للبصريين وذهب
الكوفيون الى الجواز ان افادت وتبعهم ابن مالك
قال المصنف في التوضيح وهو الصحيح وتحصل الفايدة

بان يكون المؤكد محدودا والتوكيد من الفاظ الاحاطة
كاعتكفت اسبوعا كله وعليه جاء قول الشاعر
لكنه شاقه ان قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب
ولا يجوز صمت زمنا كله لكون المؤكد غير محدود ولا
شهرا نفسه لكون التوكيد ليس من الفاظ الاحاطة
واعلم ان الفاظ التوكيد كلها معارف اما ما كان منها
مضافا الى الضمير فتعريفه واضح واما ما لم يضف وهو
الذي ذكره المصنف نحو جمع وتوابعه فقيل بنية الاضافة
ونسب الى سيبويه وقيل بالعلمية فانه علم على معنى
الاحاطة والله اعلم ص ويؤكد باعادة اللفظ
او مرادفه نحو دكا دكا وفجا جاسبلا ولا يعاد ضمير
متصل ولا حرف غير جوابي الا مع ما اتصل به ش هذا هو
التوكيد اللفظي وهو اللفظ المكرر به ما قبله بلفظه
ومعناه نحو دكا دكا او معناه فقط نحو فجاجا سبلا لان
معنى الفجاج والسبل واحد وان اختلف لفظهما ولهذا
قال باعادة اللفظ او مرادفه ثم ان هذا التاكيد قد
يكون في الاسم كما مثل به وقد يكون في الفعل كقوله
فاين الى اين النجاة ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس
وفي الحرف نحو نعم نعم ولا لا ويكون في المعرف كهذه
الامثلة وفي الجملة واكثر اقترانها حينئذ بالعاطف
نحو كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون وقد لا تقترن
به نحو قوله عليه الصلاة والسلام والله لاغزون قريشا
والله لاغزون قريشا والله لاغزون قريشا وقد يتعين

نزلة العاطف وذلك اذا توهم التعدد نحو ضربت زيدا
ضربت زيدا ولما كان التوكيد اللفظي يجري في جميع الالفاظ
وكان يعتبر في بعض الالفاظ اذا جاءت موكدة اتصالها
بما اتصل بمتبوعها اشار الى ذلك بقوله والايعاد ضمير
متصل الى اخره وبيانه ان التاكيد اذا كان لضمير متصل
وجب ان يتصل به ما اتصل بمتبوعه فتقول عجبت منك
منك ومررت بك بك وضربتك ضربتك وكذلك اذا
كان لحرف غير جوابي وجب ان يتصل بالموكد ما اتصل
بالموكد من ظاهر او ضمير نحو ان زيدا ان زيدا قايم
او ان زيدا انه قايم وعلى هذا قوله ما اتصل به او ان ما
اتصل بالموكد يعاد بلفظه ومعناه او بمعناه دون
لفظه ص الثاني النعت وهو تابع مشتق او مؤول به
يقتضي تخصيص متبوعه او توضيحه او مدحه او ذمه
او توكيده او الترحم عليه ش الثاني من التوابع النعت
ويقال الوصف والصفة وحده المصنف بما ذكره فقوله
تابع جنس يشمل الخمسة وقوله مشتق او مؤول به
مخرج لما كان من التوابع بغيرهما والمراد بالمؤول به
المشبه للمشتق في المعنى كاسم الاشارة وذو بمعنى
صاحب واسماء النسب فتقول مررت بزيد هذا او
الكاتب وبرجل ذي مال اي صاحب مال وبرجل مشتق
او منسوب الى مشتق وقوله يقتضي الى اخره يخرج
ما كان من التوابع مشتقا او شبهه كقولك زيد قايم
قايم او شجاع شجاع وقولك زيد اسد وشجاع وعمرو

وعمرو طويل وفاضل فان المشتق وشبهه في هذه الامثلة
لا يقتضي تخصيصا ولا توضيحا ولا غيرهما من الامور المذكورة
في الحد واتى فيه بأو لينبه على انواعه اي من النعت ما
يكون لتخصيص المتبوع كقولك جاءني رجل تاجر او
تاجر ابوه ومنه ما يكون لتوضيح المتبوع كقولك
جاءني زيد التاجر او التاجر ابوه ومنه ما يقتضي
مدح المتبوع كقولك الحمد لله رب العالمين ومنه
ما يقتضي ذمه كقولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
ومنه ما يقتضي تاكيده نحو قوله تعالى نفخة واحدة
ومنه ما يقتضي الترحم عليه كقولك اللهم اني عبدك
المسكين وذكر بعضهم ان النعت قد يكون للتعميم
نحو ان الله يرزق عباده الطائعين والعاصين وقد يكون
للتفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي او الابهام نحو
تصدق بصدقة قليلة او كثيرة انتهى وقد يدعى
دخول الاولين في التوضيح والثالث في التاكيد فليتأمل
تنبيه قد ينعت بالجملة ولكن بشروط منها ان يكون
المنعوت نكرة لفظا ومعنى او معنى فقط وان تكون
الجملة مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف وان تكون
خبرية او محتملة للصدق والكذب نحو قوله تعالى واتقوا
يوما ترجعون فيه الى الله وقد ينعت بالمصدر ولكنه
سماعي قالوا هذا رجل عدل ورضا واختلف في تخريجه
البصريون والكوفيون فقال الكوفيون هو على التاويل
بالمشتق اي عادل ومرضي وقال البصريون هو على تقدير

مضاف

مضاف اذ وعدل وذو رضا فهو راجع الى المؤول بالمشتق
فدخوله في كلام الشيخ واضح وكذلك دخول الجملة
لانها ايضا تؤول بالمشتق لان قولك مررت برجل قام
ابوه في معنى قائم ابوه والله اعلم ص ويتبعه في
واحد من اوجه الاعراب وفي التعريف والتنكير ولا يكون
اخص منه فنحو مررت بالرجل صاحبك بدل ونحو
بالرجل الفاضل وبزيد الفاضل نعت وامره في الافراد
والتذكير واضدادهما كالفعل ولكن يترجح جاءني رجل
قعود غلمانه على قاعد واما قاعدون فضعيف ش
لما قدم حد النعت اخذ يتكلم على حكمه من جهة تبعيته
للمنعوت في الاعراب وغيره فقال ان النعت يتبع
المنعوت في واحد من اوجه الاعراب الثلاثة الرفع
والنصب والجر ويتبعه في واحد من التعريف والتنكير
فلا تنعت معرفة بنكرة ولا عكسه فتقول جاءني
الرجل الفاضل ورجل فاضل وهذان الامران لابد منهما
في كل نعت سواء رفع ضمير المنعوت كما مثلنا او رفع
الظاهر كجاءني رجل قائم ابوه او الرجل القائم ابوه
ثم انه لما بين انه يتبعه في التعريف والتنكير شرط
فيه ان لا يكون اخص او اعرف من المنعوت فاذا قلت
مررت بالرجل صاحبك كان صاحبك بدلا لا نعتا لانه
مضاف الى الضمير فهو اعرف من المحلى بال ودخل في كلامه
النعت المساوي للمنعوت في التعريف وبدونه فيه
والى ذلك اشار بقوله ونحو بالرجل الفاضل وبزيد الفاضل

نعت فالاول مثال للمساوي والثاني مثال للادون لان
العلم اعرف من ذي الاداة وقوله وامرنا في الافراد الى اخره
اشارة الى كيفية تبعية النعت للمنعوت في غير
المذكورات من الافراد وضديه وهما التثنية والجمع
ومن التذكير وضده وهو التانيث فقال ان امر النعت
في ذلك كالفعل وبيان ذلك ان النعت ان رفع ضمير المنعوت
طابقه في ذلك ايضا سواء كان معناه له او للسببي نحو
مررت برجل حسن او حسن الوجه وان رفع سببيه اي
الحال الظاهر افرد مطلقا لرفعه ووافق في التذكير
او التانيث مرفوعه لا متبوعه نحو مررت برجلين
حسنة جاريتهما كما ان الفعل كذلك لكن يستثنى
من كونه كالفعل في الافراد مسئلة واحدة وهي ان يكون
النعت جمع تكسير فتقول مررت برجل كرام غلمانه
بل يكون ارجح من الافراد والافراد افصح ولكن يرجح الى
اخره وقوله واما فاعلون فضعيف يعني ان النعت
اذا رفع جمعا فكونه مفردا او جمع تكسير كما تقدم
واما كونه جمع سلامة نحو مررت برجال حسنين غلمانهم
فهو ضعيف لانه خاص بلغة طيء دون غيرهم من العرب
والله اعلم ص ويجوز قطعه ان علم متبوعه بكونه
بالرفع او بالنصب ش هذه مسئلة متعلقة بالنعت
ختم بها بابه وهي ان المنعوت متى عرف يكون النعت
جاز في النعت القطع بان يرفع او ينصب فالرفع على
انه خبر مبتدا محذوف والنصب على انه مفعول لفعل

واتما فهو كونه جمع
تكسير ليوافق
متبوعه ومرفوعه
اما موافقة متبوعه
في نحو مررت برجل
قعود غلمانه فلان
جمع التكسير في حكم
المفرد ومتبوعه
مفرد واما موافقة
مرفوعه فلا تخفى
والله اعلم بالصواب

السببي جمعا فانه يكون ان يكون [illegible]

محذوف

محذوف فيقطع من الجر اليهما فيصير في نعت المجرور
ثلاثة اوجه نحو مررت بامرء القيس الشاعر بالاوجه
الثلاثة ومن النصب الى الرفع ومن الرفع الى النصب
فيصير في نعت كل من المرفوع والمنصوب وجهان ومتى
احتاج المنعوت الى النعت في تخصيصه او توضيحه فلا
يجوز قطعه واذا تعددت النعوت واستغنى عنها
كلها جاز قطعها كلها وان احتاج اليها كلها وجب
اتباعها كلها وان استغنى عن بعضها دون بعض
جاز في البعض المستغنى عنه الاتباع والقطع وتعين
الاتباع في غيره والله اعلم ص الثالث عطف البيان
وهو تابع غير صفة يوضح متبوعه او يخصصه نحو
اقسم بالله ابو حفص عمر ونحو كفارةٌ طعامُ مساكين
ش الثالث من التوابع عطف البيان قال الشيخ وهو
تابع الى اخره فقوله تابع يشمل الخمسة وقوله غير
صفة يخرجها وقوله يوضح الى اخره يعني ان عطف البيان
يوتى به لتوضيح متبوعه او تخصيصه كالصفة الا ان
هذا في الجامد وتلك في المشتق وبهذا تخرج بقية
التوابع ومثاله بمثالين احدهما للتوضيح المعرفة نحو
اقسم بالله ابو حفص عمر فعمر بيان لابي حفص ذكر
لايضاحه وثانيهما لتخصيص النكرة وهو قوله تعالى
او كفارةٌ طعامُ مساكين فطعام بيان للكفارة ذكر
لتخصيصها وفهم من ذلك ان البيان والمبين لا يكونان
مختلفين في التعريف والتنكير ونحوه عطف

البيان في النكرات مذهب الكوفيين وجماعة ومشى عليه المصنف تبعا لهم وغيرهم يخصه بالمعارف ص ويتبعه في اربعة من عشرة ويجوز اعرابه بدل كل ان لم يجب ذكره كهند قام زيد اخوها وامتنع احلاله محل الاول نحو يا زيد الحارث وانا ابن التارك البكري بشر ويا نصر نصر نصرا ويمتنع في نحو مقام ابراهيم ويا سعيد كرز وقرا قالون عيسى ش يعني ان عطف البيان يتبع المبين في اربعة من عشرة واحد من اوجه الاعراب الثلاثة وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التعريف والتنكير وواحد في التذكير والتانيث وقوله ويجوز اشار به الى قاعدة وهي ان كل ما اعرب بيانا جاز ان يعرب بدل كل من كل واستثنا منها ثلاث مسايل الاولى ان يكون واجب الذكر غير مستغنا عنه نحو هند قام زيد اخوها فاخوها بيان لزيد ولا يصح ان يعرب بدلا لان البدل في نية تكرار العامل فيصير من جملة اخرى فيبقى المبتدا بلا رابط المسئلة الثانية ان يمتنع احلاله محل الاول نحو يا زيد الحارث فانه لو اعرب بدلا لحل محل الاول فقيل يا الحارث ولا يصح ذلك لان ال وحرف الندا لا يجتمعان ومنه قول الشاعر انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعه فانه لا يصح ان يعرب بشر بدلا من البكري لانه لا يحل محله لانه يلزم اضافة التارك الى بشر فيصادف ما

يكون

ترقبه

فيه

126

فيه الالف واللام اي الخالي عنهما وعن الاضافة لتاليها
فيصير معربا بالحركة وهو لا يجوز عند الجمهور ويجوز عند
الفراء المسئلة الثالثة نحو قول الشاعر
اني واسطار سطرن سطرا * لقائل يا نصر نصر نصرا *
مما وقع فيه البيان منونا والمبين منادى فنصر الاول هو
المبين ونصب الثاني عطف بيان على اللفظ والثالث
عطف بيان على المحل ولا يصح اعرابهما بدلا لانهما منونان
والمنادى لا ينون وقد استشكل جعلهما بيانا لانه
لا بد من مخالفة بين المبين والمبين فينبغي ان يعربا
توكيدا لفظيا ويكون احدهما تابعا على اللفظ
والاخر على المعنى وقوله ويمتنع اشارة الى مسائل لا يجوز
ان يكون التابع فيها بيانا ويتعين ان يكون بدلا
وهي ايضا ثلاث المسئلة الاولى نحو قوله تعالى آيات
بينات مقام ابراهيم فيجب ان يعرب مقام ابراهيم
بدلا لا بيانا لان آيات بينات نكرة وهو معرفة
وانفرد بتجويز ذلك الزمخشري المسئلة الثانية
قولك يا سعيد كرز بغير تنوين فيعرب بدلا لا بيانا
لان البدل في باب النداء يرفع وينصب ولا يجوز ضمه من
غير تنوين وسياتيك بيان هذا في باب تابع
المنادى ان شاء الله تعالى المسئلة الثالثة نحو قرا
فلطون عيسى مما الاول فيه اعرف من الثاني فيعرب
بدلا ولا يعرب بيانا لان البيان لا يكون اخص في
التعريف من المبين بل اما يكون اعرف او مساويا

وقد شرط بعضهم ان يكون اعرف ص الرابع البدل وهو
التابع المقصود بالحكم بلا واسطة ش الرابع من
التوابع البدل وتسميته بذلك طريقة البصريين
والكوفيون يسمونه الترجمة والتبيين وربما سمي
بالتكرير قوله التابع جنس تدخل فيه الخمسة وقوله
المقصود يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان فان
كلا منها مكمل للمقصود وليس مقصودا ويخرج ايضا
المعطوف بلا وبل بعد النفي وبلكن نحو جاء زيد لا عمرو
وما جاء زيد بل عمرو ولكن عمرو ويخرج ايضا المعطوف
بالواو نحو جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو وانما
قلنا ان المعطوف بالواو خرج بقوله المقصود حكما على
المستقل بالقصد فان المعطوف بالواو وان كان مقصودا
فليس مستقلا بالقصد بل المعطوف والمعطوف عليه
مقصودان ولم يبق سوى المعطوف ببل بعد الاثبات
نحو جاء زيد بل عمرو فانه مستقل بالقصد بالحكم فخرج
بقوله بلا واسطة ص وهو اما بدل كل نحو صراط
الذين انعمت عليهم او بعض نحو من استطاع اليه
سبيلا او اشتمال نحو قتال فيه او اضراب نحو ما كتب
له نصفها ثلثها او نسيان او غلط نحو جاء زيد عمرو
والاحسن عطف هذه الثلاثة ببل ش لما فرغ
من حد البدل اخذ يبين اقسامه وجعلها ستة
الاول بدل الكل من الكل وسماه ابن مالك المطابق
نحو قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم فانه بدل

كل

كل من الصراط المستقيم الثاني بدل البعض من الكل سواء
كان ذلك البعض نصفا او اقل او اكثر على الصحيح نحو
اكلت الرغيف نصفه او ثلثه او ثلثيه خلافا لمن
زعم انه لا يكون الا فيما دون النصف نحو قوله تعالى
من استطاع اليه سبيلا فانه بدل بعض من الناس في
قوله تعالى ولله على الناس حج البيت الثالث بدل
الاشتمال وهو ما صح الاستغناء عنه بالاول وليس
مطابقا ولا بعضا نحو قوله تعالى قتال فيه فانه بدل
اشتمال من الشهر الحرام في قوله تعالى يسألونك عن
الشهر الحرام الرابع بدل الاضراب وهو ما يقصد
ذكر متبوعه كما تقصد ذكره ويسمى ايضا بدل
البداء نحو قوله عليه الصلاة والسلام ثلثها الى
عشرها فثلثها وما بعده من حديث ان الرجل
ليصلي الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها الى عشرها
فثلثها وما بعده ابدال اضراب ونصفها مبدل
منه الخامس بدل النسيان وهو ما يقصد ذكر متبوعه
ايضا ولكن يتبين فساد قصده فهو حينئذ بدل
عن لفظ ذلك اللفظ ذكر نسيانا كقولك جاء زيد
عمرو فانه يصح ان تكون قصدت ذكر زيد ثم تبين
لك فساد هذا القصد وانه لم يجئ وان الجائي انما
هو عمرو وقد ذكرته السادس بدل الغلط وهو
ما لم يقصد ذكر متبوعه ولكن سبق اليه اللسان
فهو حينئذ بدل عن اللفظ الذي ذكر غلطا ويصح

ان يمثل له ايضا بنحو جا، زيد عمرو بلان تخوف انما قصدت
الاخبار بالمجي، عن عمرو ولكن سبق اللسان الى زيد وقوله
والاحسن الى اخره اي الاحسن في هذه الثلاثة الاخيرة
وهي بدل الاضراب وبدل النسيان وبدل الغلط ان يعطف
فيها التابع ببل فيكون من عطف النسق **تنبيهات**
الاول لا بد في بدل الغلط البعض وبدل الاشتمال من ضمير
عائد على المبدل منه وذلك الضمير اما مذكور كما تقدم
او مقدر فهي بدل البعض كما في الاية السابقة من
استطاع اليه سبيلا اي منهم وفي بدل الاشتمال كما
في قوله تعالى قتل اصحاب الاخدود النار اي فيه وجعل
ابن مالك اتصال الضمير بالمذكورين كثيرا لا شرطا
واستدل بهاتين الايتين الثاني لا بد في بدل الاشتمال
من امكان فهم معناه عند حذفه ومن حسن الكلام
بتقدير كلامه ولاجل ذلك جعل نحو اعجبني زيد اخوه
بدل اضراب اذ لا يصح الاستغناء عنه بالاول وكذلك
نحو اسرجت زيدا فرسه لانه وان فهم معناه في الحذف
فلا يحسن استعماله بل لا يستعمل وبتقدير ان يرد
مثله فيحمل على الغلط الثالث زاد بعضهم في اقسام
البدل بدل كل من بعض كقول امرء القيس كاني غداة
البين يوم تحملوا لدى سمرات الحي ناقف حنظل
ويوافق متبوعه ويخالفه في الاظهار والتعريف وضده
بلفظ لكن لا يبدل ظاهر من ضمير حاضر بدل كل الا ان افاد
الاحاطة **ش** شرع في احكام البدل وقد علمت انه

من

من جملة التوابع فيوافق متبوعه في واحد من اوجه
الاعراب جزما واما التعريف والتنكير فلا يلزم موافقته
لمتبوعه فيهما فيبدل المعرفة من المعرفة نحو الحمد لله
في قراءة من جر والنكرة من النكرة نحو مفازا حدائق واعنابا
والمعرفة من النكرة نحو صراط مستقيم صراط الله والنكرة
من المعرفة نحو بالناصية ناصية كاذبة هذا مذهب
البصريين واشترط الكوفيون في بعض هذه الصور شروطا
لا نطول بذكرها واما التذكير والتانيث والافراد والتثنية
والجمع فان كان بدل كل وافق متبوعه فيها ما لم يمنع
مانع من التثنية او الجمع لكون احدهما مصدرا نحو مفازا
حدائق او قصد التفصيل نحو وكنت كذي رجلين رجل صحيحة
ورجل رمى فيها الزمان فشلت وان كان غيره من انواع
البدل لم تلزم موافقته فيها ويبدل الظاهر من الظاهر
كما تقدم ويبدل المضمر من المضمر الموافق له ومن المظهر
على راي وخالف ابن مالك وجماعة في ذلك فمنعوا ان يقع
الضمير بدلا واما بدل الظاهر من المضمر ففيه تفصيل
وهو ان الضمير ان كان لغائب ابدل منه الظاهر مطلقا
نحو ضربته زيدا وان كان لحاضر ابدل منه بدل البعض نحو
اوعدني بالسجن والاداهم رجلي فرجلي شثنة المناسم
وبدل الاشتمال نحو ذريني ان امرك لن يطاعا
وما الفيتني حلمي مضاعا واما بدل الكل فان افاد
معنى الاحاطة جاز نحو جئتم صغيركم وكبيركم والا
فمذهب جمهور البصريين المنع **تنبيه** قوله

فيوافق متبوعه ويخالفه الى اخره يعني به ان البدل والمبدل
فيه يتفقان في التعريف والتنكير فيبدل المعرفة من المعرفة
والنكرة من النكرة وقد يختلفان في ذلك فيبدل
المعرفة من النكرة وعكسه وكذا القول في الاظهار
والاضمار واما الافراد وضده والتانيث وضده فسكت
عن ذكر الموافقة فيها والمخالفة لما كان حكمها يفهم
من تقسيم البدل الى الاقسام المتقدمة فان منها ما
اشترط فيه واضح كبدل الكل مالم يمنع مانع كما
تقدم وبقية الاقسام عدم اشتراطها فيه واضح
فان بدل البعض مثلا قد يكون مفردا من جمع او مثنى
او مونثا من كل مذكر وفسر وتامل يتضح لك وقوله
لكن الى اخره اخرج به صورة لا يجوز فيها ابدال الظاهر
من الضمير وهي الصورة المتقدمة فاقتضا ذلك جواز
المخالفة بينهما في جميع ما عداها من الصور كما
تقدم شرح ذلك وهو صريح في مخالفة ابن مالك
ص الخامس عطف النسق **ش** الخامس من التوابع
المعطوف عطف النسق وحده كما قال الشيخ في توضيح
الالفية تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد
الاحرف الاتي ذكرها فقوله تابع جنس يدخل فيه
الخمسة وقوله يتوسط الى اخره فصل مخرج لبقية
التوابع **فان قيل** يرد على هذا الحد الجملة المقرونة
بثم المؤكد بها جملة اخرى نحو كلا سيعلمون ثم
كلا سيعلمون والصفة المعطوفة على صفة اخرى كقوله

ا

الى الملك المقدم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم
فانه يصدق على تعريف ان كلا منهما تابع متوسط
بينه وبين متبوعه حرف العطف فالجواب ان المراد
بقوله يتوسط اي في الاتباع فتبعية الثاني للاول في
عطف النسق بواسطة الحرف فهو متبع ولا كذلك
ثم في المثال الاول والواو في المثال الثاني فانهما ليسا
متبعين اذ التبعية حاصلة في التوكيد والنعت بدون
حرف وكذلك في النعت واطلاق العاطف على هذين اطلاق
مجازي والله اعلم ص وهو بالواو لمطلق الجمع وبالفاء
للجمع والترتيب والتعقيب وثم للجمع والترتيب والمهلة
وحتى للجمع والغاية ش احرف العطف على ثلاثة اقسام
ما يشترك في اللفظ والمعنى من غير شرط وما يشترك
فيهما بشرط وما يشترك في اللفظ فقط والكلام الآن
على القسم الاول وهو اربعة احرف الاول الواو وهي لمطلق
الجمع فتعطف الشيء على مصاحبه نحو فانجيناه واصحاب
السفينة وعلى سابقه نحو ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم
وعلى لاحقه نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك
ووقع في شرح المصنف التمثيل لهذا بقوله ولقد ارسلنا
نوحا وابراهيم وهو سبق قلم قال ابن مالك وكونها
للمعية راجح وللترتيب كثير ولعكسه قليل وقال
الشيخ في المغني وقول بعضهم انها للجمع المطلق غير
سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع
لا بقيد الثاني الفاء وهي للجمع بين المتعاطفين في

الحكم وترتيب المعطوف على المعطوف عليه والتعقيب وهو
في كل شيء بحسبه نحو قوله تعالى اماته فاقبره وقوله تعالى
الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وتقول
دخلت البصرة فبغداد وتزوج فلان فولد له ونحو ذلك
وتقتضي السببية كثيرا ان كان المعطوف جملة نحو قوله
تعالى فوكزه موسى فقضى عليه الثالث ثم وهي كالفاء في
افادة الجمع والترتيب لكن تخالفها في انها للمهلة اي
للتراخي نحو قوله تعالى ثم اذا شاء انشره وذكر في التسهيل
ان ثم قد توضع موضع الفاء كما توضع الفاء موضع ثم
فمن الاول قوله كهز الرديني تحت العجاج جرى في الانابيب
ثم اضطرب ومن الثاني قوله تعالى فجعله غثاء احوى في
احد الاقوال الرابع حتى وهي للجمع ايضا وللغاية اي انها
تفيد كون المعطوف بها غاية لما قبله في الزيادة الحسية
نحو فلان يهب الاعداد الكثيرة حتى الالوف والمعنوية
مات الناس حتى الانبياء والنقص الحسي نحو المومن يجزى
بالحسنات حتى مثاقيل الذرة والمعنوي نحو غلبك الناس
حتى الصبيان ص وبام المتصلة وهي المسبوقة
بهمزة التسوية او بهمزة يطلب بها وبام التعيين
وهي في غير ذلك منقطعة مختصة بالجمل ومرادفة
لبل وقد تضمن مع ذلك معنا الهمزة وباو بعد الطلب
للتخيير او للاباحة وبعد الخبر للشك او للتشكيك او
للتقسيم ش هذا هو القسم الثاني وهو ما يشترك
بين المتعاطفين في اللفظ والمعنا بشرط ان لا يقتضي

اعرابا

اعرابا وهو حرفان الاول ام وهي نوعان متصلة ومنقطعة
النوع الاول المتصلة وهي اما ان تكون مسبوقة بهمزة
التسوية وهي الداخلة على جملة في محل المصدر وتكون
تلك الجملة هي والجملة المعطوفة عليها فعليتين نحو سواء
عليهم أانذرتهم ام لم تنذرهم او اسميتين نحو قوله
❁ ولست ابالي بعد فقدي مالكا ❁ اموتي ناء ام هو الان واقع ❁
او مختلفتين نحو سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون
واما ان تكون مسبوقة بهمزة يطلب بها وبام التعيين
نحو قوله تعالى أانتم اشد خلقا ام السماء والفرق بينهما
من اربعة اوجه الاول الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق
جوابا لان المعنا فيها ليس على الاستفهام والثاني ان
الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر
الثالث انها لا تقع الا بين جملتين الرابع ان الجملتين
معها في تاويل المصدر بخلاف التي يطلب بها وبام التعيين
فانها تطلب جوابا ولا يحتمل معها الكلام تكذيبا ولا تصديقا
وتقع بين مفردين وبين جملتين ليستا في تاويل
المصدر وانما سميت ام في هذين الموضعين متصلة
لان ما بعدها وما قبلها لا يستغني باحدهما عن
الاخر الثاني المنقطعة وهي الخالية من ذلك وهي مختصة
بالجمل ولا تدخل على مفرد لكن الجملة بعدها قد يكون
جزاها مفردين وقد يكون احدهما مذكورا والاخر
مقدرا كما سياتي في قوله انها لابل ام شاء ويفارقها
معنا الاضراب وهذا معنا قوله ومرادفة لبل فتبعده

اما مجردة عن افادة معنى الاستفهام نحو ام هل تستوي الظلمات
والنور اي بل هي فليس معناه ام هنا سوى الاضراب اذ لا يدخل
استفهام على استفهام واما مع افادة معنى الاستفهام وهو
وهو اما حقيقي نحو انها لابل ام شاء اي بل اهي شاء او انكاري
نحو ام اتخذ مما يخلق بنات لئلا يلزم الاخبار باتخاذ البنات
وهو محال وتسمى هذه منقطعة لوقوعها بين جملتين
مستقلتين الحرف الثاني او وتقع تارة بعد الطلب وتارة
بعد الخبر ومعناها بعد الاول اما التخيير نحو تزوج زينب
او اختها وتمتنع معه الجمع واما الاباحة نحو جالس
العلماء او الزهاد ويجوز معه الجمع وبعد الثاني الشك
نحو لبثنا يوما او بعض يوم او الابهام من المتكلم على
السامع نحو قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال
مبين وهو المراد بقوله او التشكيك والتقسيم نحو
الكلمة اسم او فعل او حرف وذكر ابن مالك ان الواو في مثل
هذا اجود من او ولم يذكر في شرح المصنف ولا في شرح
الزوايد مجيئها للتقسيم مع كونه مذكورا في المتن وقد
تاتي للاضراب على خلاف فيه ومثل له بقوله تعالى وارسلناه
الى مائة الف او يزيدون اي بل يزيدون ص وبل بعد
النفي او النهي لتقرير متلوها واثبات نقيضه لتاليها
كلاكن وبعد الاثبات والامر لنقل حكم ما قبلها لما
بعدها وبلا للنفي ش هذا هو القسم الثالث من اقسام
حروف العطف جملته بل ويعطف بها بعد النفي واما
العطف بها بعد النفي فنحو ما جاء زيد بل عمرو وبعد

النهي

النهي فنحو لا يقم زيد بل عمرو وتفيد حينئذ مع كل
منهما تقرير حكم ما قبلها وهو الذي عبر عنه الشيخ بمتلوها
واثبات نقيضه لما بعدها وهو الذي عبر عنه الشيخ بتاليها
وقوله كلكن اي ان بل فيما ذكر مثال لكن والمعنا ان
لكن اذا جاءت بعد نفي او نهي فانها تفيد تقرير حكم
ما قبلها واثبات نقيضه لما بعدها نحو قولك ما جاء
زيد لكن عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا فيستفاد من
ذلك تقرير عدم المجي وعدم الضرب لزيد واثباتهما
لعمرو واما العطف بها بعد الاثبات فنحو جاء زيد
بل عمرو وبعد الامر نحو اضرب زيدا بل عمرا وتفيد
حينئذ نقل حكم ما قبلها وهو المجي في المثال الاول
عن زيد واثباته لعمرو وفي المثال الثاني لازالة الامر
بضرب زيد واثبات الامر بضرب عمرو ويصير زيد في
المثالين كانه مسكوت عنه ومنه لا وتفيد نفي
الحكم عن معطوفها لانه يعطف بها بعد الاثبات نحو
جاء زيد لا عمرو وبعد الامر نحو اضرب زيدا لا عمرا
وبعد الندا على الاصح نحو يا ابن اخي لا ابن عمي **تنبيهات**
الاول ظاهر كلام المصنف ان لكن ليست عاطفة لانه ذكرها
على وجه التشبيه بها في افادة معناها ولو اراد انها
عاطفة لقال وبل ولكن كما في اختيها ويحتمل انه اراد
ان بل كلكن في العطف والمعنا وعده في الشرح لها
من ادوات العطف يرجح هذا الاحتمال وكونها عاطفة
هو مذهب اكثر النحويين ومذهب يونس انها ليست

علامة الثاني يوخذ من قوله وبلا للنفي انها لا بد ان
تسبق بايجاب او امر حتى يصح نفيه بها وسكت الشيخ
عن ذكر شروطه اخرى في لا ولكن لكونها مختلفا فيها
الثالث يجوز حذف المعطوف عليه بلا نحو جئتك
لا لتضربني من نحو جئتك لتنفعني لا لتضربني الرابع جوز
المبرد في بل بعد النفي والنهي ان تكون ناقلة معناهما
لما بعدها فاذا قلت ما جاء زيد بل عمرو يكون معناه
بل ما جاء عمرو وهو مخالف للجمهور في ذلك وحجتهم
عليه امتناع النصب في نحو ما جاء زيد قائما بل قاعد
عند جميع العرب بما ذكره مخالف لا ستعمالهم ص
ولا يعطف غالبا على ضمير رفع متصل ولا يؤكد بالنفس
او العين الا بعد توكيده بمنفصل او فاصل ما ولا على
ضمير خفض الا باعادة الخافض ش لما فرغ من ذكر
حروف العطف شرع يذكر احكاما تتعلق بالباب
منها انه لا يعطف على الضمير المرفوع المتصل الا بعد
توكيده بمنفصل نحو قوله تعالى لقد كنتم انتم وءاباؤكم
او بعد وجود اي فاصل كان نحو قوله تعالى ما اشركنا
ولا آباؤنا للفصل بلا وقوله غالبا ايضا اشارة الى انه
قد ورد العطف عليه من غير فصل نحو قول الشاعر
ما لم يكن واب له لينالا وقول بعض العرب مررت
برجل سواء والعدم اي مستو هو والعدم وفي قوله
غالبا ايضا اشارة الى انه لو كان قليلا فهو مطرد في
وقوله ضمير رفع احترز به عن ضمير النصب فهو

كالظاهر وعن ضمير الجر فانه سيذكر حكمه وقوله
متصل احترز به عن المنفصل فيعطف عليه بلا شرط ومنها
انه لا يوكد بعد الضمير بالنفس بالنفس والعين
الا بعد ان يوكد بضمير منفصل وقد يقال ان قوله
غالبا راجع لمسئلتي العطف والتوكيد وقد تقدم
الكلام عليه في العطف واما في مسئلتي التوكيد
فقد صرح بتقييدها في التسهيل وهو يفيد انه
قد يوكد بالنفس او بالعين من غير توكيد بمنفصل
وهو ما صرح به الاخفش حيث قال انه يجوز على ضعف
قاموا انفسهم واقتضته عبارة الفارسي حيث قال
لا يحسن وظاهر قوله او بعد فاصل انه ايضا راجع
للمسئلتين فيقتضي جواز قوموا يا زيد وانفسكم
لوجود الفصل بالندا ومنها ان العطف على الضمير
المخفوض لا بد فيه من اعادة الخافض نحو زيد مررت
به وبعمرو وانا صاحبك وصاحب عمرو وقد يقال
ان قوله غالبا قيد في هذه المسئلة ايضا فيجوز العطف
عليه من غير اعادة الجار وهو على هذا موافق ليونس
والاخفش والكوفيين واختيار الشلوبين وابن
مالك ومذهب جمهور البصريين ان اعادة الجار لازمة
الا في الضرورة واستدل الاولون بقوله تعالى تساءلون
به والارحام بالخفض في قراءة حمزة عطفا على الضمير
المجرور في به وبقول الشاعر فاذهب وما بك والايام من عجب
عطفا على الضمير المجرور في بك وقول العرب فيما حكاه

فمطرف ما فيها غيره وفرسه ص وإذا اتبع المنادى
ببدل او نسق مجرد من ال فقوله كالمنادى المستقل مطلقا
وتابع المنادى المبني غيرهما برفع او بنصب الاتابع
اي فيرفع والا تابع المضاف المجرد من ال فينصب
كتابع المعرب ش لما اختص تابع المنادى عن سائر
التوابع باحكام افرده بالذكر وهو على اربعة اقسام
القسم الاول ما حكمه تابعا كحكمه لو كان منادى مستقلا
وهو البدل والمعطوف عطف النسق اذا كان مجردا
من ال سواء كان متبوعهما مبنيا او معربا كما يفهم
من قوله اذا اتبع المنادى حيث اطلقه ولم يقيده
بالمبني بخلاف ما بعده من الاقسام الاتية فانها
خاصة بتابع المبني ولذلك قال وتابع المنادى المبني
غيرهما تقول يا زيد بشر ويا زيد وبشر بالضم وتقول
يا زيد ابا عبد الله بشر ويا عبد الله وبشر بالضم
ويا عبد الله ابا علي ويا عبد الله وابا علي وسبب ذلك
ان البدل في نية تكرار العامل والعاطف كالنائب عن
العامل هذا هو مذهب الجمهور واجاز الكوفيون
والمازني النصب في النسق واشار ابن مالك في التسهيل
الى تقويته القسم الثاني ما يجوز فيه الرفع والنصب
وهو شيئان احدهما النعت المضاف المقرون بال
نحو يا زيد الحسن الوجه ثانيهما النعت او التوكيد
او البيان المجرد عن الاضافة والمنسوق اذا كان بال
نحو يا زيد الحسنُ والحسنَ ويا تميم اجمعون واجمعين

ويا خالد

ويا غلام بشر وبشرا وقال الله تعالى يا جبال اوبي معه
والطير فقرئ بالرفع والنصب ووجه ذلك اما النصب
فالاتباع للمحل واما الضم فالاتباع للفظ وان كان حركة
اتباع وحركة البناء لا تتبع فانها لاطرادها في باب
البناء صارت كحركة الاعراب فاتبعت فان قيل
ما الفرق بين نوعي النسق حيث اعطي الاول حكم المستقل
وجاز في الثاني الوجهان فالجواب ان ال في القسم الثاني
يمنع من تقديره منادى اذ حرف النداء لا يجتمع معها
فلا يعطى حكم المستقل بخلاف القسم الاول الثالث ما
يتعين رفعه وهو نعت اي وفي معناه اية لانها
مونثة نحو يا ايها الناس يا ايتها النفس وانما وجب
رفعه مراعاة للفظ المنادى وايضا فلانه هو المقصود
بالنداء القسم الرابع ما يجب نصبه مراعاة لمحل المنادى
وهو ما اجتمع فيه امران احدهما ان يكون نعتا
او بيانا او توكيدا وهو المراد بقوله التابع بقرينة
السياق والثاني ان يكون مضافا مجردا من ال نحو يا زيد
صاحب عمرو ويا زيد ابا عبد الله ويا تميم كلهم
وكلكم فان قيل فلم لا يجوز الرفع في هذا القسم
فالجواب انه لو جاز لزم عليه ان يفضل الفرع على الاصل
فانه لو كان منادى لوجب نصبه فان قيل فلاي شيء
الحق المضاف المقرون بال بالمفرد في جواز الوجهين
فالجواب لان اضافته غير محضة فلم يعتد بها وقوله
كتابع المعرب وهو المضاف ونسقه يجب ان يكون

منصوبا الا في البدل والنسق المجرد من ال فانهما كالمنادى
المستقل كما افاده قوله واذا اتبع المنادى على ما تقدم ص
باب موانع الصرف تسعة يجمعها قوله اجمع وزن عادلا
انث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا ش لما
كانت الاسماء التي لا تنصرف شبيهة بالافعال كان ذكرها
عقب الاسماء التي اشبهت الافعال في العمل مناسبة فالاسم
ان اشبه الحرف سمي مبنيا وغير متمكن كما تقدم في اول
الكتاب وان لم يشبه الحرف سمي معربا ومتمكنا وهذا
التمكن اما ان يشبه الفعل ام لا فالثاني يسمى منصرفا
وامكن والاول يسمى غير منصرف وغير امكن وهو ما عقد
المصنف هذا الباب لبيانه والمعتبر من شبه الفعل في منع
الصرف هو كون الاسم فيه علتان فرعيتان مختلفتان
مرجع احداهما اللفظ ومرجع الاخرى المعنى او فرعية
تقوم مقام الفرعيتين وذلك لان في الفعل فرعية عن
الاسم في اللفظ وهو اشتقاقه من المصدر وفرعية
في المعنى وهو احتياجه الى الفاعل ونسبته اليه والفاعل
لا يكون الا اسما فالاسم من هذا الوجه اصل للفعل لاحتياجه
اليه والفعل فرع عنه فلا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث
يحمل عليه في الحكم الا اذا كانت فيه الفرعية كما في
الفعل وحينئذ يثقل فيه ما يثقل في الفعل فلا يدخله
التنوين ولا الجر كما لا يدخلان في الفعل فان قيل لما
شابه الاسم الفعل منع الصرف مع ان الفعل شابه الاسم فلم
يحمل عليه فالجواب ان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من
خواصه فاعطي حكمه واندفع التحكم والاسم الذي لا ينصرف

نوعان

نوعان نوع يمتنع صرفه بعلة واحدة وهو شيئان ما فيه
الف التانيث وصيغة منتهى الجموع ونوع يمتنع صرفه
بعلتين وهذا قسمان قسم يمتنع صرفه معرفة
وينصرف نكرة وهو ما كانت العلمية احدى علتيه وهو
سبعة لان العلمية اما ان يكون معها فيه التركيب او
الالف والنون او التانيث او العجمة او وزن الفعل او
الف الالحاق او العدل وقسم يمتنع صرفه معرفة
ونكرة وهو ما وضع صفة وكان في اخره الف ونون
او كان موازنا للفعل او معدولا فمجموع الموانع تسعة
وهي الجمع والوزن والعدل والتانيث والتعريف والتركيب
وزيادة الالف والنون والعجمة والوصف وقد نظم
بعض النحويين بيتا واحدا اورده المصنف يجمع التسعة
المذكورة فيه بعضها بصريح اسمه وبعضها بما يشاركه
في الاشتقاق وان اردت بيتا واحدا يجمعها كلها بصرايح
اسمائها من غير اشتقاق فقل ° جمع ووزن وعدل وصف معرفة
° تركيب عجمة تانيث زيادتها ° ولابد لكل واحد من هذه
العلل من تفصيل وبيان وسياتي في الشرح على جميعها
ان شاء الله تعالى فان قيل لم لم يمنع الاسم الصرف بعلة
واحدة فالجواب لئلا يلزم مخالفة الاصل اذ الاصل
في الاسماء الصرف والاسماء التي تشبه الافعال من وجه
واحد كثيرة فيكون اكثر الاسماء غير منصرف وايضا
لان العلة الواحدة ليس لها من القوة ما يخرج الاسم
عن اصله وشبهوا ذلك ببراءة الذمة حيث كانت الاصل
لم تصر مشتغلة الا بشاهدين عدلين ص فالتانيث

بالالف كحبليهما وحمرا والجمع المماثل كمساجد ومصابيح كل منهما يستقل بالمنع ش تضمن هذا الكلام بيان النوع الاول وهو ما يمتنع صرفه بعلة واحدة والمستقل بالمنع شيئان لا غير الاول الف التانيث سواء كانت في صفة كحمراء وحبلى او اسم كما تقدم وسواء كان مدخولها علما كرضوى وزكرياء او نكرة كما تقدم وانما استقلت بمنع الصرف لانها زيادة دالة على التانيث لازمة لبناء ما هي فيه بخلاف غيرها فهي المونث بها فرعية في اللفظ هي لزوم الزيادة حتى كانها من اصول الكلمة وفرعية في المعنا هي دلالته على التانيث والتانيث فرع التذكير الثاني الجمع المماثل لمساجد ومصابيح وهو الجمع الذي لا نظير له في الاحاد وضابطه ان يكون اوله مفتوحا وثالثه الف بعدها حرفان او ثلاثة اوسطها ساكن ومايلي الالف مكسور لفظا او تقديرا اولا يشترط ان يكون اوله ميم بل يدخل فيه ما اوله ميم كما تقدم وما اوله غير ميم كدراهم ودنانير لان المعتبر موافقته لمفاعل ومفاعيل في الهيئة لا في الحروف وانما استقل بالمنع لان فيه فرعية من جهة عدم النظير وهي راجعة الى اللفظ ص والبواقي منها ما لا يمنع الا مع العلمية وهو التانيث كفاطمة وطلحة وزينب ويجوز في نحو هند وجهان بخلاف نحو سقر وبلخ وزيد لامراة والتركيب المزجي كمعدي كرب والعجمة كابراهيم ش لما فرغ المصنف من الكلام على العلتين المستقل كل منهما بمنع الصرف اخذ يتكلم على العلل الغير

مقصورة كحبليهما او ممدودة كحمراء وسواء كانت في
صح

المستقلة وقسمها الى ما يتوقف تاثيره في منع الصرف
على انضمام العلمية اليه والى ما يوثر منضما الى العلمية
تارة والى الصفة فاما الاول فهو ثلاثة الاول التانيث
اي بغير الالف لما تقدم من استقلالها بالمنع فان كان
بالتاء منع مع العلمية مطلقا وسواء كان ما هو فيه
علما على مونث كفاطمة او على مذكر كطلحة وسواء
كان زايدا على ثلاثة ام لا محرك الوسط ام لا اعجميا
ام لا منقولا من المذكر الى المونث ام لا وان كان مونثا
بغير التاء وهو الموضوع للدلالة على مونث ويسمى مونثا
بالتعليق فهو موثر في منع الصرف ايضا مطلقا في
الاحوال المتقدمة لكن لا يتحتم تاثيره في المنع الا ان
زاد ما هو فيه على ثلاثة احرف كزينب لان الزايد
فيه منزل منزلة التاء او كان ثلاثيا محرك الاوسط
نحو سقر تنزل حركته منزلة الزايد او كان اعجميا
نحو بلخ اسم بلدة لان العجمية لما انضمت الى العلمية
والتانيث تحتم المنع او منقولا من المذكر الى المونث
نحو زيد اذا سمي به امراة لانه حصل بنقله الى المونث
ثقل عادل خفة اللفظ وما عدا ذلك من الثلاثي
يجوز فيه الوجهان الصرف نظرا الى خفة وسطه
بالسكون وعدمه نظرا الى وجود السببين **فان قيل**
فاي الوجهين ارجح **فالجواب** ان المنع ارجح عند الجمهور
والصرف ارجح عند ابي علي قال بعضهم ومذهب ابي
علي غلط **فائدتان** الاولى اذا كان المونث ثنائيا
جاز فيه الوجهان ذكره سيبويه ومقتضى كلام

التسهيل ان المنع اجود الثانية اذا سمي مذكر بمؤنث فان
كان ثلاثيا صرف مطلقا على الصحيح وان كان زايدا على الثلاثة
لفظا نحو سعاد او تقديرا نحو جيل مخفف جيئل بالنقل
منع من الصرف الثاني التركيب المزجي والمراد به جعل
الاسمين اسما واحدا لا بالاضافة ولا بالاسناد بل بتنزيل
ثانيهما من اولهما منزلة تاء التانيث والمركب المزجي
نوعان احدهما ما ختم بويه كسيبويه وهذا مبني
على الاشهر كما تقدم في المبنيات وانما لم يحترز عنه
لتقدم ذكره هناك وثانيهما ما ختم بغير ويه
وفيه ثلاث لغات احداها وهي افصحها اعرابه اعراب
ما لا ينصرف وبنا اول جزيه على الفتح ان لم يكن اخره
ياء فان كان اخره ياء سكن نحو معدي كرب وقالي قلا
اللغة الثانية ان يعرب اعراب المتضايفين ويكون
ثاني جزيه كالمستقل فان كان فيه مع العلمية سبب
يؤثر منع الصرف كهرمز في رام هرمز فان فيه العجمية
مع التعريف والا صرف كموت في حضرموت فانه ليس
فيه مع العلمية سبب اخر اللغة الثالثة ان يبنيا
الجزءان على الفتح الا ان يعتل الاول فيسكن وهو في هذه
اللغة مشبه بخمسة عشر واحترز بتقييده بالمزجي
عن الاضافي والاسنادي وقد تقدم حكمهما وعن
تركيب العدد وقد تقدم ذكره حكمه ايضا الثالث
العجمة وانما تؤثر اذا كان الاسم من اوضاع العجم وعلميته
في اللغة العجمية وزايدا على الثلاثة كما سيأتي التعريج

بخلاف في كلام المصنف نحو ابراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب
وخرج ما نقل من لسانهم وهو نكرة نحو لجام وما كان نكرة
في لسانهم ثم نقل الى العلمية وخرج الثلاثي والى كان علما
في العجمية لانها سبب ضعيف فلا تؤثر في الثلاثي
بخلاف التانيث قال ابن مالك وممن صرح بالغاء عجمة الثلاثي
مطلقا السيرافي وابن برهان وابن خروف ولا اعلم له من
المتقدمين مخالفا انتهى والمراد بالعجمة غير العربي ولا تختص
بلغة الفرس ص وما يمنع تارة مع العلمية واخرى مع الصفة
وهو العدل كعمر وزفر ومثنى وثلاث واخر مقابل
آخرين والوزن كخضم واحمر والزيادة كعثمان وغضبان
ش لما فرغ من ذكر ما لا يؤثر من العلل الا مع العلمية اخذ
في ذكر ما يؤثر منها مع العلمية تارة ومع الصفة اخرى
وهو ايضا ثلاثة الاول العدل وهو صرف لفظ اولى بالمسمى
الى لفظ اخر فاما تاثيره مع العلمية ففي نحو عمر وزفر فكل
منهما ممنوع الصرف للعلمية والعدل في الاول عن عامر وفي
الثاني عن زافر ومنه زحل وجشم وقثم وجمح وقزح ودلف
ومن يعرف العلم بكون هذا النوع سماعه غير منصرف عاريا من لا غير ذلك ثم
سائر الموانع فان ورد فعل العلم مصروفا علمنا انه ليس معدولا ولا اخر
وان وجد فعل العلم ممنوعا وفيه مع العلمية مانع لم يجعل معدولا
صور وان فيه مع العلمية التانيث وأما تاثيره فيه مع الصفة ففي
اشار الشيخ اليه بقوله ومثنى وثلاث واخر يعني ان الصفة المعدولة
نوعان احدهما موازن فعال بضم الاول ومفعل بفتح الاول كاحاد
وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع
فهذه ثمانية الفاظ متفق عليها واختلف فيما بعدها

خ بالعجمي

الى العشرة. فمنعها قوم واثبتها اخرون والاصح عند المصنف
وجماعة ثبوتها قال الشيخ ابو حيان والاصح ان البنائين
مسموعان من واحد الى عشرة حكى ذلك ابو عمرو والشيباني
وحكى ابو حاتم وابن السكيت من احاد الى عشار وقال ومن
حفظ حجة على من لم يحفظ انتهى ثانيها اخر بضم اوله وفتح
ثانيه مقابل اخرين اذ هو جمع اخرى انثى اخر بفتح الخاء
وهو معدول عن اخر بوزن المفرد مرادا به جمع المؤنث
لان حقه ان يستغنى فيه بافعل عن فعل بضم اوله لتجرده
من ال كما يستغنى باكبر عن كبر نحو رايتها مع نسوة اكبر
منها الثاني الوزن اي وزن الفعل فاما تاثيره مع العلمية
فكما في احمد ونحوه كشمر علما لفرس وذئل علما لقبيلة
واما تاثيره مع الصفة فكما في احمر ونحوه كافضل واكبر
واد الثالث الزيادة اي زيادة الالف والنون فالمؤثرة
في العلم كعثمان ونحو مروان وعمران والمؤثرة في الصفة
كغضبان ونحو سكران وعطشان وسياتي في المقالة
الاتية الكلام على شروط الوزن والزيادة وغيرهما ان شاء
الله تعالى ص وشرط تاثير الصفة اصالتها وعدم قبولها
التاء فاربع وصفوان بمعنى كبل وفاسد وارمل ويعمل وندمان
من المنادمة منصرفة وشرط العجمة كون علميتها في
العجمية والزيادة على الثلاث فنوح منصرف وشرط
الوزن اختصاصه بالفعل كشمر وضرب علمين وافتتاحه
بهمزة هي بالفعل اولى كاحمر وكافكل علما ش اخذ يبين
شروطها لبعض الموانع المتقدمة فمن ذلك ما يشترط
في الصفة وهو امران الاول
اصالتها ومعناه ان تكون
الكلمة من اول الامر دالة
على الوصفية بتجردها وضع
اسما ثم عرض له ولذلك
كاربع وعنوان بمعنى
فاسد وارنب بمعنى

بمعنا في ليل لان وصفيتهما عارضة لانهما وضعا اسمين
ومثلهما في ذلك اربع في نحو مررت بنسوة اربع لانه
وضع اسما فلم يلتفت الى ما طرا له من الوصفية واذا وضعت
الكلمة من اول الامر صفة ثم عرضت لها التسمية يمتنع
صرفها اعتبارا بالاصل عند الاكثرين ومن ذلك ابطح
وادهم وارقم فانها وضعت صفات فلم يلتفت الى ما طرا
لها من الاسمية وربما اعتد بعضهم باسميتها فصرفها
الثاني ان لا تقبل التا سواء كانت الصفة على افعل او على فعلان
وعدم قبولها التا اما لانه لا مونث لها كاكمر للكبير
راس الذكر وادر لمن بخصيتيه نفخة وكلحيان للكبير
اللحية او لهما مونث لكنه افعل فعلا او فعلان كاحمر
وحمرا وسكران وسكرا وافضل وفضلا بخلاف نحو ارمل
لقبوله التا فانه يقال ارملة وبخلاف يعمل فانه يقال يعملة
فتقبل التا ايضا فهما مصروفان وجميع ابنية فعلان
مونثاتها على فعلى فتمتنع من الصرف الا اربع عشرة
لفظة وردت مونثاتها على فعلانة فصرفت وقد
ذكر الشيخ جمال الدين ابن مالك في نظم له منها اثنتي
عشرة لفظة وزيد عليها اثنتان وهي حبلان للعظيم
البطن ودخنان لليوم المظلم وسخنان لليوم الحار وسيفان للرجل
الطويل الممشوق وصحيان لليوم الذي لا غيم فيه وصوجان للبعير اليابس
الظهر وعلان للكثير النسيان وقشوان للدقيق الساقين ومصان
وموتان للبليد الميت القلب وندمان للنديم ونصران للواحد من
النصارى واليان للكبير الالية وخمصان ومنه ما يشترط في العجمة
وقد تقدم الكلام عليه فيما سبق فراجعه ومنه ما يشترط في

الوزن وهو ان يكون مختصا بالفعل كشمر بتشديد الميم
فانه فعل من الاوزان المختصة فان لم يكن مختصا فشرطه
ان يكون العلم الموازن مبدوا بزيادة هي بالفعل اولى
بان يدل في الفعل ولا يدل في الاسم وذلك كاحمد وافكل
فان الهمزة فيهما لا تدل وتصير في موازنهما من الفعل
نحو اذهب واكتب دالة على المتكلم **تنبيهات** الاول
لم يذكر المصنف مما يمنع مع العلمية الف الالحاق المقصورة
لانها في معنى الف التانيث المقصورة فكانه استغنى
بذكر الف التانيث عنها الثاني بقي من شروط الوزن
ان يكون لازما ليخرج نحو امرؤ لانه في النصب نظير
اذهب وفي الجر نظير اضرب وفي الرفع نظير اكتب
فيكون مصروفا في الاحوال كلها وان يكون باقيا ليخرج
نحو قيل ورد ولم يحتج المصنف لذكرهما لان ما اخرجاه
لم يبق فيه الوزن لذهابه بالاعراب والاعلال الثالث
يلحق بالنوعين اللذين ذكرهما المصنف لوزن الفعل
وهما المختص او المبدو بزيادة هي بالفعل اولى ما
يكون غالبا في الفعل وان لم يكن مبدوا بزيادة تدل
فيه كاثمد واصبع وابلم اعلاما فان وجود موازنهما
في الفعل اكثر كالامر من ضرب وذهب وكتب ويدخل
هذا في قوله او افتتاحه بزيادة هي بالفعل اولى فتامل
**ص باب** العدد الواحد والاثنان وما وازن فاعلا
والعشر مركبة يذكرن مع المذكر ويؤنثن مع
المؤنث والثلاثة والتسعة وما بينهما منفصلة
والعشرة مفردة بالعكس **ش** قال الجوهري وعدد

الشيء

الشيء عدا اي احصيته والاسم العدد والعديد والمقصود
الذي عقد هذا الباب له بيان حكم الالفاظ المعدود
بها تذكيرا وتانيثا وتمييزا وتضمن هذا الكلام بيان
حكمها في التذكير والتانيث فالواحد والاثنان وما
كان من الفاظ العدد على وزن فاعل مفردا كان كثالث
ورابع وعاشر او مركبا كثالث عشر وحادي عشرين
وكذلك العشرة اذا كانت مركبة نحو احد عشر كلها
مشتركة في حكم واحد وهو انها تذكر مع المذكر
وتونث مع المونث فتقول المذكر واحد واثنان
والجزء الرابع والخامس عشر والخامس والعشرون
وفي التانيث واحدة واثنتان والمقامة الرابعة والخامسة
عشر والخامسة والعشرون واما الثلاثة والتسعة
والسبعة والثمانية سواء كانت مفردة كثلاثة
رجال او اربع نسوة او مركبة كثلاثة عشر رجلا
واربع عشرة امراة وهذا معنى قوله مطلقا والعشرة
اذا كانت مفردة اي غير مركبة نحو عشرة رجال وعشر
نسوة فكلها على عكس الحكم السابق فيذكر مع المونث
ويونث مع المذكر كما مثلنا قال ابن مالك وانما حذفت
التاء من عدد المونث واثبتت في عدد المذكر في هذا
القسم لان الثلاثة واخواتها اسماء جماعات كزمرة
وامة وفرقة فالاصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت
مع المونث فرقا لتاخر رتبته انتهى وهو معنى
حسن وقد ذكره غيره من النحويين **تنبيهان**
الاول محل هذا الحكم ان لا يقصد بالثلاثة والعشرة

وما بينهما العدد المطلق فاما اذا فصح بهذا العدد
المطلق كانت كلها بالتاخر ثلاثة نصف سنة وكانت
كلها ايضا غير معروفة لانها اعلام خلافا لبعضهم
الثاني محله ايضا ما اذا كان المعدود مذكورا فاما
اذا كان محذوفا فيجوز ان تحذف التاء مع المذكر حكى
الكسائي عن ابي الجراح صمنا من الشهر خمسا وحكى
الفراء افطرنا خمسا وفي الحديث واتبعه بست من
شوال الثالث اذا كان المعدود صفة فالمعتبر حال
الموصوف المنوي لا حالها قال الله تعالى فله عشر امثالها
اي عشر حسنات امثالها ولولا ذلك لقيل عشرة
لان المثل مذكر ص وتمييز المائة وما فوقها مفرد
مخفوض والعشرة مفردة وما دونها مجموع مخفوض
الا المائة فمفرد ش لما فرغ من ذكر التانيث والتذكير
في لفظ العدد اخذ في ذكر تمييز العدد المائة وما
فوقها من المائتين والثلاث مائة الى الالف وما
فوقها كالفين وثلاثة الاف وذكر انه يكون مفردا
مخفوضا فتقول مائة رجل ومائتا رجل ومائة امراة
ومائتا امراة والف رجل والفا امراة والفا رجل والف
امراة وثلاثة الاف رجل وثلاثة الاف امراة
وبعضهم وقد تضاف المائة الى جمع كقراءة من قرا
ثلاث مائة سنين وقد تميز بمفرد منصوب كقوله
اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب المسرة والفتاء
ولا يقاس على هذا عند الجمهور والثاني تمييز العشرة
اذا كانت مفردة وما دونها كالتسعة والثلاثة

وما

وما بينهما وذكر انه يكون مخفوضا مجموعا الا اذا كان بعد
المائة فيتعين فيه ان يكون مفردا فتقول عشرة رجال
وعشر نساء وتسعة رجال وتسع نساء وثلاثة رجال
وستة ايام وست ليال وتسعماية رجل وثلاث ماية
امراة **تنبيهات** الاول المراد من قوله مجموع جمع القلة
من امثلة التكسير ان وضع الاسم جمع قلة وكثرة فان
اهمل احدهما اضيف الى الموجود وقد يضاف الى جمع الكثرة
لقلة استعمال القلة نحو ثلاثة شسوع لقلة استعمال
اشساع او لخروج جمع القلة عن القياس نحو ثلاثة قروء
لان واحده قرء فعل وجمعه على افعال شاذ ولا يؤثر
جمع الكثرة على جمع القلة في غير ذلك الا نادرا واما جمع
التصحيح فلا يضاف اليه الا ان اهمل تكسيره نحو سبع بقرات
او جاور ما اهمل تكسيره نحو سبع سنبلات لمجاورته
لبقرات او قل استعمال غيره نحو ثلاث سعادات لقلة
سعايد فان كثر استعمال غيره ولم يجاور ما اهمل تكسيره
لم يضف اليه الا قليلا نحو ثلاثة احمديين وثلاث زينبات
وربما يخرج قوله مجموع ما اذا كان التمييز اسم جنس او اسم جمع فحينئذ
يجر بمن نحو فخذ اربعة من الطير وقد اضيف اليه في قوله تعالى تسعة رهط
وقوله عليه الصلاة والسلام خمس ذود وجره متفق عليه والاضافة
مختلف فيها فقيل تجوز على قلة وقيل مقصورة على السماع وعليه التقليل
في التسهيل وقيل ان كان لا يستعمل الا في القلة جازت وان استعمل للقليل
والكثير امتنعت ويجوز ان يحمل قوله مجموع على ما تعين الجمعية على اعم
كان اسم جنس او اسم جمع او جمع قلة او غير ذلك ويحمل قوله مخفوض على اعم
من المخفوض بالاضافة او بالحرف ليشمل الصور كلها

وان كان بعضها اكثر من بعض التنبيه الثاني قوله الا المائة
استثناء من قوله وماه ونبها الا انهم لا يضيفون العشرة
الى المائة فلا يقولون عشر مائة استغناء بالالف وحكي
الفراء ان بعض العرب يقول عشر مائة وان اهل هذه اللغة
هم الذين يقولون عشر مئين وعلى مراعاة هذه اللغة
يصح عود الاستثناء الى الجميع التنبيه الثالث يأتي
تمييز الثلاثة وما بعدها الى التسعة لفظ المائة مجموعا
كقوله، ثلاث مئين للملوك وفي بها، قال ابن ام قاسم
ويظهر في كلام سيبويه جواز جمع المائة في الكلام
ص وكم الخبرية كالعشرة والمائة والاستفهامية
المجرورة كالاحد عشر او كالمائة ولا يميز الواحد والاثنان
وثنتا حنظل ضرورة ش لما كانت كم الخبرية والاستفهامية
كنايتين عن العدد اذ الخبرية معناها عدد كثير
والاستفهامية معناها اي عدد ذكر تمييزها
في باب العدد فاما تمييز الخبرية فهو مجرور مجموع
نحو كم رجال جاءوك او مفرد نحو كم رجل جاءك والافراد
اكثر وابلغ واشار الى جمعه بتشبيهها بالعشرة
والى افراده بتشبيهها بالمائة واما تمييز الاستفهامية
فتارة يكون منصوبا وتارة يكون مجرورا وانما يجوز
فيه الوجهان اذا كانت كم مجرورة بالباء نحو قولك بكم
درهما اشتريت ثوبك ويجوز بكم درهم فالنصب
هو الذي اشار اليه بالتشبيه بالاحد عشر والجر هو
الذي اشار بالتشبيه بالمائة اما غير المجرورة فيتعين

في تمييزها النصب كما يتعين
في تمييز الاحد عشر واخواتها
وانما فهم منهما لم يعتد بذكرهما
هنا وقوله ولا يميز الواحد
والاثنان اي لا يقال واحد رجل
ولا اثنا رجلين ولا واحدة
امراة ولا اثنتا امراتين
ع ف

لان قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة وقولك رجلان يفيد
الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما وقوله
وثنتا حنظل جواب سوال تقديره ان العرب قد نصت
تمييز الاثنين فقالت فيه ثنتا حنظل فكيف يمنع واجاب
عن ذلك بانه وان ورد في كلامهم فهو ضرورة وليكن
هذا اخر ما قصدنا ايراده في هذا الشرح المبارك
جعله الله تعالى خالصا لوجهه وموجبا للفوز لديه ونفع
به مولفه وكاتبه والناظر فيه قال وفرغت من مسودته
في حادي عشر قعدة سنة اثنين وستين وثمانماية
وكان ابتدائي فيه في اوايل شهر رجب الفرد منها وانتهت
مبيضته في سابع عشرين من جماد الاولى سنة ثلاث
وستين وثمانماية وحسبنا الله ونعم الوكيل والحمد لله
قال ناسخه واتفق الفراغ من نسخ هذا التاليف المبارك
يوم الجمعة لاحد عشر مضين من شعبان المكرم على
يد عبد الله واقل عبيده الراجي عفوه ومغفرته احوجهم
واففرهم الى رحمة عبده الحاج محمد بن الحاج محمد الحويدار
لقبا التونسي نسبا الحنفي مذهبا الماتريدي اعتقادا
غفر الله له ولوالديه ولمشايخه ولذريته ولاخوانه
ولمن كتبه ونظر فيه واصلح ما وجد من خرفه
فيه فاني اقول كما قال القايل ومن ذا الذي
ترضا سجاياه كلها كفا المرء نبلا
ان تعد معايبه وذلك من عام
[illegible] من الهجرة النبوية
على صاحبها افضل صلاة
وسلام وازكى
تحية

الحمد لله

